تاريخ العرب الحديث

الفرقة الرابعة أساسى (دراسات)

الأستاذ الدكتور

سيد عبد العال

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب – جامعة جنوب الوادى

مقدمة

عد دخول العثمانيين لبلاد العالم العربى فى عام ١٥١٦م بداية لتاريخ العرب الحديث ، إذ تغير نظام الحكم وتبدل ما كان سائدا فيها من قبل ، وبما شكله وجودهم فى العالم العربى من وحدة جمعت العرب بعد أن فقدوها مع ضعف الدولة العباسية وتوزع العالم العربى إلى دول حاكمة ، ومع الوجود العثمانى بالعالم العربى أرتبط العرب بالدولة العثمانية بصفتها الدولة الام ، وظل العرب ينظرون إلى مدينة استانبول عاصمة الدولة العثمانية على أنها مركز العالم الإسلامى وموطن خليفة المسلمين . هكذا ظلت علاقة العرب بالدولة العثمانية حتى قدوم الاستعمار الغربى للعالم العربى لتبدأ مرحلة جديدة فى تاريخ العرب ، والتى ظلوا خلالها يقاوموا المستعمر حتى تحقق لهم الاستقلال.

دكتور
سيد عبد العال

الفصل الأول

العالم العربى تحت الحكم العثمانى

أولا : التوجه العثمانى ناحية العالم العربى .

ثانيا : التوسع العثمانى بالمشرق العربى .

ثالثا : التوسع العثمانى بالمغرب العربى .

رابعا : نظام الحكم العثماني في العالم العربي .

نشأت الدولة العثمانية كإمارة فى آسيا الصغرى على يد عثمان بن أرطفرل ثم تطورت هذه الإمارة إلى مرحلة الدولة فى نهاية عهد عثمان وطوال عهد أورخان بن عثمان ، حتى إذا جاء عهد مراد الأول وبايزيد الأول وصلت الدولة إلى مرحلة الامبراطورية بعد التوسع الذى جرى على أملاكها ناحية أوروبا وآسيا الصغرى ، ومع تولى السلطان سليم الأول فى عام ١٥١٢م الحكم تبدلت وجهة التوسع العثمانى لتصبح ناحية المشرق الإسلامى .

أولا : التوجه العثمانى ناحية العالم العربى .

كانت وجهة الدولة العثمانية منذ نشأتها ناحية أوروبا للتوسع وتكوين الدولة ثم الإمبراطورية ، ولكنها مع مطلع القرن السادس عشر الميلادى بدأ توجهها ناحية المشرق الإسلامى والأسباب التى دفعتها لذلك كانت حالة التشبع التى وصلت إليها الدولة العثمانية من فتوحاتها بأوروبا حتى ولو كان السلطان سليمان القانونى سيواصل هذه الفتوحات بعد عهد سليم الأول . والأخطار الخارجية التى واجهت منطقة المشرق والتى تمثلت بالدرجة الأولى فى البرتغاليين الذين وصلوا إلى البحار الجنوبية والخليج العربى ، وكذلك للتصدى لسياسة الدولة الصفوية ومحاولتها نشر المذهب الشيعى داخل الدولة العثمانية . فمع ظهور الدولة الصفوية فى مطلع القرن السادس عشر على يد إسماعيل الصفوى وما تبعه من نشاط مذهبى لنشر المذهب الشيعى بالدولة العثمانية ، كان أمر الصدام العثمانى الصفوى والذى بلغ ذروته فى عام ١٥١٤م ، وذلك عندما خرج السلطان سليم الأول على رأس جيشه والتقى بالصفويين فى معركة " جالديران " حيث هزم الصفويين ودخل السلطان سليم الأول عاصمتهم " تبريز " واستولى على كنوز الشاه وأملاكه ، وقد أراد سليم الأول تعقب الشاه الذى فر إلى جنوب البلاد ولكن الانكشارية من جند السلطان سليم رفضوا هذا واضطروه للعودة إلى بلادهم . وقد نتج عن هذه الحرب الاستيلاء على شمال العراق وضمها للدولة العثمانية . و الحد من خطر الصفويين ونشاطهم فى نشر المذهب الشيعى ، وكذلك بداية حقيقية للصراع بين الدولتين على العراق والاستيلاء عليه من جانب العثمانيين .

ثانياً : التوسع العثمانى بالمشرق العربى .

إذا نظرنا إلى المشرق العربى قبيل ضمه للدولة العثمانية نجد أن الصورة فيه كانت كالآتى : حكم الدولة المملوكية بمصر وبلاد الشام والحجاز وسواحل اليمن وحكم الزيديين والطاهريين بداخل اليمن . والسيطرة الصفوية على وسط وجنوب العراق . والسيطرة البرتغالية على الخليج العربى وإماراته العربية . ووجود إمارات مستقلة بوسط الجزيرة العربية .

(١) ضم الشام ١٥١٦م .

كانت الدولة المملوكية هى صاحبة السلطة فى بلاد الشام (سوريا ولبنان والأردن وفلسطين) ، والعلاقة بين الدولة المملوكية والدولة العثمانية كانت قد مرت فى إطار صورتين : صورة التحالف ضد الأخطار الخارجية مثل خطر البرتغاليين وخطر تيمورلنك . وصورة العداء حول الحدود فى شمال الشام وفى البحر المتوسط وحول إيواء كل منهما للفارين من الطرف الآخر ، مثلما حدث عند لجوء الأمير جم أخو السلطان بايزيد الثانى إلى الدولة المملوكية ، وعلى الرغم من ذلك لم تصل الأمور بين الدولتين إلى حد الصراع المسلح حتى أقدم السلطان سليم الأول على القضاء على إمارة " ذوالغادر " التابعة للدولة المملوكية فى الشمال من بلاد الشام . لذلك خرج السلطان قانصوه الغورى بقواته كى ينتصر لهذه الإمارة وأميرها علاء الدين ، وبالفعل كانت المواجهة بين الجيشين العثمانى والمملوكى فى معركة مرج دابق عام ١٥١٦م حيث تمكن العثمانيون من هزيمة الجيش المملوكى وقتل السلطان قانصوه الغورى فى أرض المعركة .

وقد تعددت أسباب الهزيمة بالنسبة للمماليك والتى منها عدم التجديد من جانب المماليك فى معداتهم الحربية ونظمهم العسكرية وخطط قتالهم . وانهيار نظام الإقطاعيات العسكرية المملوكية والتى كانت الخدمة العسكرية من أهم أركانها التى تؤدى من جانب المملوك للسلطان . وحالة الضعف الاقتصادي التي ألمت بالدولة المملوكية وخاصة بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح وهو ما أثر على الحالة العامة للدولة ، فضلا عن الخلاف بين المماليك ، وتفشى الخيانة بينهم والتى لعبت

دوراً رئيساً فى هزيمتهم بمرج دابق ، حيث لعب خايربك وجان بردى الغزالى دوراً مهماً فى ذلك . على أية حال ، كان الانتصار الذى حققه العثمانيون فى موقعة مرج دابق دافعاً لهم لأجل التوسع فى بلاد الشام ، حيث ساعدهم فى ذلك تقبل أهالى بلاد الشام لقدومهم على اعتبار أنهم مخلصين لهم من ظلم المماليك وبالتالى كان قيام هؤلاء الشوام بغلق أبواب مدنهم أمام الجنود المماليك الفارين من المعركة بينما كانوا يفتحون هذه الأبواب للسلطان سليم الأول وجيشه ، وهو ما مهد له ضم جميع بلاد الشام لسلطة الدولة العثمانية .

(٢) ضم مصر ١٥١٧م .

عقب موت السلطان قانصوه الغورى اختار الأمراء المماليك طومان باى كى يتولى السلطنة بالقاهرة ، وبالتالى أصبح عليه الاستعداد لمواجهة السلطان سليم الأول وجيوشه حيث كان الأخير قد وجه رسالة إلى طومان باى يطلب منه الدخول فى طاعته ويعلن الولاء والطاعة له . وقد رفض طومان باى ما جاء فى رسالة السلطان سليم وأخذ يعد العدة لمواجهته ، حيث لاقى متاعب كثيرة من جانب الأمراء المماليك الذين أصروا على مقابلة الجيش العثمانى عند الريدانية بينما كان رأيه هو مقابلتهم فى الصالحية بعيداً عن القاهرة ولكن الأمراء انتصروا لرأيهم وفشل طومان باى فى إقناعهم . وبالفعل التقى الجيش العثمانى بالجيش المملوكى عند الريدانية فى عام ١٥١٧م وتمكن العثمانيون من الانتصار رغم مقاومة المماليك ، وبذا دخل سليم الأول القاهرة بينما فر طومان باى للصعيد يستجمع قواته حيث التقى بجيش العثمانيين أكثر من مرة حتى تم هزيمته والقبض عليه ، وقد أعجب به سليم الأول وكاد أن يعفى عنه ويضمه لصفوف العثمانيين كى يستفيد من خبرته ولكن وشاية خايربك به لدى السلطان سليم أدت إلى إعدامه على باب زويلة فى ١٣ أبريل ١٥١٧م . وبذلك انتهت الدولة المملوكية وتدخل مصر فى العصر العثمانى .

(٣) ضم الحجاز ١٥١٧م .

جاء انضمام الحجاز لسلطة الدولة العثمانية سلميا ، وبطلب من الأشراف الحجازيين ، حيث أرسل شريف مكة زين الدين بن بركات ابنه الشريف أبو نمى إلى

القاهرة عقب ضم مصر للدولة العثمانية برسالة للسلطان سليم الأول ليقدم له فروض الولاء والطاعة ، وقد قبل السلطان سليم هذه الوفادة وثبت الشريف بركات فى حكم مكة ومن بعده ابنه الشريف أبو نمى ، وبذلك دخل الحجاز سلمياً فى إطار سلطة الدولة العثمانية فى عام ١٥١٧م ، ولعل أسباب القبول من جانب الطرفين لهذا الوضع ترجع إلى ارتباط النظام الحاكم بالحجاز بالسلطة الحاكمة فى مصر إذ كان أشراف مكة يختارون من يحكمهم ويثبته بناء على ذلك السلطان المملوكى بالقاهرة على عهد الدولة المملوكية مقابل الدعم المادى والمعنوى من المماليك لأشراف الحجاز ، ولما تغير الحكم بمصر من الدولة المملوكية للدولة العثمانية قبل الأشراف الحجازيين هذا الوضع الجديد مقابل استمرار العلاقة المعتادة بين مصر والحجاز . ومن جانبه رغب السلطان العثمانى فى الاستفادة من المكانة الدينية التى سينالها بوصفه حامى حمى الحرمين الشريفين فى العالم الإسلامى . وأهمية الحجاز بالنسبة للدولة العثمانية كمركز استراتيجى للتصدى للخطر البرتغالى الذى كان قد سيطر على البحار العربية الجنوبية والخليج العربى .

(٤) ضم اليمن ١٥٣٨م .

كانت السلطة المملوكية قد تركزت باليمن فى المنطقة الساحلية وصار الحكم فيها للأمير اسكندر الشركسى ، الذى ظل تابعاً للسلطة المملوكية بالقاهرة حتى سقوطها فى عام ١٥١٧م ، حيث أقدم الأمير اسكندر على تقديم فروض الولاء والطاعة للسلطان سليم ومن ثم الدعوة له على المنابر وضرب السكة باسمه ، فى مقابل تثبيته على حكم السواحل اليمنية لصالح العثمانيين وقد تم ذلك بالفعل فى العام ١٥١٧م . وقد ظلت السلطة العثمانية باليمن منذ عام ١٥١٧م أسمية حتى تجمعت الدوافع لتغيير هذه الوضعية إلى سلطة فعلية . والدوافع كانت قد تمثلت فى ضعف السلطة المملوكية وحدوث صراع داخلى باليمن بين السلطة المملوكية والطاهريين والأئمة الزيديين ، والذى نتج عنه نجاح الإمام شرف الدين فى توحيد صفوف الزيديين فى اليمن وقيامه بمد نفوذه داخل اليمن حتى أصبح القوة الرئيسية

هناك . وكذلك زيادة خطر البرتغاليين فى البحار الجنوبية بعد أن تمت سيطرتهم على جزيرة سوقطرى فى مدخل البحر الأحمر .

وقد مضت خطة الاستيلاء على اليمن بخروج أسطول عثمانى من السويس فى عام ١٥٣٨م بقيادة سليمان الخادم متوجها إلى اليمن والهند ، حيث تمكن الأسطول العثمانى من الاستيلاء على عدن والسيطرة عليها بينما فشل فى تحقيق أهدافه من التوجه نحو الهند ، فعادت الحملة إلى اليمن حيث تمكنت من القضاء على الوجود المملوكى وكذلك الطاهريين ، ودحر الزيديين بقيادة الإمام شرف الدين نحو داخل اليمن . وقد أصبحت الصورة بعد ذلك سيطرة عثمانية على السواحل اليمنية من الشمال إلى الجنوب بينما بقى الداخل اليمنى فى يد الأئمة الزيديون . وفى عام ١٥٦٩م خرجت حملة عثمانية بقيادة سنان باشا على أثر صدام حدث بين السلطة العثمانية والإمام المطهر باليمن ، وقد تمكنت هذه الحملة من السيطرة على بقية اليمن بعد أن عقد الصلح بين الأمام المطهر وسنان باشا . وبذلك استقر الأمر للدولة العثمانية باليمن وأصبح بكامله ولاية عثمانية .

(٥) ضم العراق ١٥٣٤م .

ظل العراق موضع نزاع بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية إذ تعددت أسباب هذا النزاع والتى تمثلت فى الوجود العثمانى بالشمال العراقى والوجود الصفوى فى الوسط والجنوب العراقى ، والنزاع الذى ظل دائراً حول منصب حاكم بغداد الذى عرف صاحبه بـ " الخان " ، حتى وصل الحد إلى درجة أن الخان ذو الفقار الذى كان قد نصب فى مكانه من قبل الشاه الصفوى طلب فى وقت من الأوقات الحماية من السلطان العثمانى ، فضلا عن رسائل أهل السنة بالعراق إلى السلطان العثمانى لطلب النجدة ضد الحكم الشيعى . أمام كل هذا لم يكن أمام السلطان سليمان القانونى سوى المواجهة مع الدولة الصفوية بالعراق ، خاصة بعد أن بلغه خبر اتصال الشاه طهماسب بملك المجر عدو الدولة العثمانية ، لذلك قاد الصدر الأعظم " الداماد إبراهيم باشا " حملة على العراق فى عام ١٥٣٤م تمكن بها من إخراج الصفويين من العراق ، وإن كان جنوب العراق قد ظل تحت سلطة راشد بن مفلس

زعيم قبائل المنتفق ، والذى قدم فروض الولاء لسلطة الدولة العثمانية حتى سيطر العثمانيون على الجنوب العراقى بصورة مباشرة عام ١٥٤٧م بعد إخضاع هذه القبائل . ومع ذلك ظل الصراع بين العثمانيين والصفويين على العراق دائراً حيث عاد الصفويون للعراق مرة ثانية فى عام ١٦٣٣م وظلوا به حتى أخرجهم السلطان مراد الرابع منه فى عام ١٦٣٨م . ثم تجدد الصراع بعد ذلك على عهد نادر شاه عام ١٧٤٣م حتى استقر أمر العراق نهائياً لصالح الدولة العثمانية فى عام ١٧٤٧م .

ثالثا : التوسع العثمانى بالمغرب العربى .

اندفع العثمانيون للتوسع بالمغرب العربى على أثر ظروف الصراع الذى دار فى هذه المنطقة بين الأسبان والمسلمين فى شمال أفريقيا عقب سقوط دولة الإسلام بالأندلس ، فخرج الأسبان يتعقبون المسلمين الفارين للشمال الأفريقى قاصدين التوسع بالمنطقة والانتقام من أهلها والقضاء على الإسلام فيها وانتزاع التجارة الشرقية من أيدى العرب ، وكذلك الصراع الذى دار بين الأسبان والدولة العثمانية بالبحر المتوسط بعد أن أصبحت الدولة العثمانية العدو الرئيسى للغرب وأصبح ملك أسبانيا بصفته إمبراطوراً للإمبراطورية الرومانية المقدسة المدافع الأول عن أوروبا ضد العثمانيين .

(١) ضم الجزائر ١٥١٩م .

عمد الأسبان إلى التوسع فى شمال أفريقيا حيث تمكنوا من الاستيلاء على المرسى الكبير وبجاية بالجزائر ثم طرابلس الغرب (ليبيا) فى عام ١٥١٠م . وأمام هذه الحركة الاستعمارية تزعم رجال البحر من المغرب العربى وبخاصة الجزائريين حركة الجهاد الإسلامى ضد الأسبان وبرز منهم بابا عروج وخير الدين باربروسا بالجزائر ، وكان بابا عروج قد بدأ جهاده منذ عام ١٥١٠م من خلال أسطوله الذى تكون من عشر سفن ، وقد استطاع فى عام ١٥١٦م من صد هجوم أسبانى على الدولة التى شكلها بالجزائر حتى وصل نفوذه إلى تلمسان وقضى على الدولة الزيانية هناك ويمد سيطرته إلى المغرب الأقصى ، وهو الأمر الذى دفع بنى زيان على الاستنجاد بالأسبان الذين أرسلوا حملة تمكنت من محاصرة تلمسان وسقط بابا عروج

أسيراً ثم قتل فى عام ١٥١٨م ، وقد تولى الأمر من بعده أخوه خير الدين بربروسا والذى وجد أن الظروف المحيطة به تدفعه إلى الاستنجاد بالدولة العثمانية فأرسل فى عام ١٥١٩م وفادة الشيخ أبو العباس إلى السلطان سليم الأول حيث أرسل إليه الأخير ألفين من الانكشارية لحماية الجزائر ، وعينه بكلربك للجزائر وما حولها ونادى بالجهاد فى العالم الإسلامى لنجدة الجزائر . وبذلك أصبحت الجزائر بهذه الترتيبات ولاية عثمانية منذ العام ١٥١٩م .

(٢) ضم تونس ١٥٧٤م .

استدعى السلطان سليمان القانونى فى عام ١٥٣٥م خير الدين بربروسا ليعيد ترتيب الأسطول العثماى وولى مكانه ابنه حسن باشا فى حكم الجزائر ، وفى عام ١٥٣٤م طلب السلطان العثمانى من خير الدين قيادة حملة للاستيلاء على تونس حيث تمكن بالفعل خير الدين من ذلك ، ولكن الأسبان عادوا فاستعادوا تونس مرة ثانية عام ١٥٣٥م لصالح الحفصيين فى ظل الحماية الأسبانية ، ومن بعد عاد العلج على فى عام ١٥٦٩م ليصفى القواعد الأسبانية فى تونس حيث ظلت تونس فى سلطة الدولة العثمانية حتى استعادها الأسبان للمرة الثانية فى عام ١٥٧٣م وأعادوها إلى الحفصيين ، إلا أن العلج على استطاع فى العام التالى ١٥٧٤م من استعادة تونس لتصبح من يومها ولاية عثمانية جرى عليها النظام الحاكم الذى وضعه سنان باشا لحكمها .

(٣) ضم طرابلس الغرب (ليبيا) ١٥٥١م .

كانت طرابلس الغرب قد سقطت فى يد الأسبان عام ١٥١٠م والذين ظلوا يحكموها حتى عام ١٥٣٥م عندما تركوا حكمها لفرسان القديس يوحنا ، والذين حكموها بقسوة مما أدى إلى ضجر أهلها ، الأمر الذى دفع أهالى تاجوراء إلى توجيه وفادة إلى السلطان سليمان القانونى لطلب النجدة ، فلبى السلطان طلبهم وأرسل حملة لضمها فى عام ١٥٥١م بقيادة مراد باشا ولكنها فشلت ، فأرسلت حملة أخرى فى نفس العام بقيادة الصدر الأعظم والذى تمكن من الاستيلاء عليها وطرد فرسان القديس يوحنا وضمها إلى الدولة العثمانية لتصبح ولاية عثمانية منذ عام ١٥٥١م .

وهكذا تم ضم الجزائر وتونس وطرابلس الغرب لسلطة الدولة العثمانية ، بينما فشل العثمانيون فى ضم المغرب الأقصى (مراكش) التى كان قد تولى الحكم فيها الأشراف السعديون بعد أن قضوا على حكم الوطاسيين ، وتلقب المهدى السعدى بلقب أمير المؤمنين ، حيث كانت الدولة العثمانية قد حاولت السيطرة عليها على أثر الصراع الذى دار بين الوطاسيين الذين كانوا يحكمون عموم المغرب ماعدا مراكش وبين الأشراف السعديين الذين كانوا يحكمون مراكش ، غير أن السعديين تمكنوا من صد الهجوم العثمانى ، فأصبحت بذلك مراكش خارج السيطرة العثمانية ، بينما كانت الأراضى التى شكلت دولة موريتانيا بعد ذلك خارج حسابات الدولة العثمانية .

ويجب الإشارة إلى أنه رغم امتداد النفوذ العثماني فى العالم العربى إلا أن نقطة ضعفه كانت تكمن في منطقة الحدود الشرقية لهذا النفوذ ، وهي منطقة الخليج العربي ، حيث إن النفوذ العثماني لم يمتد إليها بالشكل المطلوب ، اللهم إلا الولاء الاسمي ، ولم يمتد ذلك بصورة فعلية إلا في القرن التاسع عشر ، كما كان حادثا في عُمان، والبحرين ، والكويت ، ولذا فإن هذه الحدود تعرضت لضغط النفوذ الأوربي ، البرتغالي ، فالهولندي ، فالإنجليزي ، ثم الروسي . وإذا كان ضم الدولة العثمانية للمشرق العربي قد صبغها بصبغة شرقية إسلامية بدخول بلاد إسلامية في حوزتها ، فإن هذه الدولة استطاعت من جانبها أن تدفع عن المنطقة خطر الاستعمار الأوربي ، حتى أواخر القرن الثامن عشر ، وإن كان خوفها من هذا الاستعمار جعلها تمعن في إتباع سياسة الحذر دفاعاً عنها . والنتيجة تأخر الاستعمار الأوروبي فى البلدان العربية التى خضعت للحكم العثمانى ، بعكس المناطق العربية البعيدة التي خضعت اسميا للدولة العثمانية وهو ما جعلها لقمة سهلة للقوى الأوروبية منذ بدايات القرن السادس عشر .

رابعا : نظام الحكم العثماني في العالم العربي .

وضع العثمانيون نظاما حاكما للعالم العربى ، والذى أصبحت البلاد العربية بمقتضاه ولايات عثمانية تخضع للدولة العثمانية ، وبواسطة جهاز حاكم يتم تعيينه من قبل سلطة الدولة العثمانية فى العاصمة استانبول .

(١) عناصر الحكم العثماني .

تعددت عناصر الحكم العثمانى بالعالم العربى لتشكل مجموعة متكاملة لحكم البلاد العربية كولايات عثمانية ، وليحاكى هذا النظام فى تكوينه النظام الذى وضعه العثمانيون لحكم دولتهم .

(*) الوالي .

كان للباشا أو الوالي الإشراف العام على إدارة الولاية ، وهو نائب السلطان ويمارس اختصاصاته في الولاية . وهو الذي يعين ويعزل السناجق والكشاف ، وموظفي أجهزة الإدارة في الأقاليم ، ومن مهامه رئاسة الديوان الذي كان يتكون من كبار موظفي الولاية وكبار العسكريين ، وكبار الموظفين الدينيين ، وتعرض عليه القضايا الكبرى المتعلقة بالولاية ، ويصدر الباشا القرارات الخاصة بالأمور التي ناقشها أعضاء الديوان ، واستقر على رأي فيها ، ومن مهام الوالى جمع الأموال الأميرية وإرسالها للعاصمة استانبول ، ومن مهام الباشا إنزال العقاب بالمخالفين من رجال الحامية العثمانية ، ومنعهم من ارتكاب المظالم التي كانوا يرتكبونها ، ويقوم بتوزيعهم على المهام المنوطة بهم ويأمر بإصلاح أسلحتهم أو استبدالها ، وبذلك قامت الحامية بدورها في حفظ الأمن وتوطيده ، وحددت هذه المظالم العلاقة بين رجال الحامية ، وأجهزة الإدارة التي يقدمون لها العون في القيام بمهامها ، كذلك حددت العلاقة بين رجال الحامية والرعايا ، وحرم عليهم طلب أي رواتب إضافية من الكشاف أو الاعتداء على الرعايا ، أو القيام بظلم أحد منهم ، وحتم عليهم النظام أن يشتروا قوتهم وطعامهم بأموالهم الخاصة ، وبهذه النظم قضى على الأعمال المخلة بالأمن فى الولايات .

(*) حاشية الوالى .

كان لكل وال وكيل أو كتخدا يعين بأمر سلطاني عند تعيين الوالي أو الباشا ، حددت اختصاصات الكخيا أو الكتخدا على هذا النحو ، فهو يقوم بعمل الباشا في حالة تغيبه عن العاصمة في مهمة من المهام ، أو الخروج على رأس تجريده لتأديب الخارجين عن القانون ، وكان يرأس الديوان الصغير الذي يعقد يوميًا . وأما ناظر الأموال والذى كان يعرف بالدفتردار فهو من أهم أفراد حاشية الوالى ، وقد حددت

اختصاصاته في الإشراف على جمع الأموال السلطانية " الميري " ، والإشراف على الأمناء والعمال والكتاب في تحصيلهم لهذه الأموال ، وتقديمها للروزنامة في مواعيدها المحددة وعليه أن يوقع العقاب على من يهمل في أداء واجبه من هؤلاء الموظفين ، وأن يهتم بمراقبة الدفاتر التي تسجل بها الأموال المقررة . والتحق بحاشية الوالى أيضا عدد من الموظفين كان منهم كاتب الرسائل " المكتوبجى " ، وحامل الأختام " المهردار " ، وأمين الصندوق " الخازندار " ، وحامل السلاح " السلحدار " ، والتشريفاتى " أحتشامات أغاسى " ، ورئيس الأصطبل " ميرا خوار " ، والحاجب " قبولر أغاسى " ، كما ارتبط بالوالى قائد القوات العسكرية " أغا الانكشارية " وكانت لفرقته أهمية فى الحاميات العسكرية بالولايات العربية .

(*) **القضاء** .

أنقسمت تبعية القضاء فى الولايات العربية العثمانية إلى قسمين حسب ماكان معمولا به فى الدولة العثمانية ، حيث كانت الولايات العربية التى فى أسيا تتبع قضاء الأناضول ، بينما كانت الولايات العربية الموجودة فى أفريقيا تتبع قضاء الروملى ، وأصبح القضاء في كل ولاية يسير طبقا لنظام القضاء في الدولة العثمانية ، فكانت الدولة العثمانية ترسل إلى الولاية قاضي القضاة على المذهب الحنفي ، ويتبع الهيئة الإسلامية في الدولة ، وقد عرف في الولايات باسم " قاضي عسكر أفندي " ، ولقب بـ " أقضى قضاة المسلمين " ، وتطلق عليه الوثائق اسم قاضى الشرع ، تمييزاً له عن الوالي الذي أطلق عليه " حاكم السياسة "، وكان قاضي القضاة يقوم بتعيين نواب له في محاكم عاصمة الولاية، والمدن الأخرى والنواحي ، لإقامة العدالة بين الرعايا ، وكانت توجه إلى قاضي القضاة الأوامر اللازمة لكل ما يختص بالقضاء في الولاية ،فقد أشرف القاضى إشرافا عاما على سير العدالة فى الولاية ، وأصبح رقيبا على الوالى والجند والأوقاف والجمارك والحسبة وتسجيل العقود وتصديق الوثائق ، وراقب القاضى الأسعار وأشرف علا الأخلاق العامة ، وتمتع القاضى بنفوذ كبير ، فهو عضو في ديوان الباشا ، ويشترك في محاسبة الباشا في آخر عهده بالولاية ، ويقوم بتعيين الأساتذة بالمدارس

وموظفى الأوقاف ورجال الإفتاء . وبالتالى كان للقاضى نفوذ كبير بالولايات العربية مثلما كان للهيئة الإسلامية نفوذها بالدولة العثمانية .

(*) **الحاميات العسكرية** .

تعد الحاميات العسكرية من العناصر الرئيسية فى حكم الولايات العربية ، والتى كانت تختلف من ولاية إلى أخرى فى تكوينها ففى سوريا كانت قد انقسمت إلى إنكشارية إمبراطورية وانكشارية إقطاعية وانكشارية محلية ، وفى مصر انقسمت هذه الحامية إلى سبع فرق عسكرية ، وفى بلاد المغرب العربى كان عمادها الرئيسى هم الانكشارية المرسلة من مركز الدولة باستانبول . وقد كان لهذه الحامية تشكيل رئاسى كان أعلى منصب فيه هو الأغا ونائب الأغا ودفتردار ، ولهم مجلس يجتمعون فيه لمناقشة أحوال فرقهم العسكرية ، ولهذه الحاميات دور مهم فى إدارة الولايات العربية ، وذلك من خلال الدفاع عن الولاية وحفظ الأمن بها ، ومراقبة الوالى ، ومساعدته فى أداء عمله بالولاية .

(*) **القوى المحلية** .

كان للقوى المحلية دورها فى الحكم العثمانى بالولايات العربية ، وقد ظهر هذا جليا فى ولايات المغرب العربى ، ففى الجزائر كان لرجال البحر الجزائريين دور مهم فى الحكم العثمانى ، حيث كانت الدولة العثمانية قد سلمت بهذا الدور منذ البداية عندما عين السلطان سليم الأول أول وال على الجزائر من رجال البحر الجزائريين وهو خير الدين بربروسا ، وقد عرف حكم هؤلاء فيما بعد باسم " الدايات " ، بينما عرف حكمهم فى تونس باسم البايات ، وفى مصر كانت استعانة الحكم العثمانى بالمماليك ، والذين أصبحوا كشافا وسناجق يحكمون الأقاليم والنواحى المختلفة فى البلاد وكانت عليهم مهام ينفذونها تحت سلطة الوالى العثمانى ، فقد عين لأقاليم كل ولاية حكام من السناجق والكشاف ، فعليهم الإشراف على تحصيل أموال الأراضي وخراجها ، وأن يعمل الحاكم كل جهده ألا تصاب قرية من القرى بالخراب ، وإذا ثبت إهمال أي منهم في عمله ، فعلى أمير الأمراء " والى الولاية " ، وناظر الأموال ، توقيع العقاب عليه ، كما يجب أن يوقعا عليه العقاب إذا جار على الرعايا، وإذا أسرف في استغلاله لسلطاته ، فيجب أن يعزلاه إذا لزم الأمر وحكام الأقاليم

مسئولون عن الإشراف على ترميم الجسور ، ومن مهام الحاكم المحددة له أن يشرف على حفظ الأمن وحراسة البلاد من غارات العربان ، وإنزال العقاب بمن يحدث فساداً في البلاد أو يثير شغباً ، وحذر الكشاف من ظلم الفلاحين ، وألا يعملوا على إحياء جرائم سبق أن حكم فيها ، فإذا ارتكبوا مثل هذه الأعمال فإن الأمر يعرض على أمير الأمراء ، لينزل بالكاشف الذي ارتكب مثل هذه الأعمال العقاب الرادع، كما أنه إذا كان أخذ شيئا ظلما فيعيده إلى أصحابه . وحذر هؤلاء الحكام من حجز أحد من الفلاحين، إلا بعد عرض الأمر على أمير الأمراء ، حتى لا يؤدي ذلك إلى حدوث أحداث مفاجئة .كذلك حددت مهام مشايخ البلاد بدقة ، من إشرافهم على توزيع الأراضي على الفلاحين، وحفظ الأمن في قراهم وتنفيذ الأوامر التي تصدر إليهم ، وتقديم العون في عمليات تحصيل الأموال السلطانية .

كما ألقيت علي مشايخ العربان في أقاليم الولاية المختلفة مسؤوليات إدارية مختلفة في دوائرهم ، وكانت مسؤولياتهم لا تقل عن مسؤولية السناجق والكشاف في تعمير البلاد والمزارع وإقامة الجسور التي تقع في دوائر نفوذهم وترميمها ، وإذا ثبت إهمال أحدهم في أداء مسؤولياته فيجب أن ينزل به العقاب ، كما ألقي عليهم مسؤولية حماية البلاد من المفسدين والأشقياء من طائفة العربان ، وإنزال أشد أنواع العقاب بكل من يحاول منهم ارتكاب مثل هذا العمل، كما ضمن لهم النظام الحماية من جور الوالي ، فلا يجوز له أن يعزل أحد مشايخ العربان لغرض شخصي إزاء هذا الشيخ ، ويقوم مشايخ العربان بتقديم الأموال السلطانية المطلوبة منهم إلى الوالي . وهذه الاختصاصات ضمنت ولاء مشايخ العربان للإدارة ، بعد أن كانوا يثيرون الفتن في البلاد ، وقبل أن تحدد لهم الاختصاصات ، وبذلك أمنت الولايات شر ما كان يقوم به هؤلاء العربان من المظالم والمفاسد ضد السكان وترتب على هذه الاختصاصات أن تحولوا خلال فترة الحكم العثماني إلى عامل إيجابي بعد أن كانوا عاملاً سلبياً .

(٢) إيجابيات وسلبيات الحكم العثماني بالعالم العربي .

كان للحكم العثمانى بالعالم العربى أثر إيجابى ، فقد وحد الحكم العثمانى المنطقة العربية فى إطار سياسى واحد بعد أن كانت المنطقة العربية قد انقسمت إلى

وحدات سياسية متفرقة ، وقد حققت هذه الوحدة استقرارا نسبيا فى العالم العربى ، كما أن الحكم العثمانى كان له دوره فى حماية المنطقة من الأخطار الخارجية كالخطر الصفوى والبرتغالى والإسبانى ، كما أن الحكم غير المباشر من جانب العثمانيين للعالم العربى كانت نتيجته احتفاظ المجتمعات العربية بعاداتها وتقاليدها ولغتها القومية وهو ماكان له أثره على فكرة القومية العربية فيما بعد .

ومن جانب أخر ، اتسم الحكم العثماني بالولايات العربية وحتى نهاية القرن الثامن عشر بأنه كان حكما غير مباشر ، فهو قائم على أن للدولة وظائف يجب ألا تتعداها ، وهي مهمة الدفاع عن الولايات ضد الأخطار الخارجية ، وهي تقع على عاتق الجيش الذي كان عليه إلى جانب هذه المهمة حفظ الأمن داخل الولايات. وتحصيل الأموال الأميرية ، والفصل بين السكان في الخصومات التي تنشب بينهم أما الخدمات العامة كالتعليم ، والصحة وغيرها ، فإن الدولة العثمانية اعتبرتها خارج نطاق مسؤولياتها ، فتركتها للأفراد والهيئات والجماعات وفقا لما كان سائداً آنذاك .

ونتيجة لهذا الفهم لمسؤولية الدولة فإن الحكم العثماني كان قليل التأثير في الولايات العربية ، فاحتفظت هذه المجتمعات بثقافاتها المحلية ، وتقاليدها ، بل بالكثير من أنظمة الحكم التي كانت موجودة بالفعل قبل الفتح العثماني . كذلك كان الحكم العثماني في بعض مناطق المشرق سطحيا أو اسمياً . مثل أجزاء من شبه الجزيرة العربية ، والجهات الجبلية مثل كردستان ولبنان، وبعض أجزاء من سوريا ، أما الباشويات التي تركز بها الحكم العثماني ، فهي أكثر مركزية مثل باشوية دمشق ، وبغداد ، والقاهرة ، فإن الحكومة كانت تعمل على الحد من نفوذ ممثليها عن طريق الهيئات الأخرى المشاركة في الحكم . وهناك سمة أخرى تميز بها الحكم العثماني في المشرق العربي ، وهي السمة العسكرية ، حيث أصبح الجيش أداة من أدوات الحكم كما كان أداة الحرب من قبل ، سواء في الولايات التي طبق فيها نظام الوحدات الإقطاعية والتي عرفت باسم " زعامت " أو " تيمار " حيث كان رجال الجيش يمنحون أرضا زراعية ، نظير الخدمات التي يؤدونها في الحروب السلطانية أو في المناطق الأخرى ، مثل مصر وبغداد والبصرة، حيث كانت الحامية " الأوجاقات

" تتكون من عسكريين تدفع لهم الدولة مرتباتهم ، وكان أفراد هذه الحامية يشاركون مشاركة فعلية في إدارة البلاد ، والحصول على كثير من الامتيازات الخاصة بهم كما حدث في مصر .

أما عن الجمود الذي صاحب نظم الحكم العثمانية فإن مرجعه إلى أن الدولة لم تحاول أن تحدث- بعد عهدي سليم وسليمان- تغييراً كبيرا في القوانين والأوامر التي كانت سائدة ، ولم ترحب بأية فكرة حول هذا التغيير ، على اعتبار أن أساليب الحكم البسيطة ، أصلح لكل من الحكام والمحكومين . وبدأت الدولة تعمل جاهدة على أن تجعل كل ولاية تعيش على دخلها الخاص مع دفع قدر من هذا الدخل إلى خزينة الدولة ، وفي الوقت نفسه عملت على تقوية وتأكيد الحياة الدينية لسكان المشرق العربي عن طريق التمسك ، " بأحكام الشريعة الإسلامية أساساً لحكمها " ، إلى جانب القوانين الوضعية التي كانت تعتني بالتفصيلات . وكما هو واضح فإن السلطة الإدارية في الولايات العثمانية في المشرق لم تكن مركزة في هيئة إدارية واحدة ، إنما كانت تتكون من عدة هيئات تتنازع الاختصاصات فيما بينها ، فإلى جانب الوالي أو الباشا يوجد الدفتردار الذي كان يعين من القسطنطينية مباشرة ، وله حق الإشراف على الإدارة المالية ، والكخيا ، والأوجاقات أو الحامية ، حيث كان لكل أوجاق منها شبه تنظيم إداري كامل تحت إشراف قائد الأوجاق " الأغا " ، وكذلك قاضي القضاة ، ولذا فإنه كان طبيعياً أن يحدث خلل في هذا النظام من وقت لآخر ، ومن ولاية لأخرى ، ولهذا فإن المشرق العربي بدأ يشهد وبخاصة منذ الربع الأخير من القرن السادس عشر وبصورة مستمرة ثورات الجند ضد الولاة وضد الإدارة العثمانية برمتها .

وقد ترتب على ذلك بالطبع ضعف الإدارة العثمانية ، ودخول أجهزة الحكم بالولايات في صراع مستمر فيما بينها ، كما حدث في مصر بين الأوجاقات العثمانية طوال القرن السابع عشر ، وبين البيوت المملوكية طوال القرن الثامن عشر، وكما حدث بين الانكشارية والأسياد (فرق عسكرية محلية) في حلب ، وكما حدث بين

القابي قول والانكشارية المحلية في دمشق ، وكما حدث بالجزائر حيث الصراع بين رجال البحر الجزائريين ورجال الحامية العسكرية العثمانية.

ولا ريب أن فهم العثمانيين لوظيفة الدولة ولتكوين المجتمع كان مسئولا في المقام الأول عن ضعف حكمهم ، فقد كان فهمهم يقتصر على إدارة الحكم فى إطار أمور ثلاثة ، أولها : الدفاع عن الولاية ضد أية اعتداءات خارجية ، وهو مايستلزم وجود قوات عثمانية تدافع عن الولاية وتحفظ الأمن داخلها ، وثانيها : تحصيل الأموال الأميرية والقيام بتوزيعها فى مصارفها الرسمية وهو ما تطلب جهازا إداريا يقوم على ذلك وتشرف عليه الدولة ، وثالثها : كان الفصل فى الخصومات بين الناس وهو ما يستلزم من الدولة إقامة نظام قضائى حسب ما تقضى به الشريعة الإسلامية . هكذا كان فهم الدولة لمسؤوليتها تجاه حكمها بالعالم العربى ، أما فيما عدا ذلك فقد ترك للسكان يديرونه حسب رؤيتهم .

وبذلك أصبحت كل طائفة من طوائف المجتمع تخضع لدستورها غير المكتوب من عادات وتقاليد موروثة أكثر من خضوعها للنظم الحكومية . بل إن العلاقة بين طوائف المجتمع والحكومة أصبح ينظمها شيخ كل طائفة ، الذي أصبحت مسؤوليته تتعدى جمع الضرائب من أفراد طائفته وتقديمها إلى الحكومة إلى حفظ النظام داخل طائفته ، ورعاية مصالحها ، والفصل في الخلافات والخصومات التي كانت تنشب بين أفرادها ، ويصدر أحكامه التي كانت تلقى القبول فيهم جميعا ، وقد وجد هذا النظام القبول والترحاب من الحكومة ؛ لأنه يريحها من كثير من الأعباء ، مع أن هذه الأمور جميعها كانت من صميم وظائف الدولة ، ولكنها تركتها طواعية واختياراً نتيجة لفهمها القاصر لوظيفة الدولة ، أو طبقاً لسياستها العامة التي رسمتها لنفسها في حكم الولايات والقاتمة على عدم التدخل في أمور السكان ، وتركتها تسير وفقاً لنظامهم الذي كان سائداً ، أو طبقاً للنظام الذي يرتضونه في تسيير أمورهم .

وكان من مساوىء الحكم العثمانى بالعالم العربى الشك وعدم الثقة فى ممثلى السلطة العثمانية فى الولايات العربية ، فالوالى العثمانى كان يخضع للرقابة من جانب هيئات عثمانية أخرى وهو مايؤثر على عمله ، كما أن قصر مدة ولايته والتى

تتراوح مابين عام وثلاثة أعوام كان له أثره على الحكم العثمانى بهذه الولايات . ومن جانب أخر ، كانت العزلة التى فرضها العثمانيون على العالم العربى ذات أثر سىء على الشعوب العربية ، حيث حرمتهم هذه العزلة من الاتصال بالحضارة الأوروبية بدعوى الخوف على البلاد العربية من الأطماع الأوروبية الاستعمارية .

هكذا تمكن العثمانيون من ضمهم للعالم العربى منذ أن وطأت جيوشهم أراضى البلاد العربية مع مطلع القرن السادس عشر الميلادى ، لتتمكن الدولة العثمانية من جعل دول العالم العربى ولايات عثمانية ، ومن بعد تضع لهذه الولايات نظاما حاكما يتطابق والنظام الحاكم الذى وضعوه لحكم دولتهم الدولة العثمانية .

الفصل الثانى

الغـزو الاسـتعمارى للعالم العـربى

أولا : التنافس الاستعماري بالخليج العربي ٠

ثانيا : الاستعمار الفرنسى بالعالم العربى .

ثالثا : الاستعمار البريطانى بالعالم العربى .

رابعا : الاستعمار الإيطالى بالعالم العربى .

خامسا: الاستعمار الأسباني لمنطقة الريف المغربى .

مع حالة الضعف التى وصلت إليها الدولة العثمانية بدأت الدول الأوروبية الطامعة فى أملاكها فى حركة استعمارية للعالم العربى ، وهو ما أدى إلى بداية حركة استعمارية غربية شملت العالم العربى على أسره ، فتكونت به مستعمرات فرنسية وبريطانية وإيطالية وإسبانية .

أولا : التنافس الاستعماري بالخليج العربي ٠

دخل الخليج العربي فى إطار التنافس الاستعماري من جانب الدول الغربية منذ بداية القرن الخامس عشر، عندما قدم البرتغاليون وتبعهم الهولنديون ، ومن بعدهم الانجليز والذين تمكنوا من الاستقرار بعد أن مكنوا لأنفسهم فى ظل التنافس الذى لاقوه من جانب قوى عديده أخرى إلا أن بريطانيا تمكنت من السيطرة على الأوضاع فى منطقة الخليج العربى منذ أن فرضت الحماية على المنطقة بمقتضى الاتفاقيات المانعة التى فرضتها على إمارات الخليج العربى فى عام ١٨٩٢م ٠

ثانيا : الاستعمار الفرنسى بالعالم العربى .

شكلت فرنسا إمبراطورية استعمارية بالعالم العربى رغم أنها فشلت عندما جاءت إليه فى أول مرة بحملتها إلى مصر فى العام ١٧٩٨م .

(١) احتلال فرنسا لمصر ١٧٩٨م .

اتجهت أنظار الفرنسيين إلى مصر وهى من الدول الإفريقية المطلة على البحر المتوسط ، والمعروف أن أنظار الفرنسيين اتجهت صوب مصر مرات قبل حملتهم المشهورة عليها فى عام ١٧٩٨م ، فقد اتجهت أنظارهم إليها أيام الحروب الصليبية ووجهت إليها الحملة التي قادها لويس التاسع . ومهما قيل عن أسباب ودوافع الحملة التى قادها نابليون بونابرت على مصر فلا ريب من أن أهم هذه الدوافع التطاحن الاستعماري والحربي بين انجلترا وفرنسا الذى أعقب الكشوف الجغرافية ، و لكن الفرنسيين لم يبقوا فى مصر أكثر من ثلاث سنوات ١٧٩٨-١٨٠١م . فقد أدركت انجلترا بصفة عامة إدراكا عملياً أهمية احتلال مصر وأهمية بسط نفوذها على الطريق الحيوى المؤدى إلى الهند . وانتهى هذا الفصل من الصراع بجلاء الفرنسيين عن مصر عام ١٨٠١م .

(٢) احتلال فرنسا للجزائر ١٨٣٠م .

اتجهت أنظار الفرنسيين إلى المغرب العربى بعد أن وقفت انجلترا حائلاً دون تحقيق أطماعهم فى مصر والشام وبعد أن فقدوا مستعمراتهم فى الهند وكندا . ولما أصاب الدول العثمانية الضعف فى القرن السابع عشر وانشغلت بالدفاع عن كيانها ضعفت سلطاتها فى بلاد المغرب العربى ، وصارت السلطة الحقيقية فى أيدى رؤساء البحر الجزائرين والقوات غير النظامية ، ومنذ عام١٦٧١م أصبحت مقاليد الأمور فى الجزائر فى يد الحاكم الملقب بالداى بينما كان يطلق على الحاكم فى تونس عام ١٧٠٥م لقب الباى ، وقد انتشرت القرصنة على السواحل حتى أنها أصبحت مورداً مهماً من موارد الدولة وتذرعت فرنسا بهذه المسألة – مسألة محاربة القرصنة التى وجدت فى مظهرها الإنساني ما يجعلها وسيلة صالحة للاستناد عليها لتحقيق أطماعها فى الجزائر ، والمسألة الأخرى التى تذرعت بها فرنسا هى مسألة إهانة قنصلها فى الجزائر ، وترجع جذور هذه المسألة إلى أن فرنسا أثناء الثورة الفرنسية كانت فى شديد الحاجة للقمح ، وقد سمح الداى بمد فرنسا بحاجاتها منه ولكن الحكومة الفرنسية لم تدفع ثمن ما اشترته من قمح وظلت تماطل فى ذلك ، وحدث فى عام ١٨٢٧ وأثناء احتفال رسمى أن أثيرت المسألة بين الداى والقنصل الفرنسى ، وكان رد القنصل جافاً وجارحاً مما أثار الداى فأمر القنصل بالخروج من حضرته وكتب القنصل إلى حكومته طالباً اتخاذ الوسائل اللازمة للمحافظة على كرامة فرنسا ، على أنه من الأسباب التى جعلت الحكومة الفرنسية تقرر فى عام ١٨٣٠م إرسال حملة لغزو الجزائر أن هذه الحملة ستجعل أنظار الشعب الفرنسى متجهة إلى الخارج وستساعد على تقوية الملكية ، وكان موقف الملكية العائدة إلى فرنسا بعد هزيمة بونابرت فى حاجة إلى مغامرة عسكرية تقويها وتدعمها ، فقد كان الشعب ينظر دائماً إلى حكومة شارل العاشر على أنها الحكومة التى أتت على أكتاف الأجانب أعداء فرنسا .

وفى ٢٥ مايو ١٨٣٠م أبحرت من الموانئ الفرنسية قوة بحرية فرنسية كبيرة ، وفى ١٤ يونيه بدأ إنزال الجنود فى سيدى فرج غربى مدينة الجزائر وبعد أن استولوا

على شبه جزيرة سيدى فرج تقدموا صوب مدينة الجزائر ذاتها واستطاعت مدافع الفرنسيين أن تنسف جزءً كبيراً من قلعتها وأن تشعل النار فى مخازن الذخيرة بها ، واضطر الداى فى ٥ يوليه إلى قبول شروط الفرنسيين التى فرضوها عليه وبالتالي تسليم المدينة لهم وأهم ما اشتملت عليه هذه الشروط : تسليم جميع حصون مدينة الجزائر للفرنسيين ، ويضمن القائد الفرنسى حرية الداى وممتلكاته الشخصية ، وتترك الحرية للداى فى الإقامة أو الرحيل إلى أى مكان يريده ، وعدم اتخاذ أية إجراءات انتقامية ضد الجنود الجزائريين ، وكفالة حرية الشعب الجزائرى فى إقامة شعائر الدين الإسلامى . والحقيقة ان نفوذ الفرنسيين فى هذه الفترة لم يتعد أسوار مدينة الجزائر ، وقد ظهر عجز الفرنسين عن احتلال الجزائر واضحاً فى سرعة تغييرهم للقواد هناك ، ذلك أن محاولاتهم للتوغل فى الداخل لم تنجح كثيراً وبخاصة فى الغرب نظراً للمقاومة العنيفة التى واجهتهم ، فاقتصرت نقاط احتلالهم على النقاط الساحلية إلا أنهم تمكنوا من السيطرة على بقية الجزائر فيما بعد .

(٣) احتلال فرنسا لتونس ١٨٨١م .

كانت تونس قد ألحقت بالدولة العثمانية عام ١٥٧٤م ، وظل الوضع كذلك حتى نهاية القرن السادس عشر حين ضعف سلطان الأتراك العثمانيين ، ولم يصبح لهم إلا السيادة الاسمية فقط وأصبحت السلطة الحقيقية فى يد الحكام الذين عرفوا بالبايات ولكن منذ فتحت فرنسا الجزائر أخذت أنظارها تتجه إلى تونس وشعر بايات تونس بحقيقة هذه الأطماع ، هذا على الرغم من أن الأطماع الاستعمارية فى تونس لم تكن تقتصر على فرنسا إذ كان هناك إيطاليا وانجلترا . ورغم الجهود التى بذلها البايات للنهضة بالبلاد وإصلاح شئونها فقد تورطوا فى علاقتهم المالية بالأجانب واستعانوا بالشركات الفرنسية والإنجليزية والإيطالية فى مشروعاتهم ، وهو ما كانت نتيجته مشكلة مالية نشأت بسبب إسراف البايات وطمع الوزراء وخراب ذممهم وعجز ميزانية الدولة عن مسايرة ما تطلبه وجوه الإصلاح المختلفة من نفقات خاصة بعد انتشار المجاعات والأمراض ، وانتهى الأمر بارتباط تونس بالدول الأجنبية بسبب

الديون التى تراكمت عليها ، وأدى ذلك إلى الإشراف المالى عن طريق لجنة دولية وبذلك مهد الطريق للاحتلال الفرنسى لتونس .

واستمرت الحكومة التونسية فى الاستدانة من الخارج ، كما لجأت إلى إصدار سندات على الخزانة واضطرت الحكومة لإعلان إفلاسها ، وكانت فرنسا تترقب هذه الخطوة ولم يعوقها من التدخل فى ذلك الوقت إلا منع انجلترا وإيطاليا لفرنسا من أن تنفرد باتخاذ خطوة حاسمة بشأن تونس ، فاتفق فى أبريل ١٨٦٨م على تشكيل القومسيون المالى كما أطلق عليه ، وهو شبيه بصندوق الدين فى مصر ، على أن الأمر الذى تحكم فى تحديد الدولة التى يمكن أن تستفيد من الموقف وتوجه ضربتها النهائية إلى تونس هو الظروف الدولية والعلاقات بين الدول الكبرى ومصالحها ، وقد اهتمت فرنسا بالحصول على موافقة انجلترا لنيتها التوسع فى تونس ، وانتهزت فرصة ضم بريطانيا لجزيرة قبرص لتحقق هدفها ، وكانت هذه الجزيرة تابعة للدولة العثمانية ، ففى انعقاد مؤتمر الدول الكبرى فى برلين برئاسة بسمارك المستشار الألمانى فى عام ١٨٧٨م دارت المساومات بين ممثلى هذه الدول ، فاتفق على ألا تعارض بريطانيا فى أى تدخل فرنسى فى تونس مقابل عدم اعتراض فرنسا على اتفاقية قبرص التى كانت تعتبر نقضاً للاتفاقيات الدولية السابقة بشأن المساس بالأملاك العثمانية . ولم تبق من عقبة فى وجه فرنسا لتحقيق أطماعها فى تونس سوى إيطاليا ، وقد حاولت فرنسا أن تحول دون معارضة إيطاليا لها فى تونس فأشارت إلى أنه فى وسع إيطاليا أن تحتل طرابلس كبديل لأطماعها فى تونس وأن فرنسا لن تعترض عليها إذا أقدمت على هذا العمل .

وبدت الظروف مناسبة فى نظر الفرنسيين للتدخل حين عبرت إحدى القبائل التونسية الحدود الفاصلة بين تونس والجزائر واقترفت بعض السرقات البسيطة المعتادة بين الرعاة ، فأعدت حملة فرنسية ادعت فرنسا أن مهمتها هي تأديب هذه القبائل التى لا يملك الباب العالي عليها أى سلطان ، وفى ٢٩ أبريل ١٨٨١م عبر الجنود الفرنسيين الحدود واحتلوا الكاف ، و طبرق بدون مقاومة كما أنزلت فرنسا بعض قواتها التى أبحرت من ميناء طولون في بنزرت ، وبعد احتلالهم لها تقدموا

صوب العاصمة وقدم السفير الفرنسى إلى الباى نسخة من المعاهدة المطلوب التوقيع عليها ، وأعطى مهلة خمس ساعات لقبول المعاهدة أو رفضها ، واضطر الباى للتوقيع على المعاهدة ، وسط هذا الجو الغريب من الإرهاب . وهي المعاهدة المعروفة بمعاهدة باردو ، وقد نص فى معاهدة باردو التى وقعت فى ١٢ مايو ١٨٨١م على أن تحتل القوات الفرنسية المراكز التى تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل ، ويزول هذا الاحتلال عندما تقرر السلطتان الفرنسية والتونسية أن الإدارة المحلية قادرة على المحافظة على الأمن ، وفى يونيه ١٨٨٣م وقع على باى الذى خلف محمد الصادق بعد وفاته فى أكتوبر ١٨٨٧م معاهدة المرسى التى منحت فرنسا السلطة الكاملة فى تونس .

(٤) مستعمرة الصومال الفرنسى ١٨٩٦م .

يرجع اهتمام الفرنسيين والانجليز بوجه خاص بالسواحل الشرقية لأفريقيا إلى الاهتمام بالطريق الملاحى المؤدى إلى الهند . وقد اشتد النضال بين فرنسا وانجلترا فترة من الزمن فى سبيل السيطرة على هذا الطريق كوسيلة لكل من الدولتين لتهديد مصالح الأخرى ، وكانت فرنسا قد اشترت فى عام ١٨٦٢م من أحد مشايخ القبائل المحليين ميناءً صغيراً على خليج تاجورة يسمى أبوك . وبالطبع كانت هذه الوسائل التى اتبعتها الدول الاستعمارية لوضع أيديها على مناطق شاسعة من القارة شائعة فى ذلك الوقت . على أن فرنسا لم تقم باحتلال هذا الميناء احتلالاً عسكرياً حتى عام ١٨٨٢م حينما أيقظت الأحداث التى كانت تجرى فى مصر أذهان الفرنسيين إلى أهمية هذه المنطقة التى وضعت فرنسا يدها عليها فأسرعت بإرسال قواتها لاحتلالها ، وضغطت على السلطان المحلى ليتنازل لها عن بقية ممتلكاته المحيطة بهذه المنطقة ، كما استولت فرنسا على ميناء جيبوتى عام ١٨٨٨م ، وتبلغ هذه المنطقة ما يقرب من ٥٧٩٠ ميلاً مربعاً وهى محصورة بين إرتريا وأثيوبيا والصومال البريطاني ، وترجع أهمية هذه المنطقة الساحلية إلي أنها قريبة من منافذ البحر الأحمر ، كما أنها تستخدم كمنفذ لتجارة الحبشة ، وفي عام ١٨٩٦م صدر مرسوم

فرنسي بوضع هذه المناطق التي استولت عليها فرنسا في شرق أفريقيا تحت إدارة واحدة عرفت باسم الصومال الفرنسي واتخذت جيبوتي مقراً للحاكم الفرنسي .

(٥) احتلال فرنسا لموريتانيا ١٩٠٠م .

تمكّن الفرنسيّون خلال الفترة الممتدّة من ١٩٠٠م إلى ١٩١٢م من إخضاع أمراء موريتانيا لسيطرتهم ولم يبق إلاّ بعض جيوب المقاومة الّتي قضي عليها في منتصف الثلاثينيات وعليه يمكن تقسيم الإحتلال الفرنسي لموريتانيا إلى ثلاث مراحل: المرحلة الأولى ١٩٠٠ -١٩٠٥م ، وهى مرحلة التّغلغل السّلمي والسّيطرة غير المباشرة ، والمرحلة الثّانية ١٩٠٥- ١٩١٤م ، وهى مرحلة الإخضاع العسكري وإخضاع معظم البلاد لفرنسا ، والمرحلة الثّالثة ١٩١٤- ١٩٣٤م ،وهى المرحلة التى تم فيها تصفية بقيّة الجيوب المقاوِمة وتأمين الإحتلال . وقد ظلّ حكم فرنسا لموريتانيا يعتمد على أساس أنّها جزء من السّنغال ، وكان ذلك واضحا من خلال المرسوم الجمهوري الفرنسي الصّادر عام ١٩٠٤م بإلحاق موريتانيا برمّتها كمنطقة تابعة للسّنغال ، وذلك بعد سنة واحدة فقط على فرض الحماية الفرنسية عليها، وقد عُيّن " أكزافيه كوبلانى " حاكما لها ولُقّب بمفوّض حاكم إفريقيا الغربية الفرنسية العام لموريتانيا ، ورغم أنّه صدر مرسوم ١٩٤٤م يجعل موريتانيا مستعمرة فرنسية إلاّ أنّها ظلّت تابعة للسّنغال حتّى عام ١٩٥٨م .

(٦) احتلال فرنسا للمغرب ١٩١٢م .

بعد أن استولت فرنسا على الجزائر بدأت تهتم بمراكش وشعرت فرنسا أكثر بأهمية سيطرتها على مراكش عندما ساعد سلطان المغرب الأمير عبد القادر الجزائرى فى كفاحه ضد المستعمرين الفرنسيين مما أدى لنشوب معركة إسلى سنة ١٨٤٤م بين فرنسا ومراكش ، وقد انتهت هذه المعركة التى انتصرت فيها فرنسا بعقد اتفاقية طنجة فى ١٠ سبتمبر ١٨٤٤م . ولم يكن يقف أمام تحقيق الأطماع الفرنسية فى المغرب سوى معارضة الدول الاستعمارية الأخرى صاحبة المصالح والأطماع فى هذه المناطق وهي انجلترا ، وإيطاليا ، واسبانيا ، وألمانيا ، ولذا اتجهت فرنسا لعقد سلسلة من الاتفاقيات الدولية مع الدول صاحبة المصلحة فى مراكش قبل

ان تتخذ خطوة حاسمة تحقق فيها أهدافها التوسعية فى هذه البلاد . فعقدت فى سنة ١٩٠٢م اتفاقاً مع إيطاليا اتفق فيه على ان تترك إيطاليا لفرنسا اليد المطلقة فى مراكش فى نظير ترك فرنسا لإيطاليا حرية التصرف فى ليبيا ، وفى عام ١٩٠٤م وقع الاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا والذى اتفق فيه على أن تترك انجلترا يد فرنسا حرة فى المغرب فى مقابل أن تترك فرنسا يد انجلترا حرة فى مصر فلا تستمر فى مطالبتها بتحديد موعد لانهاء احتلالها فى مصر . ولم تبق فى الحقيقة من عقبة فى وجه فرنسا لتحقيق أطماعها فى مراكش سوى ألمانيا التى أثارها اتفاق الدولتين انجلترا وفرنسا وتجاهلها هى ومصالحها فى مراكش ، وتعبيراً عن موقفها من النفوذ الفرنسى فى مراكش ، قام الإمبراطور غليوم الثانى بزيارة لطنجة فى مارس ١٩٠٥م ، وأعلن فى خطاب ألقاه هناك بأن ألمانيا لا تسمح لأى دولة أجنبية بأن تمس سلطة الحاكم الشرعى للمغرب . ومن هذا المنطلق ، انتهزت الحكومة المراكشية فرصة مساعدة ألمانيا لها فدعت إلى عقد مؤتمر دولى للنظر فى شئون مراكش ، وقد عقد هذا المؤتمر فى مدينة الجزيرة الخضراء الاسبانية ولذلك عرف بمؤتمر الجزيرة فى الفترة من ١٤ يناير حتى ٧ أبريل ١٩٠٦م وكانت نتيجته عكس ما سعت إليه حكومة المغرب التى دعت إليه ، فقد جاءت قرارات المؤتمر مدعمة للنفوذ الفرنسى والإسبانى فى المغرب حيث تقرر أن يتولى فرنسيون الإشراف على قوات البوليس المراكشى فى المدن الواقعة على ساحل الأطلنطي ، ويشرف الأسبان على بوليس المدن الواقعة على البحر المتوسط ، واتخذت فرنسا من إشرافها على البوليس المراكشى فى الموانئ المهمة الواقعة على المحيط الأطلنطى فرصة لتقوية نفوذها فى هذه الموانئ .

ونظرا إلي أن ألمانيا لم تحقق أهدافها من المؤتمر لذلك أوفدت فى يوليه ١٩١١م طراداً إلى سواحل مدينة أغادير على المحيط الأطلنطى في جنوب المغرب فيما يمكن ان نسميه تلميحاً باستخدام القوة العسكرية . وجرت مفاوضات بين فرنسا وألمانيا ، وقد رضيت فرنسا بالتنازل لألمانيا عن شمال الكونغو الفرنسى فى مقابل أن تطلق ألمانيا يدها فى المغرب ، فلا تعرقل قيام حماية فرنسية على مراكش ولا

تعارض فى ممارسة فرنسا لشئون مراكش الخارجية . وبالفعل استغلت فرنسا ثورة وقعت ضد السلطان عبد الحفيظ والذى استنجد بالفرنسيين فأرسلت فرنسا جيوشها إلى المغرب فى عام ١٩١١م على أثر طلب السلطان منها ذلك ثم أجبرته على توقيع إعلان الحماية على المغرب فى ٣٠ مارس ١٩١٢م ، وقد اضطر السلطان إلى توقيع معاهدة الحماية ، وهكذا فرضت فرنسا حمايتها على المغرب واقتسمت هذه البلاد بينها وبين أسبانيا فتركت فرنسا لأسبانيا المنطقة الشمالية من المغرب التى عرفت باسم المنطقة الخليفية ، بينما احتفظت فرنسا بالمنطقة الجنوبية المنطقة السلطانية واحتفظت طنجة بصفتها الدولية الخاصة وعينت فرنسا ليوتى أول مقيم لها فى مراكش .

(٧) احتلال فرنسا لسوريا ولبنان ١٩٢٠م .

عقب زوال الحكم العثماني أعلن الأمير فيصل تأسيس حكومة عربية في دمشق وكلف علي رضا الركابي بتشكيلها ورئاستها وفي أواخر ١٩١٨م دعي الأمير فيصل للمشاركة في مؤتمر الصلح الذي انعقد بعد الحرب العالمية في فرساي ، وقد طرح فيصل في المؤتمر قيام ثلاث حكومات عربية في كل من الحجاز وسورية والعراق ، وفي المؤتمر اقترح الأمريكيون نظام الانتداب ، كما اقترحوا إرسال لجنة لاستفتاء الشعب حول رغباتهم السياسية وعرفت بلجنة كينج وكراين فوافق الفرنسيون والبريطانيون مكرهين على إرسال اللجنة الأمريكية ، وبعد انتهاء اللجنة الأمريكية من عملها جاء في توصياتها : إن بلاد الشام ترفض السيطرة الأجنبية ، ويُقترح فرض نظام الانتداب تحت وصاية عصبة الأمم المتحدة حيث أن العرب مجتمعين على أن يكون الأمير فيصل ملكاً على الأراضي العربية دون تجزئتها ، غير أن التقرير أهمل .

ونظرا للوجود الفرنسى فى لبنان ، فإن الأمير فيصل قبل تحت الضغط عقد اتفاقية مع فرنسا ممثلة برئيس وزرائها جورج كليمنصو وعرفت باسم اتفاق فيصل كليمنصو ومن أبرز بنودها الموافقة على الانتداب الفرنسي على سورية مع احتفاظ البلاد باستقلالها الداخلي ، وتعاون سوريا مع فرنسا فيما يخص العلاقات الخارجية

والمالية ، وأن يقيم سفراء سوريا في الخارج ضمن السفارات الفرنسية ، والاعتراف باستقلال لبنان تحت الوصاية الفرنسية الكاملة ، وبالحدود التي سيعينها الحلفاء ، غير أن المؤتمر السوري العام رفض اتفاق فيصل كليمنصو وطالب بوحدة سوريا واستقلالها وقبول انتداب أمريكا أوبريطانيا ورفض الانتداب الفرنسي ، على أن يكون مفهوم الانتداب هو المساعدة الفنية فقط ، ، لذلك توترت العلاقة بين فيصل وجورو في أعقاب تراجع فيصل عن اتفاقه مع الفرنسيين وانحيازه للشعب ، وفي ٨ مارس ١٩٢٠، عقد المؤتمر السوري العام بدمشق برئاسة هاشم الأتاسي وبحضور الأمير فيصل وأعضاء الحكومة ، وخرج المؤتمر بالقرارات التالية : استقلال البلاد السورية بحدودها الطبيعية استقلالاً تاماً ، واختيار سمو الأمير فيصل بن الحسين ملكاً دستورياً على البلاد بالإجماع ويلقب صاحب الجلالة ، وأن النظام السياسي للدولة مدني نيابي ملكي ، وقد رفض الحلفاء الاعتراف بالدولة الوليدة وقرروا في أبريل ١٩٢٠ خلال مؤتمر سان ريمو المنعقد في إيطاليا تقسيم البلاد إلى أربع مناطق تخضع بموجبها سورية ولبنان للانتداب الفرنسي ، وقد رفضت الحكومة السورية وكذلك المؤتمر العام مقررات مؤتمر سان ريمو .

وفي ٥ يوليه ١٩٢٠ أوفد فيصل مستشاره نوري السعيد للقاء الجنرال الفرنسي جورو في بيروت ، فعاد السعيد إلى دمشق في ١٤ يوليه ١٩٢٠م مزوداً بإنذار عرف باسم " إنذار جورو" وحددت مدة أربعة أيام لقبوله ، وشمل خمس نقاط وهي : قبول الانتداب الفرنسي ، والتعامل بالنقد الورقي الذي أصدره مصرف سورية ولبنان في باريس ، والموافقة على احتلال القوات الفرنسية لمناطق من سوريا ، وحل الجيش السوري ، ومعاقبة من تورط في عمليات عدائية ضد فرنسا . لذلك ، جمع الملك فيصل وزرائه لمداولة الأمر بينهم فكان رأي الكثيرين منهم النزول عند مطالب جورو ومهادنته وقبول الإنذار حيث أرسل فيصل خطاباً إلى الجنرال جورو بالموافقة على الشروط وحل الجيش . ومع ذلك ، بدأت القوات الفرنسية بالزحف بإمرة الجنرال جوابيه بأمر من الجنرال جورو باتجاه دمشق في ٢٤ يوليه ١٩٢٠م

بينما كان الجيش السوري المرابط على الحدود يتراجع ، ولمّا سُئل جورو عن هذا الأمر أجاب بأن برقية فيصل بالموافقة على الإنذار وصلت إليه بعد انتهاء المدة .

أمام ذلك ، لم يكن أمام أصحاب الغيرة والوطنية إلا المقاومة حتى الموت وكان على رأس هذا الرأي وزير الحربية يوسف العظمة ، الذي عمل على جمع ما تبقى من الجيش مع مئات المتطوعين الذين اختاروا هذا القرار واتجهوا لمقاومة القوات الغازية الفرنسية الزاحفة باتجاه دمشق ، وفي ٢٤ يوليه ١٩٢٠ بدأت معركة ميسلون عندما بدأت المدفعية الفرنسية في التغلب على المدفعية السورية ، وبدأت الدبابات الفرنسية بالتقدم باتجاه الخط الأمامي للقوات المدافعة ، وقد انتهت المعركة بهزيمة السوريين ، حيث استشهد يوسف العظمة في يوم الأربعاء ٢٤ يوليه عام ١٩٢٠م ، ليتم احتلال سوريا وبداية الانتداب الفرنسى عليها ، وتم تعيين مفوض سامى فرنسى لإدارتها ، حيث كان المفوض السامي الفرنسي يقيم في بيروت وله صلاحيات مطلقة في التشريع والتعيين، وكذلك عيّن موظفين فرنسيين في الوزارات والدوائر الحكومية بوصفهم مستشارين ، وأما المحاكم فكانت مختلطة من قضاة سوريين وفرنسيين ، وبعد إقرار الدستور تقلصت صلاحيات المفوض الفرنسي ، غير أنه لم يعتمد الدستور وينشره إلا بعد أن أضاف مادة تنص على تقييد العمل بأي مادة تخالف صك الانتداب .

ومن جانب آخر ، أراد الجنرال جورو معاقبة السوريين بسبب تصديهم للقوات الفرنسية في معركة ميسلون فأصدر ما بين عامي ١٩٢٠ - ١٩٢١م عدة مراسيم هدفها تقسيم سورية على أساس طائفي ، وقد دافع جورو عن سياسته التقسيمية في الجمعية الوطنية الفرنسية بأن هذه المكونات غير متمازجة مع بعضها البعض ، وقد أفضت المراسيم عن إنشاء ستة دويلات مستقلة وهي : دولة دمشق ، والتى شملت مدن حمص وحماة ووادي نهر العاصي إلى جانب دمشق العاصمة ، ودولة حلب ، والتى امتدت في مناطق الشمال السوري بالإضافة إلى منطقة حوض نهر الفرات في شرق سورية ، وضمت عدة مدن مثل دير الزور والرقة والحسكة إلى جانب مدينة حلب العاصمة ، ودولة العلويين ، والتى شملت ، محافظة طرطوس

وبعض المناطق مثل سقيلبية وتلكلخ وجسر الشغور إلى جانب اللاذقية العاصمة ، ودولة لبنان الكبير ، والتى ضمت بيروت العاصمة مع أقضيتها وتوابعها " صيدا وصور ومرجعيون وطرابلس وعكار " ، والبقاع مع أقضيته الأربعة وهى بعلبك والبقاع وراشيا وحاصبيا ، وقد رفض مسلمو دولة لبنان الكبير في أكثريتهم الدولة والكيان الوطني اللبناني عند نشوئه بينما رحب معظم المسيحيين بالانفصال وتشكيل الدولة الجديدة ، وفي ٢٣ مايو ١٩٢٦م أقر مجلس الممثلين الدستور وأعلن قيام الجمهورية اللبنانية ، ودولة جبل الدروز ، والتى ضمت منطقة السويداء وفي البدايات أطلق عليه تسمية دولة السويداء وفي عام ١٩٢٧م غير الاسم إلى دولة جبل الدروز، فضلا عن لواء الاسكندرونة المستقل ، وأعطيت الأقاليم السورية الشمالية لتركيا خلال معاهدة أنقرة وترسيم الحدود بين القوة الاستعمارية وتركيا.

ثالثا : الاستعمار البريطانى بالعالم العربى .

كونت بريطانيا فى العالم العربى إمبراطورية استعمارية كانت بدايتها فى الخليج العربى بعد صراع استعمارى دار بينها وبين البرتغال ثم هولندا ، ومن بعد أسست مجموعة مستعمرات لها فى العالم العربى .

(١)-احتلال بريطانيا لعدن ١٨٣٩م .

قامت بريطانيا ببعض المقدمات لاحتلال عدن ، فأرسلت في بداية الأمر القبطان " هينز " أحد ضباط البحرية إلى منطقة خليج عدن في عام ١٨٣٥م وذلك لمعرفة مدى صلاحية المنطقة لتكون قاعدة بحرية ومستودعا للسفن البريطانية ، وقد أشار هينز في تقريره إلى ضرورة احتلال عدن لأهميتها الإستراتيجية . فى هذا الوقت كانت سلطنة لحج تسيطر على عدن ، وكان لا بد للإنجليز من سبب يبررون به احتلالهم لعدن ، ففي عام ١٨٣٧م وفي ظل سيطرة سلطنة لحج على عدن ، وقعت حادثة غرق السفينة البريطانية " داريا دولت " قرب الشواطئ اليمنية فوجدت بريطانيا ضالتها لاحتلال عدن وادعت بأن الصيادين اليمنيين قاموا بنهب تلك السفينة ، وطالبت بالتعويض من قبل سلطان سلطنة لحج محسن العبدلي أو بتمكين بريطانيا من السيطرة على ميناء عدن وكان موقف السلطان العبدلي رفضه المساس

بالسيادة اليمنية ووافق على دفع أية تعويضات أخرى ، ولكن بريطانيا - التي لم يكن في نيتها الحصول على أية تعويضات وإنما هدفها هو الاحتلال وفرض سيطرتها العسكرية على مدينة عدن وميناءها الاستراتيجي - عدلت عن قبول التعويض وطلبت احتلال عدن ، وبدأت في الاستعداد لتنفيذ غرضها بالقوة المسلحة ، وتمهيدا للاحتلال أيضا ، وتحت ضغوط البريطانيين وقع سلطان لحج محسن بن فضل العبدلي في ٢٢ يناير ١٨٣٨م معاهدة بالتخلي عن ١٩٤ كيلومتر مربع لصالح مستعمرة عدن ، مقابل شطب ديونه التي يقال إنها كانت تبلغ فى هذا الوقت ١٥ ألف وحدة من عملة سلطنته ، مشترطا أن تبقى له الوصاية على رعاياه فيها .

وفي عام ١٨٣٩م قامت حكومة الهند البريطانية بعدة إجراءات للاستيلاء على عدن ، ففي ١٦ يناير دفع القبطان " هينز " بعدد من السفن الحربية بهدف احتلال ميناء صيره فقاوم اليمنيون بشراسة مستميتة الأمر الذي أجبر السفن البريطانية بالتراجع والانسحاب ، ولعل هذه الخطوة من قبل البريطانيين كانت بمثابة بالون اختبار لمدى إمكانات المقاومين اليمنيين والذين بالطبع كانوا يمتلكون أسلحة بدائية ومنها عدد قليل من المدافع التقليدية الرابضة فوق قلعة صيره المطلة على ميناء عدن القديم ، وبعد ثلاثة أيام في ١٩ يناير ١٨٣٩م قصفت مدفعية الأسطول البريطاني مدينة عدن ولم يستطع الأهالي الصمود أمام النيران الكثيفة وسقطت عدن في أيدي الإنجليز بعد معركة غير متكافئة بين أسطول وقوات الإمبراطورية البريطانية من جانب وقوات قبيلة العبدلي . من جانب آخر ، وبدأت إنجلترا عشية احتلالها لعدن في تنفيذ سياسة التهدئة في المنطقة حتى تضمن استقرار الأمور في عدن بما يحقق مصالحها الإستراتيجية والتجارية والبحرية فعقدت مع سلطان سلطنة لحج معاهدة للصداقة ومنحته راتبا سنويا إلا أن هذا لم يجد نفعا حيث حاول سلطان لحج استعادة عدن ثلاث مرات في عامي ١٨٤٠و١٨٤١م لكن تلك المحاولات لم تنجح للفارق الهائل في تسليح القوتين ، ولم يكن الاستيلاء على عدن هو غاية ما تبغيه بريطانيا في المنطقة ، وإنما كان هذا الاستيلاء بمثابة نقطة للتوسع وبداية الانطلاق لتأكيد النفوذ البريطاني في جنوب اليمن والبحر الأحمر وعلى الساحل

الشرقي الإفريقي وكذلك لإبعاد أي قوى أخرى ، لذلك أخذت تمد نفوذها إلى مناطق شاسعة من اليمن فاستولت على ما أسمته فيما بعد بالمحميات التسع التابعة لمستعمرة عدن باعتبار ما كانت عليه حتى ١٨٨٠م ، وبعد هذا التاريخ بسطت حمايتها فيما بعد على كثير من المناطق المجاورة الأخرى بين مشيخة وإمارة وسلطنة عن طريق مشائخها وأمرائها الذين ارتبطت معهم بأحلاف ومعاهدات وربطتهم بحكومة عدن ، وجعلت من كياناتها شبه مستقلة عن بعضها البعض ، وتغيرت تباعاً مسمياتها من مخاليف إلى إمارات وسلطنات ، لتكون حصوناً لحماية مستعمرة عدن ، وصارت تدعى المحميات الغربية والشرقية .

(٢) احتلال بريطانيا لمصر ١٨٨٢م .

عرفت انجلترا منذ بداية القرن التاسع عشر أهمية مصر بموقعها الفريد وخطورة وقوعها في أيدي قوة معادية لها وكان مجيء الفرنسيين لمصر نذيراً كافياً للإنجليز بمدي ما يمكن أن يصيبهم من ضرر إذا تحكمت في مصائر هذا البلد قوة معادية لهم ، وخاصة أن بونابرت كان قد ذكر بصراحة انه لكي نحطم إنجلترا يجب أن نضع أيدينا علي مصر ، ولهذا لعب الإنجليز دوراً مهماً في إخراج الفرنسيين من مصر ، لكنهم لم يستطيعوا البقاء فيها والإبقاء علي قوات كبيرة لهم محبوسة في هذه البلاد بعد خروج الفرنسيين منها ، فأضطروا لسحب قواتهم منها عام ١٨٠٢م ، كما فشلت أيضاً خطتهم المبنية علي تكوين حزب قوي موال لهم من المماليك ومساندته حتى يمسك بمقاليد الأمور في مصر ليمكن لبريطانيا أن تحقق أغراضها عن طريق هذا الحزب ، إذ لم يكد يطرد الفرنسيون من مصر حتى ظهر محمد علي علي المسرح السياسى ، والذى كانت تؤيده وتظاهره قوة شعبية بلغت من القوة أنها هزمت حملة انجليزية أرسلتها إنجلترا عام ١٨٠٧م بقيادة فريزر لإحتلال مصر ، وفي نهاية عام ١٨٣٩م كانت في قبضة محمد علي الجزيرة العربية ما عدا سواحلها الجنوبية والجنوبية الشرقية ، وكان البريطانيون ينظرون إليه علي أنه منفذا لسياسة فرنسا علي أساس أن عدداً من الضباط ورجال البحرية الذين استخدمهم لتدريب جيوشه الجديدة كانوا من الفرنسيين . وقد اتخذت الحكومة الانجليزية خطوة حاسمة

فأرسل بالمرستون إلي قنصل انجلترا في القاهرة عام ١٨٣٩م ليخطر محمد علي بأن انجلترا لا تنظر بإرتياح إلي أي تقدم لنفوذه نحو البصرة أو بغداد ، كما أنها أجبرت القوات المصرية علي إخلاء البحرين واحتلتها القوات الانجليزية .

وكان موقف انجلترا من المشروع الذي ظفر به ديليسبس لحفر قناة السويس لربط البحرين المتوسط والأحمر مبنياً علي هذا الإدراك لأهمية مصر بالنسبة لإنجلترا علي أن انجلترا انتهزت فرصة الإفلاس الذي أوقع اسماعيل وسياسته المالية مصر فيها فتدخلت تدخلاً فعلياً في شئون البلاد باسم المحافظة علي حقوق الدائنين من بين أتباعها . وظهرت المنافسة بين انجلترا وفرنسا في هذه الأثناء علي النفوذ في مصر في الصور المختلفة التي اقترحتها كل من الدولتين لعلاج الأزمة المالية المصرية . وانتهي هذا الفصل من الصراع بين الدولتين المتنافستين بانفراد انجلترا بالعمل دون فرنسا فأحتلت مصر في يونية ١٨٨٢م بعد هزيمة العرابيين في موقعة التل الكبير ، ومنذ احتلت انجلترا مصر عسكرياً قبض ممثل الحكومة الانجليزية في مصر السير إفلين بارنج الذي عُرف بعد ذلك لورد باللورد كرومر علي فروع الإدارة المصرية . وكان نهجه أن يستأثر بالسيادة الفعلية دون أن يمس الأوضاع الشرعية أو التاريخية مثل السيادة العثمانية أو الامتيازات الأجنبية . وهكذا كان لبريطانيا النفوذ الفعلي في توجيه الإدارة والسياسة في مصر .

(٣) احتلال بريطانيا للسودان ١٨٩٩م .

أخذ محمد علي منذ عام ١٨٢٠م يعمل لمد إدارته فيما وراء حدود الولاية المصرية العثمانية إلي السودان ، وبعد أن استقرت الإدارة المصرية في السودان كان طبيعياً أن يتجه التفكير إلي مد نفوذ الإدارة إلي حدود السودان الطبيعية في الشرق والغرب ، ثم في الجنوب صوب منابع النيل ، وقد تم هذا العمل في عهد الخديوي إسماعيل ففتحت دارفور وضمت إلي الإدارة المصرية كما ضم إقليم بحر الغزال ، والفضل في ذلك يرجع إلي جهود شخصية سودانية هو الزبير باشا رحمت ، كما عملت مصر في عهد الخديوي إسماعيل أيضاً علي أن تثبت أقدامها في المناطق المهمة علي البحر الأحمر وفي ساحل أفريقيا الشرقي قبل أن تسبقها الدول

الاستعمارية التي كانت قد بدأت فعلاً تنشب أظافرها في هذه المناطق الساحلية وتتخذ منها منافذ للتوغل إلي الداخل بل كانت السياسة المصرية ترمي إلي بسط النفوذ المصري علي ساحل البحر الأحمر الغربي كله وعلي الساحل الأفريقي الشرقي المواجه للمديرية الاستوائية التي كانت الجهود تبذل في ذلك الوقت لتثبيت وتوسيع دعائم الحكم المصري فيها .

ولما قامت الثورة المهدية في السودان وعجزت المحاولات المتعددة والتي بذلتها الحكومة المصرية لإخمادها ضغطت الحكومة الإنجليزية علي مصر بمختلف الوسائل للإنسحاب من السودان ، وأدي ذلك إلي استقالة رئيس الوزارة المصري شريف باشا الذي رأي أن الانسحاب وترك السودان بغير حكومة نظامية أمر لا يمكن قبوله . وتولي نوبار باشا الوزارة وقَبل فكرة الانسحاب وأرسل غوردون لتحقيق هذه المهمة وانتهي الأمر بقتله علي يد الدراويش أتباع المهدي في ٢٦ يناير ١٨٨٥م بعد سقوط الخرطوم في أيديهم ، علي أنه في عام ١٨٩٦م قررت الحكومة الإنجليزية إرسال حملة لإسترجاع السودان ، والدوافع التي دفعت انجلترا للعدول عن سياسة الدفاع عن حدود مصر الجنوبية والتحول إلي سياسة الهجوم والتفكير في استرجاع السودان تتصل قبل كل شئ بمصالح انجلترا ذاتها وأطماعها الاستعمارية خاصة بعد أن ظهرت أطماع الدول الاستعمارية المنافسة لها وفي مقدمتها فرنسا وتسابقها علي استقطاع أطراف السودان والتوغل في أرضه . وبعد استعادة السودان بجيوش مصرية علي رأسها ضباط إنجلترا وضع كرومر بمساعدة مستشارية القانونيين النظام الجديد لحكم السودان فيما عُرف باسم اتفاق الحكم الثنائي الذي أبرم بين الحكومتين المصرية والإنجليزية في ١٩ يناير ١٨٩٩م وبموجبه أصبحت إدارة السودان في يد حاكم عام السودان الإنجليزي .

(٤) مستعمرة الصومال البريطانى .

تأسست مستعمرة بريطانية على أنقاض الممتلكات المصرية فى شرق أفريقيا والتى عرفت بالصومال الإنجليزى ، حيث ضمت موانىء زيلع وبربرة وغيرها قبالة خليج عدن ، وقد استولت عليها بريطانيا منذ أن أخلاها المصريون بين عامى

١٨٨٥- ١٨٨٨م ، وأبلغت بريطانيا الدول الأوروبية تطبيقا لقرارات مؤتمر برلين أن الساحل الصومالى الممتد من رأس جيبوتى إلى بندر زيادة وضع تحت الحماية البريطانية ، وكان هذا التبليغ إيذانا بتأسيس المستعمرة البريطانية فى الصومال .

(٥) احتلال بريطانيا للعراق ١٩١٧م .

عقب اندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ ودخول الدولة العثمانية في تحالف إلى جانب ألمانيا ضد دول الحلفاء بزعامة بريطانيا وفرنسا وروسيا أدى ذلك إلى قطع خطوط المواصلات الإستراتيجية لبريطانيا مع مستعمراتها مما أدى بالتالي إلى انقطاع شريان الإمدادات الحيوي للحرب والحياة العامة البريطانية ، الأمر الذي أدى ببريطانيا إلى اعتماد خطة سريعة الهدف منها احتلال العراق من بين عدد من الأهداف ، في الوقت الذي كان الجهد العسكري في المواجهات مع ألمانيا وحلفائها منصبا على الجبهات الرئيسية في قلب أوروبا. وبعد تمكن القوات البريطانية التابعة لحكومة الهند الشرقية البريطانية من احتلال العراق بصعوبة بسبب الهجمات العثمانية المضادة مع المتطوعين وبعد إتمام احتلال العراق وضع تحت انتداب عصبة الأمم وتحت الإدارة البريطانية وذلك عام ١٩١٨ م .

وبعد انتهاء الأعمال الحربية ناقشت عصبة الأمم موضوع انتدابها للعراق حيث قررت أن يكون منتدبا من قبل عصبة الأمم وأن تديرة مباشرة بريطانيا وليست حكومة الهند الشرقية ، إلا أن بريطانيا أوكلت لقادتها الميدانيين من جيش حكومة الهند البريطانية بتشكيل الإدارة المدنية تحت الإدارة العامة لبريطانيا ، والتى ترأسها السير بيرسي كوكس حتى مايو عام ١٩١٨م ، وتبعه السير ارنولد ولسون الذي ألغى العديد من المؤسسات الإدارية العثمانية وأنشأ محلها مؤسسات عسكرية خصصت لإدارة الشؤون المدنية ووضع على رأسها ضباطا من رتب عالية لإدارتها بشكل إداري صارم ، وقد واجه العراقيون في الوسط والجنوب ضراوة الاحتلال البريطاني وإجراءات الإدارة البريطانية الأخرى بأعمال تمرد وعصيان مسلح وأعمال سياسية منظمة قادتها الجمعيات والمنتديات السرية منها القديمة التي تأسست في فترة الحكم العثماني والجديدة التي تأسست مع الاحتلال البريطاني .

وقد عملت تلك القوى السياسية إضافة إلى شيوخ العشائر الذين تأجج لديهم الحس الوطني بضرورة التحرك الجماعي والانتفاض على الحكم البريطاني فتأججت ثورة العشرين التي طالبت بضرورة استقلال العراق في مملكة ذات سيادة حيث تعالت الأصوات للمناداة بالأمير فيصل الأول - الذي كان ملكا على سوريا والذى سقطت حكومته قى سوريا على يد الفرنسيين - ليكون ملكا على العراق ، وبالفعل أكدت المستشارة البريطانية في الإدارة المدنية البريطانية في العراق، بأنه لابد من إسكات القوى الوطنية من قوى سياسية وعسكرية وعشائرية والتي تقود الرأي العام العراقي التواق للتحرر والمناهض للهيمنة البريطانية ، وذلك من خلال إعطاء العراق شكل من أشكال الحكم الذاتي المرتبط بالإمبراطورية البريطانية ، وهي خطوة ضرورية للحيلولة دون تطور النزعة القومية المكبوتة والمتعاظمة لدى العراقيين . وهذا ما تم بعد ثورة العشرين حيث لجأ البريطانيون إلى سياسة إرضاء الثوار من خلال التشاور معهم وتنفيذ بعض مطالبيهم منها إلغاء الإدارة المدنية وإنشاء وزارة مؤقتة تشرف على إنشاء مجلس تأسيسي مهمته انتخاب ملكٍ للعراق وصياغة الدستور والشروع بإنشاء بعض المؤسسات المهمة . وفي مارس ١٩٢١م عقد مؤتمر القاهرة الذي ترأسه تشرتشل لتأمين استقرار منطقة الشرق الأوسط. وسمي فيصل ملكاً على العراق مع توصية بإجراء استفتاء لتأكيد التنصيب . ولقد كان السير بيرسي كوكس والمعين حديثا كمندوب سامي في العراق مسئولا عن تنفيذ الاستفتاء. وكانت الحكومة الانتقالية المشكلة من قبل بيرسي كوكس قبيل مؤتمر القاهرة قد مررت قراراً في ١١ يوليه ١٩٢١م تعلن فيه تتويج فيصل ملكاً على العراق على أن تكون حكومته دستورية ممثلة لكل أبناء الشعب وتنهج حسب نهج الديمقراطية ، وقد أقر الاستفتاء هذا الإعلان ، وتوج فيصل رسمياً ملكاً على العراق في ٢٣ أغسطس ١٩٢١م فى ظل سلطة الاحتلال البريطانى للعراق .

(٦) احتلال بريطانيا لفلسطين ١٩١٨م .

كان الشريف الحسين بن على قد أخذ الضوء الأخضر من جانب البريطانيين لإعلان الثورة وضمان مساعدة البريطانيين ضد الدولة العثمانية ، لذلك خرجت

القوات البريطانية بقيادة الجنرال أللنبى من مصر قاصدة القضاء على الوجود العثمانى فى فلسطين ، ففي يوليه عام ١٩١٧م تسلم الجنرال اللنبي قيادة القوات البريطانية في فلسطين بالإضافة إلي قيادة وحدات الجيش العربي التابعة لفيصل – لورانس . كانت فرنسا تشترك في حملة أللنبي بفصيلتين من الجنود الفرنسيين ، وأطلق علي الحملة اسم " جيش الشرق " . وفي أكتوبر من نفس العام بدأ الهجوم البريطاني علي مقدمة القوات التركية المنتشرة ما بين غزة وبئر سبع ، وتدهور موقف القوات التركية في بئر سبع والساحل ، فانسحب الجيش وتعقبته قوات أللنبي وقد جري احتلال يافا ورام الله والند والخليل وبيت لحم ثم أخيراً استولت القوات علي القدس في ٧ ديسمبر عام ١٩١٧م .

وقد لقيت القوات البريطانية في زحفها وبتأثير من الدعاية العربية معاونة صادقة من السكان – علي اعتبار أنها قوات جاءت لتحرير بلادهم – حين تخلي الضباط والجنود العرب عن مراكزهم في الجيش العثماني ولجأوا إلي القوات البريطانية ، كما قدموا المعلومات القيمة عن مواقع الأتراك ، لاسيما وأن الأراضي التي كانوا يسيرون خلالها وعرة ، والمناخ الذي أحاط بهم شديد القسوة في ذلك العام ، وفى أعقاب استيلاء الجنرال أللنبى على القدس فى السابع من ديسمبر عام ١٩١٧م واحتلال فلسطين كلها فى سبتمبر عام ١٩١٨م دخلت البلاد تحت إدارة عسكرية عرفت باسم "الإدارة الجنوبية لبلاد العدو المحتلة" وأعلن البريطانيون أنها إجراءات مؤقتة تنتهى بانعقاد مؤتمر الصلح ، إلا أن مؤتمر سان ريمو الذي عقد فى إيطاليا فى الخامس والعشرين من أبريل عام ١٩٢٠م وافق على تعيين بريطانيا دولة منتدبة على فلسطين قبل أن يتم إعلان صك الانتداب رسميا من جانب عصبة الأمم فى ٢٤ يوليه ١٩٢٢م ، وأعلنت بريطانيا انتهاء الحكم العسكرى واستبداله بحكم مدنى ، وعينت أول مندوب سام لها بفلسطين يدعى السير هربرت صموئيل .

(٧) احتلال بريطانيا لشرق الأردن ١٩١٨م .

تعود جذور الحياة السياسية في الأردن والذي عرف سابقاً باسم شرقي الأردن إلى فترة الحكم العثماني باعتباره جزء من سوريا العثمانية وفي أواخر العهد العثماني

وتحديداً في عام ١٩٠٨م مثل شرق الأردن بنائب في مجلس المبعوثان ضمن ولاية سوريا ، حيث مثل المنطقة عن لواء الكرك في الجنوب والشمال عن لواء عجلون ، وبعد انتهاء الحكم العثماني وباعتبار شرق الأردن جزء لا يتجزأ من الدولة السورية التي أعلنها الأمير فيصل بن الحسين شارك الأردن في المؤتمر العام الذي عقده الأمير فيصل عام ١٩١٩م لتدارس وضع دستور للدولة ، وكذلك المشاركة في الانتخابات التي تم بموجبها انتخاب أعضاء المؤتمر ، ومثل الأردن فيها عشرة أعضاء منتخبين باستثناء الشمال الأردني ، وركزت قرارات المؤتمر على الاستقلال ووحدة سوريا والاتحاد مع العراق ، وشارك الأردن بالمؤتمر الثاني أيضا الذي عقد في عام ١٩٢٠م ولكن لم يكتب لهذا المؤتمر النجاح بسبب البدء بتنفيذ اتفاقية سايكس بيكو من قبل بريطانيا وفرنسا لتصبح سوريا تحت الانتداب الفرنسي بعد معركة ميسلون فى ٢٣ يوليه ١٩٢٠م ، وسقوط الحكومة العربية التي أسسها الملك فيصل ، حيث طلبت القوات الفرنسية منه المغادرة ، فغادر إلى درعا ثم إلى شرق الأردن ثم إلى أوروبا ، أما شرقي الأردن فقد وقع تحت النفوذ الإنجليزي بعد أن أوعزت الحكومة البريطانية لمندوبها السامي في فلسطين هربرت صموئيل التوجه نحو شرق الأردن لامتلاك زمام المبادرة ، حيث قامت بتشكيل حكومتين محليتين الأولى في الكرك والأخرى في عمّان وتم تشكيل حكومة ثالثة فيما بعد تضم كافة مناطق شمال الأردن ، وأصبح شرق الأردن يخضع للنفوذ البريطاني بناءً على الاتفاق السابق مع الفرنسيين في عام ١٩١٦م .

وكان الحكم الفيصلي قد بدأ يضع قواعده في دمشق . ولكن الجيوش الفرنسية دخلت دمشق بعد معركة ميسلون ووضعت حدا لهذا الحكم لتقيم سلطتها الانتدابية تنفيذا لاتفاقية سايكس – بيكو. وانتشرت في الأوساط الشعبية فكرة بأن الجيوش الفرنسية قد تتابع زحفها إلى شرقي الأردن لتضمها إلى منطقة نفوذها تعويضا عن الجزء العراقي الذي لم تمكنها بريطانيا من السيطرة عليه بحسب تقسيمات سايكس–بيكو الأولى ، وعمَّ الخوف في شرقي الأردن من الاحتلال الفرنسي خصوصا وأن الإدارة البريطانية قد وعدت الأهالي بإدارة محلية منفصلة عن فلسطين وغير مشمولة

بوعد بلفور ، كما وعدتهم بعدم تجنيدهم في الجيش وبعدم نزع السلاح منهم ، وبإمكانية تنصيب أحد أبناء الشريف الحُسين بن علي حاكماً على المنطقة .

وفي ٢ سبتمبر ١٩٢٠ اجتمع رؤساء القبائل في " أم قيس " مع أحد الضباط البريطانيين وقدّموا له مذكرة خطية بما يطالبون بريطانيا به . وأجابهم المسئول البريطاني خطيا . ومن أهم مطالبهم : إقامة حكومة وطنيّة تضم لوائي الكرك والسلط وقضائي جرش وعجاون – مجمل أراضي المملكة حاليا – وحوران وقضاء القنيطرة ، وقبول الانتداب البريطاني على هذه الدولة ، وأن يرأس هذه الحكومة أمير عربي ، وأن لا تكون لها علاقة بحكومة فلسطين البريطانية وأن تمنع الهجرة اليهودية إلى أراضيها ويمنع بيع أراضيها لليهود ، وأن يكون لها جيش وطني تدعمه بريطانيا بالسلاح ، وتمنع الفرنسيين من احتلال أراضيها ، وأن تحافظ هذه الدولة على إيواء جميع السياسيين السوريين اللاجئين اليها ، وأن يكون لها تمثيل خارجي كامل كدولة مستقلة ، وعلى إثر ذلك تألَّفت في شرق الأردن حكومات محلية استعانت بمستشارين بريطانيين .

بلغت المقاومة الشعبية للاحتلال الفرنسي في مناطق وجوده أوجها. وكتب عدد من المواطنين إلى الشريف الحُسين يطلبون إليه إيفاد أحد أنجاله لمتابعة المقاومة استمرارا لقناعتهم بخُطى الثورة العربية الكبرى ، وأخبر الشريف حسين الجنرال البريطاني " إدموند ألنبي " بهذه الرسائل ، واستقر رأيه على إرسال نجله الأمير عبد الله ليترأّس المقاومة ، وأوعز إليه بالتوجه إلى مدينة معان ، ووصل الأمير عبد الله إلى معان في ٢١ نوفمبر ١٩٢٠م ، وكانت بريطانيا في ذلك الوقت تهيئ قواتها في العراق لاسترجاع مراكزها بعد الثورة العراقية ، واهتمت بريطانيا وفرنسا بقدوم الأمير عبد الله ، وجرت بينهما اتصالات بهذا الشأن ، حيث احتجت فرنسا على قدومه خصوصا وأنه أعلن نفسه نائبا عن أخيه فيصل ملك سوريا المنفي في ذلك الحين ، ووجَّه الدعوة إلى جميع أعضاء المؤتمر السوري المنحل للالتحاق به ، وأعلن عزمه على متابعة النضال وتأليف حكومة سورية وحدوية ، وأصدر منشورا إلى أهالي سوريا يعلن ما جاء من أجله .

وقد تخوف البريطانيون والفرنسيون من قدوم الأمير عبد الله ، ومن أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع حدة المقاومة وتوسيعها ضد نفوذ الدولتين ، فنشطت الاتصالات بينهما مجددا حول المسألة السورية وضرورة تهدئة الأوضاع في سوريا كلها ، واستعجلت المحافل الدولية في وضع الأطر الشرعية والتنظيمية لانتداب الدولتين على المنطقة وتثبيت تقسيمها ، خصوصا وأن اتصالات جرت بين الأمير عبد الله وكمال أتاتورك بواسطة غالب الشعلان أثارت تخوّف بعض الخبراء البريطانيين من أن يكون وراءها خطط وحركات مرتبطة بسياسات دول اخرى . لذلك طلبت الدوائر السياسية في لندن من الملك فيصل الاتصال بوالده لإيقاف أي حركات عدائية لبريطانيا في شرق الأردن ، وبعد عدة اتصالات أوفد الملك فيصل أحد أعوانه إلى عمّان يحمل توصيات لأخيه الأمير عبد الله ، وبدأت المفاوضات بين الملك فيصل والبريطانيين في لندن بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٩٢٠م ، واستمرت هذه المفاوضات إلى أن تسلَّم تشرشل وزارة المستعمرات البريطانية التي أُنيط بها حل المسألة السورية ، وأثناء هذه المفاوضات حاول المندوب السامي على فلسطين هربرت صموئيل – وهو يهودي – أن يقنع حكومته على احتلال شرق الأردن احتلالا كاملا ليطبق عليها ما يطبق على فلسطين ، وقد فشل صموئيل في ذلك نتيجة لجهود الملك فيصل الذي ألح على بريطانيا بضرورة التفاهم مع أبيه وتسوية القضية السورية تسوية مُرضية للجانبين ، وتم الاتفاق على إنشاء حكومتين وطنيتين في العراق وشرق الأردن .

وبالفعل ، اتصل تشرشل بالأمير عبد الله من القاهرة وأبلغه رغبته بالاجتماع به في القدس ، وتم الاجتماع في نهاية مارس ١٩٢١م ، وكانت نتيجة المحادثات ما يلي : تؤسس في شرق الأردن حكومة وطنية برئاسة الأمير عبد الله ، وتكون هذه الحكومة مستقلة استقلالا تاما ، وتساعد بريطانيا هذه الحكومة ماديا لسد نفقات إقامة قوة عسكرية غايتها توطيد الأمن فى هذه المنطقة ، وتسترشد هذه الحكومة برأي مندوب بريطاني يقيم في عمّان ، كما يتعهد الأمير عبد الله بمنع الاعتداءات من شرق الأردن على سوريا وفلسطين ، وأن تسعى بريطانيا لتحسين

العلاقات بين الأمير عبد الله والسلطة الفرنسية في سوريا ، وتنشئ بريطانيا مهبطي طائرات في شرق الاردن ، ويعتبر مشروع الاتفاق بمثابة تجربة مدتها ستة أشهر ، فإن كان ملائما للطرفين استمر العمل به ، وإلا يعاد النظر فيه . وقد عاد الأمير عبد الله إلى عمّان ليبدأ فى تأسيس الإمارة .

وهكذا تأسست إمارة شرقي الأردن ، وقد رأى الأمير عبد الله ومرافقوه أن مبادئ الاتفاق ستشكل خطوة إيجابية أولية في مصلحة المنطقة فوافقوا عليها ، وتحقق بذلك أساس للاستقرار ولمسيرة الاستقلال ، في حين بقيت مناطق أخرى من سوريا الطبيعية – لبنان وسوريا وفلسطين – تعاني من مظالم الحكم الأجنبي ، وقد استعان الأمير عبد الله في إدارة دفة الحكم برجال أكْفاء ، وكانت أول حكومة أردنية قد تأسست بعد عودة الأمير من القدس وتأسيس الإمارة في ١١ أبريل ١٩٢١م .

رابعا : الاستعمار الإيطالى بالعالم العربى .

تمكنت إيطاليا من لإقامة مستعمرات لها فى العالم العربى ، حيث كانت البداية مع تكوين مستعمرتها فى شرق أفريقيا فيما عرف بالصومات الإيطالى ثم أقدمت بعد ذلك على استعمار ليبيا فى العام ١٩١٢م .

(١) مستعمرة الصومال الإيطالي ١٨٨٩م .

لم يكتف الإيطاليون بما ضمنوه من أملاك مصر المطلة على البحر الأحمر فى شرق أفريقيا ، و لكنهم أخذوا يتطلعون إلى سواحل المحيط الهندى التى تطل على ممتلكات سلطان زنجبار ، وكانت الدول الاستعمارية الأخرى وفى مقدمتها انجلترا وألمانيا قد زاد نشاطها فى هذه الجهات ، فقد شاعت فى تلك السنوات التى عرفت بسنوات اغتصاب أفريقيا طريقة إجبار السلاطين والشيوخ المحليين على توقيع اتفاقيات تمنح الشركات الأجنبية والدول حقوقاً تصل إلى حقوق الملكية الكاملة وفرض الحماية على الأراضى التى تحت نفوذ هؤلاء السلاطين أو الشيوخ ، وفى عام ١٨٨٥م أرسلت إيطاليا بعثة لزيارة مناطق الصومال وكتابة تقرير عنها والبحث عن ميناء قريب من مصب نهر جوبا يمكن أن تتخذه إيطاليا نقطة ارتكاز لمشروعاتها فى هذه المنطقة ولمحاولة عقد معاهدة مع سلطان زنجبار شبيهة بالمعاهدات التى

كانت شائعة فى ذلك الوقت ، وقد وفقت البعثة فعلاً فى ٢٨ مايو ١٨٨٥م فى الحصول على توقيع السلطان على هذه المعاهدة المطلوبة .

وقد اعتمدت إيطاليا فى تنفيذ مشروعها على موافقة انجلترا التى كانت تخشى من أطماع فرنسا بالذات ، ولذلك فقد كان الإنجليز يرحبون بوجود قوة أوربية أخرى غير معادية لهم فى هذه المناطق التى لم يروا فيها فى ذلك الوقت مجالاً لنشاطهم ، ولهذا لم يعارضوا فى وجود الإيطاليين فى هذه المناطق من الصومال ، ودأب الإيطاليون فى الحصول على توقيعات عدة شيوخ بوضع بلادهم تحت الحماية الإيطالية ، وبناء على ذلك وعلى ما نص عليه مؤتمر برلين ١٨٨٤ -١٨٨٥م . قامت الحكومة الإيطالية فى ٢٠ مايو ١٨٨٩م بإبلاغ الدول بسط حمايتها على بلاد الصومال الواقعة بين الصومال الانجليزى التى مدت انجلترا سلطانها عليه بعد اجبارها مصر على إخلاء هذه المناطق المواجهة لمدخل البحر الاحمر عند باب المندب وبين أراضى سلطان زنجبار وأطلقت عليه اسم الصومال الإيطالى . واتجهت أنظار إيطاليا بعد ذلك لمد نفوذها إلى ميناء قسمايو وغيرها من الموانئ المهمة الواقعة على ساحل المحيط الهندى ، وكانت الحكومة الإيطالية تعلم أن الأمر لا يتوقف على موافقة سلطان زنجبار صاحب الحق الشرعى فى المنطقة بقدر توقفه على موافقة الحكومة البريطانية ، فسعت للحصول على هذه الموافقة ونجحت فى مسعاها . وأعلنت إيطاليا للدول فى ١٥ نوفمبر ١٨٨٩م حمايتها على الساحل الشرقى لأفريقيا الممتد من الحدود الشمالية لقسمايو حتى نهاية سلطنة أوبيا . وجرت مفاوضات بين حكومتى روما ولندن لتحديد مناطق النفوذ بين إيطاليا وانجلترا وهكذا آلت إدارة هذه الجهات بشرق أفريقيا لإيطاليا .

(٢) احتلال إيطاليا لليبيا ١٩١٢م .

اتجهت أنظار الإيطاليين إلى تونس غير أن فرنسا سبقتهم فاحتلتها فى عام ١٨٨١م ، وحدث بعد أن استولى الفرنسيون على تونس أن احتلت إنجلترا مصر ١٨٨٢م ، وأصبحت ليبيا الواقعة بين تونس ومصر الولاية العثمانية الوحيدة فى شمال أفريقيا التى لم تمتد إليها أصابع الاستعمار الأوروبي . ولكن إيطاليا وقتها

اتجهت إلى شرق أفريقيا بدلاً من اتجاهها لشمالها كما كان متوقعاً ، ولعل من أسباب هذا التصرف من الإيطاليين أن الدولة العثمانية أسرعت إلى إرسال قوة كبيرة إلى ليبيا لحمايتها من المصير الذى وقعت فيه تونس وقام إبراهيم باشا بدور كبير فى إصلاح أحوال ليبيا ، فاهتم بتحصين طرابلس وزادت الحامية فى البلاد ، ولكنها الدولة العثمانية اضطرت فى عام ١٩١١م قبيل الهجوم الإيطالى لسحب جزء كبير من الجيش وإرساله إلى اليمن لإخضاع الثورة التى قامت فيها .

فى هذا الوقت كان يهم إيطاليا أن تكسب موافقة بريطانيا على سياستها باعتبارها القوة البحرية الكبرى ، بينما تم التقارب بين انجلترا وفرنسا وأسفر ذلك عن الاتفاق الودى سنة ١٩٠٤م كان من بنوده أن يتجه الاستعمار الفرنسى إلى مراكش وان تترك ليبيا لنشاط الإيطاليين ، وهكذا ضمنت إيطاليا إقرار كل من المعسكرين لأطماعها فى ليبيا ، ولكن الظروف الداخلية فى تركيا وفى ليبيا ذاتها عجلت باتخاذ إيطاليا الخطوة الحاسمة ، ففى عام ١٩٠٨م قامت فى تركيا ثورة تزعمها حزب تركيا الفتاة المطالب بالإصلاحات الدستورية وغيرها من الإصلاحات العصرية ، وأضطر السلطان عبد الحميد الثانى للإذعان لطلب الثوار . أما الأوضاع الداخلية فى ليبيا فكانت قد وصلت أيضاً لدرجة كبيرة من السوء ، فقد تولى شئون ليبيا فى الفترة ما بين عامى ١٨٣٥م ، ١٩١١م وهى السنة التى هاجمت فيها إيطاليا ليبيا ثلاثة وثلاثون والياً ، وهؤلاء الولاة لم يكونوا أكفاء ، كما ساءت أحوال البلاد .

ومن جهة إيطاليا عمدت فى السنوات الاولى من القرن العشرين إلى اتخاذ قرارات ايجابية لتحقيق أهدافها فى ليبيا ، فأخذت تفتح المدارس فى طرابلس وبنغازى كما عمدت لفتح فروع لبنك روما فى ليبيا هذا بالإضافة إلى نشاط القنصليات الإيطالية فى طرابلس وبنغازى وكذلك نشاط الجماعات التبشيرية الإيطالية . وتذرعت إيطاليا بأن هناك خطراً يهدد الرعايا الإيطاليين نتيجة المعاملة السيئة التى يلقونها من رجال السلطة التركية فى طرابلس وانه ترتب على ذلك تعطيل الإيطاليين التجارى والعلمى ، وانها مضطرة لكى تصون كرامتها ومصالحها ان تحتل طرابلس وبنغازى ، وأرسلت بذلك للباب العالى فى ٨ سبتمبر ١٩١١ م . وفى ٢ أكتوبر ١٩١١م بدأ

الأسطول الإيطالى فى إطلاق مدافعه على ميناء طرابلس ، ولم تجد استغاثة تركيا بالدول الكبرى سبيلها للتوسط بينها وبين إيطاليا حتى توافق على قبول حل وسط يصون كرامة تركيا . وبالفعل تمكنت إيطاليا من الاحتلال لطرابلس وطبرق ودرنة وبنغازى رغم أن هذا الاحتلال كلفهم الكثير من الضحايا كما أن الدولة العثمانية بعد هزيمتها فى ليبيا من الإيطاليين انسحبت من ميدان القتال لتتفرغ للحرب فى البلقان ، وهو ما دفعها إلى أن تعقد فى ١٧ أكتوبر ١٩١٢م معاهدة " أوشى " لوزان مع إيطاليا بخصوص ليبيا ، والتى نصت على أن توقف إيطاليا وتركيا الحرب فيما بينهما ، وسحب تركيا قواتها من ليبيا ، وأذاع السلطان العثمانى منشوراً منح فيه أهل ليبيا الاستقلال الداخلى ، هذا فى الوقت الذى أصدر فيه ملك إيطاليا منشوراً لهم يذكرهم فيه بأن ليبيا أصبحت تخضع لبلاده ، ويعفو عن الليبيين الذين يخلدون للهدوء ، ويعدهم بالمحافظة على الشعائر الدينية الاسلامية .

وهكذا خرجت تركيا من ميدان القتال ، وأصبحت الزعامة فى المقاومة ضد الإيطاليين بيد السنوسيين ، حيث دارت معارك فى برقة لم يستطع معها الإيطاليون السيطرة على المناطق الداخلية ، غير أن اتصالات كانت قد جرت بواسطة الإنجليز فيما بين الإيطاليين والسنوسيين أدت إلى عقد اتفاق هدنة بينهما هو اتفاق الرجمة فى ٢٥ أكتوبر ١٩٢٠م ، والذى قسمت بموجبه برقة إلى قمسين ، شمالى يخضع لإيطاليا ، وجنوبى يخضع لسلطة السنوسية ، بينما أعلن الزعماء العرب استقلال طرابلس وقيام حكومة وطنية بها مع التوصية بتوحيد الجهاد فى برقة وطرابلس تحت زعامة السيد محمد إدريس السنوسى ، إلا أن الإيطاليين شنوا حرباً على طرابلس ، فاضطر السنوسى الانسحاب إلى مصر ، ليتولى القيادة من بعده السيد عمر المختار حتى يسقط فى يد الإيطاليين فى سبتمبر عام ١٩٣٢م ، ويشنق فى يوم ١٦ سبتمبر أمام ٢٠ الف مواطن من الليبيين ، ولتسيطر إيطاليا على ليبيا من بعدها .

خامسا : الاستعمار الأسباني لمنطقة الريف المغربية ١٩١٢م .

نشطت أسبانيا فى استعمارها للمغرب فاستولت على مدينة " إفنى" بموجب معاهدة عقدت بينها وبين سلطان المغرب في عام ١٨٥٩م ، واستطاعت أسبانيا في

الفترة التى وصل فيها التنافس الاستعماري بين الدول الأوربية مرحلة الصراع منذ عام ١٨٨٤م أن تقوى نفوذها فى المنطقة الساحلية المواجهة لجزر كناريا فرفعت علمها عليها عام ١٨٨٥م وأطلقت عليها إسم " ريو دى أورو " ، وأعلنت حمايتها على المساحة الممتدة من الرأس الأبيض إلى رأس بوجادور ، وقد أطلقت عليها اسم الصحراء الأسبانية ، وأصبحت لهذه المنطقة أهمية خاصة بعد اكتشاف الفوسفات فيها ، وكانت اسبانيا تتطلع لتوسيع نفوذها في المغرب خاصة في الجهات المحيطة بمناطق نفوذها في مليلة وسبته ، هذا فى وقت كانت تتنافس على النفوذ بالمغرب خمس دول هى : إنجلترا ، وفرنسا ، وأسبانيا ، وإيطاليا ، وألمانيا لمصالحهم هناك .

وعقب استيلاء فرنسا على تونس عام ١٨٨١م شجعت الحكومة الأسبانية هجرة رعاياها للساحل الأفريقي المقابل فى المغرب ، ولكنها لم تستطع أن تتخذ خطوة فعالة تحقق بها أطماعها مع الدول الاستعمارية الأخرى ، حيث كانت أسبانيا تدرك كل هذه المصالح المتضاربة ، وكانت تعلم أن تحقيق مصالحها في المغرب يتوقف على مدى نجاحها في التوفيق بين مصالحها ومصالح هذه الدول الاستعمارية ، وبالتالى اتجهت أسبانيا للاتفاق مع فرنسا ، ووصلت الدولتان إلى اتفاق أولى في عام ١٩٠٢م . وعلى أثر طلب السلطان عبد الحفيظ مستنجدا بالفرنسيين أرسلت فرنسا جيوشها إلى المغرب فى عام ١٩١١م بعد قيام ثورة ضده ثم أجبرته على توقيع إعلان الحماية على المغرب فى مارس ١٩١٢م ، لذلك أنزلت أسبانيا قواتها فى الشمال المغربى ، وبعد اعتراض فرنسا على ذلك جرت مفاوضات بين اسبانيا وفرنسا انتهت بتحديد المنطقة التى وضعت تحت النفوذ الأسبانى وأطلق عليها اسم المنطقة الخليفية ويطلق عليها الأسبان اسم الريف الأسبانى .

هكذا وقع العالم العربى فى قبضة الاستعمار الغربى لتصبح جميع دوله عبلرة عن مستعمرات فرنسية وبريطانية وإيطالية وإسبانية ، حيث كانت هذه الهجمة الاستعمارية نتيجة لضعف الحكم العثمانى بالعالم العربى مما مهد الفرصة للدول الاوروبية من الوصول لأهدافها الاستعمارية بالعالم العربى ، بعد أن حمت الدولة العثمانية العالم العربى مدة ثلاثة قرون كاملة من هذه الهجمة الاستعمارية .

الفصل الثالث

نهاية الحكم العثمانى بالعالم العربى

أولا : السعوديون وإنهاء الحكم العثمانى بالإحساء .

ثانيا : الخروج العثمانى من اليمن .

ثالثا : الثورة العربية الكبرى ١٩١٦م .

مع مطلع القرن العشرين انحصر الوجود العثمانى بالعالم العربى في بلاد الشام والعراق والحجاز واليمن ومنطقة الإحساء بالخليج العربى ، في هذا الوقت كانت الدولة العثمانية كانت قد وصلت إلى مرحلة الضعف ، والذى مكن العرب من إخراجهم من هذه المناطق ، حيث تكفل السعوديون بإخراجهم من الإحساء عام ١٩١٣م ، بينما ظلت الثورة اليمنية مشتعلة حتى فرضوا عليهم مطالبهم في اتفاق دعان عام ١٩١١م ، ثم خرج العثمانيون من اليمن عقب هزيمتهم بالحرب العالمية الأولى وكان خروجهم من اليمن نهائيا في العام ١٩١٩م ، ومن بعد جاءت الثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف الحسين بن على لتنهى الوجود العثمانى من بقية البلاد العربية .

أولا : السعوديون وإنهاء الحكم العثمانى بالإحساء .

عقب القضاء على الدولة السعودية الثانية على يد آل الرشيد فى عام ١٨٩٢م ، هاجر آل سعود بقيادة عبد الرحمن آل سعود إلى الكويت ليعيشوا فى كنف آل الصباح ، وفى العام ١٩٠١م خرج الأمير عبد العزيز بن عبد الرحمن مع جمع من قومه وصار يجند قوات من البدو حتى بدأ مغامرته فى استعادة ملك أجداده ، حيث تمكن فى عام ١٩٠٢م من دخول مدينة الدرعية ، وقتل عجلان الأمير حاكمها من قبل آل الرشيد ، ونودى به حاكما للمدينة ، حيث أرسل لقومه ليحضروا من الكويت ، عقب ذلك بدأ فى التوسع ، ففى العام ١٩٠٣م سيطر على أغلب مناطق نجد ، وفى عام ١٩٠٤م دخل مدينة " عنيزة " ثم استولى على " بريدة " ، ورغم المساعدات التى قدمتها الدولة العثمانية لحاكم إمارة حائل عبد العزيز بن متعب إلا أن النصر كان حليفا لقوات الأمير عبد العزيز آل سعود ، حيث انتصر الأخير على قوات بن الرشيد فى معركة البكيرية ، ومن بعد انتصر عليه عند منطقة " روضة مهنا " فى عام ١٩٠٦م حيث قتل عبد العزيز بن متعب وتفرقت جموعه ، وبالتالى تهيأت الفرصة للأمير عبد العزيز آل سعود للتوسع بالجزيرة العربية ، وكان من أهم المناطق التى بدأ يسعى لضمها لسلطته منطقة الإحساء التى كان يحكمها العثمانيون منذ العام ١٨٧٠م .

والحقيقة أن الوجود العثماني في الإحساء كان قد مر بفترتين كانت الأولى خلال الفترة ١٥٥٢- ١٦٦٩م ، عندما أدرك العثمانيون أهمية موقعها ومواردها

في ظل حروبهم مع البرتغاليين والفرس ، فاتخذوها عاصمة ومركز حكم لهم فى منطقة الخليج ، إلا أن المنطقة شهدت في بداية حكم العثمانيين حروب وصراعات كثيرة ، وقد هاجر بسبب ذلك الكثير من الأهالي في الإحساء والقطيف إلى العراق وبلاد فارس ، ومنهم آل مقلد وآل رحال وآل مسلّم ، وبخاصة عندما فرضت الدولة العثمانية ضرائب باهظة تفوق ما يمكن أن يحصله الفرد الواحد خلال سنة ، وفي ظل هذه الأوضاع برزت في المنطقة قبيلة بني خالد فقاد زعيمهم براك بن غرير ثورة داخلية في العام ١٦٦٩م ضد الوجود العثماني في الإحساء سقط على إثرها الحكم العثماني في المنطقة وتولى بنو خالد الحكم فيها .

وقد استمر حكمبنى خالد لأكثر من قرن وربع انتهى على يد جيوش الدولة السعودية الأولى في العام ١٧٩٤م ، بقيادة سعود بن عبد العزيز في عهد والده عبد العزيز ، وتم تعيين براك بن عبد المحسن أميراً على الإحساء ، ونائبا لعبد العزيز . وبعد سقوط الإحساء لم يتبق من حكم بني خالد سوى بعض المقاومين في القطيف وما جاورها ، ثم سيرت حملة على القطيف قوامها ثمانية آلاف مقاتل بقيادة إبراهيم بن سليمان بن عفيصان ، وبعد معركة دارت عدة أيام تمكن ابن عفيصان من اقتحام القلعة – قاعدة القطيف – ليلا وقدرت خسائر القطيف بألف قتيل . بعد ذلك ، عاد النفوذ العثماني على الإحساء بعد سقوط الدرعية بنجد عام ١٨١٨م في أيدى الأتراك بقيادة محمد علي باشا ، وقد انتهت بعد انسحاب إبراهيم باشا من نجد في العام ١٨١٩م ، حيث استعاد بنو خالد حكمهم بالإحساء .

جاءت المرحلة الثانية للحكم العثمانى في الإحساء لتبدأ في عام ١٨٧١م خلال عهد السلطان العثماني عبد العزيز الأول الذي سعى لإخضاع المناطق الخارجة عن الدولة العثمانية في شبه الجزيرة العربية واستعادتها من خلال حملة بقيادة مدحت باشا ، وقد ساعدهم فى ذلك الصراع الذى دار بين أبناء فيصل بن تركى ، حيث أرسل عبد الله بن فيصل في ٢٩ مارس عام ١٨٦٦م بعد شهور من توليه الحكم رسوله عبد العزيز بن سويلم إلى والي بغداد مدحت باشا يطلب منه مساعدته في حرب أخيه سعود بن فيصل الذي سيطر على الأحساء والقطيف ،

وأنتزعها من عبد الله بن فيصل .

وبالفعل ، أعد العثمانيون حملة عسكرية بقيادة والي بغداد مدحت باشا عام ١٨٧١م على شرق الجزيرة العربية بهدف الاستيلاء على مدينتي الإحساء والقطيف حيث غادرت الحملة البصرة يوم ٢٠ أبريل ١٨٧١م ، وقد ضمت الحملة حاكم الكويت الشيخ عبدالله الصباح وشقيقه الشيخ مبارك الصباح وشيخ المنتفق ناصر باشا السعدون ، حيث ساند حاكم الكويت الشيخ عبد الله بن الصباح الحملة باسطول بحري قاده بنفسه ، وقد ذكر مدحت باشا في مذكراته أن السفن الثمانين التي نقلت المؤنة واللوازم الحربية كانت تابعة لحاكم الكويت ، وكان هدف الحملة الظاهري مساعدة الإمام عبد الله بن فيصل في استعادة سلطته على نجد من أخيه سعود بن فيصل، لكن الهدف الحقيقي للحملة كانت رغبة مدحت باشا في مد نفوذ الدولة العثمانية على الخليج العربي ، والتى نجحت في استعادة الإحساء إلى الحكم العثماني وتعزيزها عسكريا ، وجعل الهفوف قاعدة للمنطقة ، ولكن مدحت باشا أخلف بوعده للإمام عبد الله بن فيصل ، وبذالك أنسلخ أقليم الأحساء من الدولة السعودية الثانية ، فزاد ذالك من ضعفها .

فى هذا الوقت ، كانت بريطانيا قد عقدت اتفاقيات حماية مع الإمارات العربية على الساحل الخليجي والتي مكنت بريطانيا من الهيمنة على مياه الخليج بحجة منع القرصنة وتجارة الرقيق ، ورأت أن القوة العثمانية في هذه المنطقة ستنازعها في هيمنتها ، لذلك اتخذت كل ما من شأنه تحييد الحملة على الإحساء وضمان عدم تدخلها في الإمارات التي تقع تحت نفوذ بريطانيا ، ولهذا بدأت تراقب تحركات الحملة العثمانية وترسل الاعتراضات وتذكر العثمانيين بأن بينها وبين أمراء تلك المناطق اتفاقيات حماية ولا تقبل بريطانيا الاعتداء عليهم ، وكانت الحكومة العثمانية تطمئن السلطات البريطانية دوماً أن سبب الحملة هو فرض الأمن في أراضي نجد والأحساء وأن هدفها مساعدة قائممقامها الإمام عبد الله بن فيصل آل سعود. لكن الحملة العثمانية كانت تهدف أساسا إلى التمدد في الخليج وليس لنصرة الإمام عبد الله ، وكانت هذه الحملة بتدبير مدحت باشا الذي استطاع فعلا التمدد

إلى قطر مستغلاً خلاف شيخها جاسم بن ثاني مع شيخ البحرين ، كما حاولت السيطرة على البحرين لكن بريطانيا عرقلت ذلك وكادت تستخدم القوة لأن البحرين إن سقطت في يد العثمانيين ستكون مفتاح تمددها على كامل مياه الخليج .

على أية حال ، فإن تفشى مرض الكوليرا والحمى بين الجنود وانخفاض الإمدادات العسكرية إلى جانب انشغال الدولة العثمانية في حربها مع روسيا أضعف هذه القوة في المنطقة ، الأمر الذي ساعد الملك عبد العزيز مؤسس الدولة السعودية الثالثة في نجد وبطلب من الأهالي في المنطقة على ضم الأحساء إلى مملكته بعد أن قوي مركزه في نجد . فبعد سيطرة الأمير عبد العزيز بن سعود على القصيم ، وتثبيت حكمه في نجد ، تحول اهتمامه إلى منطقة الأحساء ، منتهزاً فرصة انشغال الدولة العثمانية بحرب البلقان ، وضعفها بعد هزيمتها أمام إيطاليا في طرابلس الغرب . والحقيقة أن الإحساء كانت تحظى بالاهتمام من عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود ، والذي رأى ملك آبائه وأجداده يتم التصارع عليه وعز عليه ذلك وقال قولته المشهورة : " إذا لم امتلك الاحساء ، فلن أستطيع امتلاك باقي البلاد " .

وفي تلك الفترة ، عجز المتصرف العثماني في الإحساء عن حفظ الأمن في تلك المنطقة الحيوية ، وأصبحت عرضة لهجمات البادية ، فكتب أهل الحل والعقد في منطقة الإحساء إلى الأمير عبد العزيز بن سعود ليخلصهم من تلك الفوضى . لذلك اجتمع في عام ١٩١٢م بمجلس الشيخ محمد بن عمر آل ملا في الكوت كل من الشيخ محمد بن أحمد آل ملا ، ، وعبد اللطيف بن عبد الرحمن ، والشيخ عبد الرحمن بن عبدا لله آل جغيمان التميمي ، والشيخ عبد اللطيف بن احمد آل جغيمان التميمي ، واستعرضوا مجمل الأوضاع المتردية في الاحساء ورؤوا أنه لا سبيل للوصول بالبلاد إلى بر الأمان إلا باستقدام عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود الذي تمكن من اعتلاء عرش الرياض في ١٥ يناير عام ١٩٠٢م واستقر رأيهم على الكتابة إليه ، فأعدوا له خطابا شرحوا له فيه مايسمونه بمحنة البلاد ومعاناتها وأن الظروف السيئة السائدة تهيئ أفضل الفرص لقدومه والعمل على تصفية الوجود العثماني والمناداة به ملكا على البلاد ووعدوه بالنصر والمؤازرة لتمكينه من

دخول الكوت وذلك بموجب خطة يتم الاتفاق عليها ثم ختم الخطاب بختم المفتي عبد اللطيف بن عبد الرحمن الملا ، وبعثوا به إلى الملك عبد العزيز في الرياض مع رجل يدعى عبد الهادي بن قشعة فسر عبد العزيز بخطابهم ، وأجرى معهم الاتصال اللازم لرسم خطة دخول الكوت ووضعها موضع التنفيذ .

وهنا بدأ اتصالاته مع مؤيديه في الإحساء والقطيف ممهدا لما سيقوم به من عمل عسكري ضد العثمانيين في هاتَين المنطقتين ، وبعد أن قام بكل الإجراءات الاحتياطية زحف بجيشه إلى الإحساء من الرياض في الثامن من مايو ١٩١٣م ، ورتب أمره مع قبيلة العجمان لتغزو معه ولا تنقلب عليه ، وهيأ له أنصاره في داخل البلدة الوسائل التي تسهل دخوله إليها ، وقسم عبدالعزيز جيشه إلى قسمَين ، قسم أبقاه خارج بلدة الإحساء بقيادة عبد الله بن جلوى بن تركي ليحموا ظهور الداخلين إليها من أي هجوم تشنه القبائل عليهم . وقسم بقيادته يدخل البلدة ويستولي عليها ، وتمكن عبد العزيز آل سعود من دخول المدينة حيث استسلمت الحامية التركية والمتصرف ، وفي حين كانت جنود عبد العزيز قد احتلت بعض الحصون من الجهة الشمالية الغربية والجنوبية في الأحساء دخل الملك عبد العزيز الهُفوف وذهب إلى بيت الشيخ عبد اللطيف الملا ، وطلب أن يجتمع أعيان البلدة ليبايعوه فكان له ذلك وعين عليهم الأمير عبد الله بن جلوي حاكمًا لمنطقة الأحساء ، وفي اليوم الثاني من دخوله استطاع أن يعقد المفاوضات مع الأتراك في الخروج من الأحساء وتسليم ما لديهم من أسلحة وعتاد ومفاتيح لقصر إبراهيم ، إضافة إلى وثيقة وُقعت من الملك عبد العزيز آل سعود والمتصرف التركي أحمد نديم ليتم ترحيلهم عن طريق ميناء العقير ومنه إلى البحرين ثم إلى البصرة .

وبعد أن أكمل عبد العزيز آل سعود سيطرته على منطقة الإحساء بكاملها ، ورحَّل الحاميات العثمانية التي كانت موجودة فيها إلى البصرة أرسل سرية إلى القطيف فبادر أهلها إلى التسليم ، وأقرّ العثمانيون بالأمر الواقع ، وفاوضوا عبد العزيز آل سعود واعترفوا به رسمياً واليّا على نجد ، ومتصرفاً على الإحساء وأهدوه النيشان العثماني الأول ، ورتبه الوزارة في أواخر عام ١٩١٤م ، ولقبوه بصاحب

الدولة تحت السيادة العثمانية ، وقد استفاد عبد العزيز آل سعود كثيراً من عودة منطقة الأحساء إلى دولته ، لأنه وسّع بذلك حدود هذه الدولة لتشمل جزءا مهما من شبه الجزيرة العربية يطل على ساحل الخليج العربي ، وله أهميته السياسية والاقتصادية والتجارية ، وأصبح للدولة منفذ بحري أخرجها من عزلتها وانغلاقها داخل الأراضي النجدية .

ثانيا : الخروج العثمانى من اليمن .

سيطرة الدولة العثمانية على اليمن بصورة كاملة في العام ١٥٣٨م غير أن المواجهة المستمرة من اليمنيين للحكم العثمانى أدت لخروجهم منه في العام ١٦٣٥م ، ومع ذلك ظل العثمانيون يسعون للعودة لليمن مرة ثانية ، حيث تمكنت من ذلك في العام ١٨٧٢م عندما استنجد الإمام على بن المهدى بالعثمانيين ضد خصومة فتوجهت حملة بقيادة أحمد مختار باشا والذى تمكن من دخول صنعاء وأخذ يستولى على مقاليد الحكم ، ويجبى الضرائب باسم السلطان ، ويعين الموظفين الأتراك بدلا من اليمنيين ، فضلا عن أنه كف يد الإمام عن شؤون الحكم .

ورغم المقاومة من جانب القبائل اليمنية مثل قبيلة الحدا و قبيلة خولان على عهد الوالى أحمد أيوب الذى خلف الوالى أحمد مختار ، إلا أن العثمانيين تمكنوا من القضاء على هذه المقاومة ، كما عمدوا إلى تنظيم الولاية اليمنية على حسب التنظيمات الجديدة التى بدأت تطبق في الدولة العثمانية ، فقسم اليمن إلى أربع متصرفيات ، وهى : تعز وصنعاء وعسير والحديدة ، واتخذوا من مدينة صنعاء مقرا للوالى العثمانى ، وكل متصرفية تم تقسيمها إلى عدد من الأقضية ، والأقضية إلى عدد من النواحى ، والنواحى إلى عدد من العزب ، والعزب إلى عدد من القرى .

ومع ذلك ، فإن ماقام به الولاة الأتراك لتوطيد نفوذهم باليمن لم يرضخ اليمنيين لهم ، حيث ظلت المناطق الشمالية في حالة ثورة على الحكم العثمانى والتى قادها الأئمة الزيديون ، ففى العام ١٨٩١م خرج الإمام المنصور بالله محمد بن يحيى حميد الدين ، والذى توجهت قواته إلى صنعاء وحاصرتها ، وفى أثناء ذلك صدرت الأوامر إلى أحمد فيضى باشا الذى تم توليته ولاية اليمن بالتوجه إلى هناك للقضاء على ثورة الإمام المنصور بالله ، حيث تمكنت قواته من فك الحصار عن صنعاء بعد أن انتصر على قوات الإمام في موقعة سوق الخميس ، وقد تبع ذلك انسحاب قوات الإمام إلى الجبال الواقعة

شرق المدينة ، ونظرا لتذمر اليمنيين من الحكم العثمانى ، حاول السلطان عبد الحميد الثانى أن يستقصى سبب تذمر اليمنيين ، لذلك أرسل نامق بك في عام ١٨٩٢م إلى اليمن والذى تقابل مع اليميين ، حيث أظهر هؤلاء تذمرهم من الوالى أحمد فيضى باشا ، وهو ما تبعه عزل الوالى فيضى باشا وتم تولية الوالى حسين حلمى مكانه ، والذى قام ببعض الإصلاحات باليمن لكنه سرعان ماعزل وعين مكانه الوالى عبدالله باشا .

ورغم الإصلاحات التى قامت بها الدولة العثمانية باليمن بعد ذلك غير أن الثورة من جانب اليمنيين استمرت ، ففى العام ١٩٠٤م كان قد تولى الإمامة باليمن الإمام يحيى بن الإمام المنصور محمد يحيى ، والذى تلقب بالإمام المتوكل على الله ، حيث قاد الثورة من جديد ضد العثمانيين بعد أن دعا للجهاد ضد العثمانيين ، وبالفعل توجهت قوات الإمام إلى صنعاء حيث ضربت حولها حصارا انتهى بتسليم القوات العثمانية المحاصرة فيها دون قيد أو شرط ، وبعد أن استقرت الأمور في صنعاء دخلها الإمام مع حاشيته في ٢١ أبريل عام ١٩٠٥م ، غير أن العثمانيين سرعان ماأرسلوا أحمد فيضى باشا للمرة الثانية لاسترجاع اليمن ، والذى توجه بقواته إلى صنعاء بعد أن استطاع أن يخضع القبائل التى واجهته في طريقه إلى صنعاء ، واضطر الإمام إلى الانسحاب من صنعاء ، فدخلها فيضى باشا في أول سبتمبر عام ١٩٠٥م ، ومع ذلك ظلت قوات الإمام بعد ارتدادها إلى الجبال الشمالية على صراعها مع القوات العثمانية ، حيث جرت معارك عنيفة بينهما فقد فيها العثمانيين نصف جيشهم في اليمن .

على أية حال ، ثبت عدم جدوى الحل العسكرى مع اليمنيين ، لذلك عمدت الدولة العثمانية إلى عقد الصلح مع الإمام ، ورحب الإمام بالتفاوض لكى يكتسب اعترافا من الدولة العثمانية بزعامته الدينية باليمن ، واهتم بطلب إسناد مهمة الأوقاف إلى عهدته لتكون سندا له في تحقيق أغراضه ، وأبدى الإمام حسن نية تجاه الدولة العثمانية عندما اعترف بسيادتها على اليمن ، وحقها في رعاية شؤون اليمن الخارجية وحقها في الدفاع عن اليمن من الأخطار الخارجية ، ولكنه اشترط

تحسين الإدارة العثمانية في اليمن ، وأن تطبق الأحكام وفقا للشريعة الإسلامية ، وأن يعود للإمام حق عزل القضاة وتعيينهم وتكون معاقبة الخائنين والمرتشين منوطة بالإمام ، وإعلان العفو العام في البلاد ، وأن لا يولى أحد من أهل الكتاب على المسلمين ، وأن تشمل أحكام هذه المواد المارذكرها صنعاء وتعز وملحقاتها ، وأن لاتتدخل الدولة العثمانية في شؤون منطقة " آنس "، وقد شكلت هذه الاقتراحات شروطا للتفاوض بين الجانبين . ومن الواضح أن هذه الشروط التى وضعها الإمام للتفاوض إنما كانت تعكس قضيتين رئيسيتين ، وهما : قضية السيادة العثمانية على اليمن والتى اعترف بها الإمام ، وقضية التنظيمات العثمانية الجديدة المستندة على القوانين الأوروبية ، والتى حاولت الحكومة العثمانية تطبيقها باليمن .

ونتيجة لانتهاء المفاوضات بالفشل بين الجانبين ، تجددت الحرب من جديد بين الدولة العثمانية وقوات الإمام ، وهو الأمر الذى أرجع الدولة العثمانية لطلب التفاوض مع الإمام مرة ثانية ، ففى منتصف عام ١٩٠٧م أرسل السلطان العثمانى وفدا من علماء مكة للإمام لحثه على وقف القتال والتفاوض مع العثمانيين ، غير أن هذه الوساطة لم يسفر عنها سوى عزل الوالى أحمد فيضى باشا وتم تولية حسين تحسين باشا ليتلى أمور الولاية ، وبالفعل عقد هذا الوالى صلحا مع الإمام ، حيث تعهد كل منهما بعدم الاعتداء على المناطق التى يسيطر عليها كل منهما ، واعترف الوالى للإمام بمكانته داخل الولاية ، وسمح له بإقامة أحكام الشرع بين أتباعه في المنطقة التى تدين له بالولاء .

عقب ذلك ، ساد الهدوء في اليمن غير أن تولى جماعة الاتحاد والترقى السلطة في الدولة العثمانية عقب الثورة على السلطان عبد الحميد الثانى في عام ١٩٠٨م وإقالته عن السلطة في عام ١٩٠٩م أعاد حالة الثورة لليمن مرة ثانية بعدما عمدت جماعة الاتحاد والترقى إلى تقوية قبضتهم على شتى ولايات الدولة ، وأخذوا يعملون على عثمنة كافة القوميات التى تضمها الدولة ، كما لجأوا إلى سياسة العنف والشدة في سبيل حل مشكلة اليمن ، ففى عام ١٩٠٩م عين الاتحاديون الأتراك أحد رجالهم وهو محمد على باشا واليا على اليمن ، فراح هذا

الوالى يستخدم الشدة مع اليمنيين ومن له علاقة بالإمام .

ورغم مأبداه الإمام يحيى ، وكذلك السيد محمد الإدريسى حاكم عسير عن رغبتهما في التصالح مع الدولة العثمانية ، إلا أنهما تحالفا سويا ضد الدولة العثمانية ، حيث أعلنت الثورة من جانبهما في عام ١٩١٠م ، وزحف الإمام إلى صنعاء بينما حاصر الإدريسى مدينة " أبها " عاصمة العثمانيين في عسير ، لذلك كلفت الدولة العثمانية الحسين بن على شريف مكة بتسيير حملة ضد الإدريسى في عسير ، بينما أرسلت حملة بقيادة عزت باشا للتصدى للإمام الذى كان قد حاصر صنعاء ، وبالفعل انتهى الأمر بهزيمة الإدريسى من قوات الحسين بن على ، بينما تمكنت قوات عزت باشا من فك حصار صنعاء ، حيث كان الإمام مقتنعا بعدم جدوى التصدى للجيش العثمانى المزود بأحدث الأسلحة .

ونظرا لظروف الدولة العثمانية في هذا الوقت ، إذ كانت منشغلة بحربها ضد إيطاليا في ليبيا عام ١٩١١م ، لذلك سعى عزت باشا إلى التوصل إلى اتفاق مع الإمام ، ومن ثم أرسل عزت باشا الرسل إلى الإمام يحيى يحملون إليه رغبة الدولة في عقد الصلح معه ، وبعد أن التقى الإمام معهم ، عادوا وأبلغوا الوالى عزت باشا باستعداد الإمام لعقد الصلح ، وتم التفاق على أن يجتمع الطرفان لهذا الغرض في قرية دعان ، وبالفعل أبرم الطرفان في مايو عام ١٩١١م اتفاقا عرف بـ : " اتفاق دعان " ، والذى تأكد بالفرمان السلطانى الصادر فى ٢٢ سبتمبر عام ١٩١٣م . وقد جاءت مواده لتشكل ثلاثة أقسام : أولها : مواد عامة تعكس الرغبة فى إصلاح أحوال اليمن والقضاء على الاضطرابات والثورات ويبدو هذا فى معالجة نظام جباية الأموال من الناس وإخضاع قيمة الضرائب المفروضة على الناس إلى الأسس الشرعية . وثانيهما : مواد تعترف بوضع الإمام وحقوقه ، كحق اختيار قضاة المذهب الزيدى ، وحق انتخاب رئيس محكمة الاستئناف وأعضائها في صنعاء ، وحق مراقبة أعمال الموظفين الأتراك وحق الحصول على الهدايا من أتباعه ، على أن يقوم بتسليم عشر دخله للوالى العثمانى باليمن ، هذا فضلا عن إعطاء الإمام مسائل الأوقاف . وثالثهما : مواد تقرر تبعية اليمن للدولة العثمانية ، فقد احتفظت

الدولة بحق التصديق على انتخاب الإمام للحكام والقضاة الزيدية ، وحق التصديق على أحكام الإعدام التى يصدرها الإمام ، إلى جانب حق تعيين الحكام على المذهب الشافعى والحنفى في المناطق السنية .

عقب هذا الاتفاق شهد اليمن فترة من الهدوء حرص عليها الجانبان ، لدرجة أن الدولة العثمانية كانت قد أقالت الوالى المتجبر محمد على باشا وعينت مكانه الوالى محمود نديم باشا ، والذى قام بالتقريب بين وجهات النظر بين الدولة العثمانية واليمنيين ، وأما الإمام يحيى فقد وزع منشورا على القبائل اليمنية يحذرهم من الخروج على السلطة العثمانية ، وحدث تعاون بين رجال الإمام ورجال الدولة العثمانية في إدارة البلاد .وعند نشوب الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م اهتمت الدولة العثمانية باليمن الجنوبى الواقع تحت السيطرة البريطانية بسب حالة الحرب الواقعة بينهما ، حيث حصلت على تعهدات من مشايخ القبائل حماية حدودهم من أى اعتداء بريطانى ، وحاولت الدولة العثمانية جذب سلطان لحج لجانبها ضد بريطانيا غير أن أحمد العبدلى رفض ذلك مما دفع العثمانيين إلى مهاجمة أراضى أقليم لحج وسيطرت عليه في مطلع عام ١٩١٥م ، وقد وقف الإمام يحيى بن حميد الدين على الحياد ، فلا حارب الأتراك مستغلا ظرف الحرب الدائرة ، ولا شاركهم مع باقي قبائل اليمن في حربهم ضد المحميات في الجنوب والتقدم إلى لحج بقيادة الوالي العثماني علي سعيد باشا .

وقد استمرت الأوضاع في اليمن على حالها أثناء الحرب حتى إعلان هدنة مودروس عام ١٩١٨م التى وقعت عليها الدولة العثمانية بعد أن هزمت في الحرب العالمية الأولى ، وفرض عليها استسلام قواتها والخروج من مناطق حكمها في اليمن والحجاز والعراق وبلاد الشام ، وقد أصبح الوضع في اليمن بعد ذلك عبارة عن سباق بين الإمام يحيى والسيد الإدريسى في عسير على من يسيطر على أكبر جزء من اليمن ، ونظرا للعلاقات الطيبة بين الإمام والوالى العثمانى محمود نديم باشا وجه الوالى العثمانى الدعوة للإمام للتوجه لصنعاء ودخولها لتسليمه مقاليد الأمور بها باعتباره وريثا شرعيا لحكم اليمن ، وبالفعل دخل الإمام صنعاء في نوفمبر عام

١٩١٨م وتسلم قصر غمدان ليصبح مقرا لحكمه . وفى الجنوب سلمت قوات على سعيد باشا للقوات البريطانية في ديسمبر عام ١٩١٨م ، كما تمكنت القوات البريطانية من الاستيلاء على ميناء الحديدة والذى سلمته فيما بعد للسيد الإدريسى مما أثار استياء الإمام يحيى ، والذى سعى للسيطرة عليه وقد تمكن منذلك فعليا . وأما انسحاب القوات العثمانية فقد كان في أوائل عام ١٩١٩م ، وبذلك انتهى الحكم العثمانى باليمن ، والذى تأكد دوليا بمقتضى اتفاقية لوزان التى وقعتها الدولة العثمانية عام ١٩٢٣م لتسوية المسائل المعلقة بين الأتراك والحلفاء ، حيث نصت المادة رقم ١٦ من المعاهدة على تنازل تركيا عن جميع حقوقها في الأراضى الواقعة خارج حدودها ومنها اليمن . وهكذا انتهى الحكم العثمانى باليمن بفضل الثورة اليمنية التى استمرت فترة طويلة ضد الدولة العثمانية ، وكذلك بفضل هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى وماوقعت عليه من اتفاقيات ملزمة .

ثالثا : الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦م .

عمد الحسين بن على إلى استغلال رغبة العرب فى الخلاص من الحكم العثمانى لتحقيق طموحاته فى تكوين دولة عربية وخلافة إسلامية يكون هو على رأسها ، لذلك امتنع عن تلبية نداء الجهاد من السلطان العثمانى ، هذا فى الوقت الذى كان فيه واقعاً بين وجود قوات تركية بالحجاز وأسطول بريطانى فى البحر الأحمر ، ولذلك عمد إلى الدهاء فى التعامل مع العثمانيين ، فهو فى الوقت الذى أرسل فيه أبنه فيصل إلى جمال باشا بالشام ليطمئنه بأن الحجاز يعد القوات اللازمة للمشاركة فى الحرب مع العثمانيين نراه يتصل بالقوميين العرب فى بلاد الشام ليتعرف على مطالبهم .

(١) الحسين بن على وقيادة الثورة .

ذكر البعض بأن اختيار الحسين بن على من جانب البريطانيين لقيادة الثورة ضد الدولة العثمانية دون اختيار أحد من القومين العرب ببلاد الشام يرجع إلى سهولة الاتصال بالحسين وصعوبته بالنسبة للقوميين العرب ، والحقيقة أن هذا تفسير ضعيف للحدث إذ أن أسباب اختياره كانت ترجع إلى الآتى : استعداد الحسين

وطموحاته التي عرفتها بريطانيا ، ومكانة الحسين بين العرب والمسلمين لنسبه للنبى صلى الله عليه وسلم مما يجعله مسموع الكلمة فيتوزع الولاء الإسلامى بين السلطان العثمانى وبين الحسين بن على . وكانت بداية الاتصال بين بريطانيا والشريف الحسين بن على كانت فى مستهل الحرب عندما سئل عما إذا كان سيتفق مع الدولة العثمانية إذا دخلت الحرب ضد بريطانيا وإن كان فى البداية متردداً فى الإجابة الحاسمة ، فإنه فى المرة الثانية حين اتصل به " كتشنر " وافق عندما قدمت بريطانيا الوعود بحمايته ودعمه ودعم العرب للإستقلال من الدولة العثمانية .

لذلك قام الأمير فيصل بن الحسين بزيارة إلى دمشق ، حيث استقبله هناك رجال الحركة القومية العربية ، وكان منهم على رضا الركابى من جمعية العربية الفتاه ، وياسين الهاشمى من جمعية العهد العربى ، فضلا عن زعماء القبائل ، أمثال : نسيب بك الأطرش ممثلا للدروز ، والشيخ نواف الشعلان شيخ مشايخ قبيلة الروانة أعظم القبائل العربية فى سوريا ، وهؤلاء كانوا ميالين لفكرة الثورة ضد الدولة العثمانية ، لاسيما وأن سياسة جمال باشا قائد الجيش الرابع العثمانى فى بلاد الشام كانت تعتمد على البطش والقمع ، كما أن بعض المراسلات كانت قد جرت بين بعض الزعماء العرب والقنصل الفرنسى للتخلص من الحكم العثمانى ووضع بلادهم تحت الحماية الفرنسية .

لذلك جرى وضع خطة بين فيصل والزعماء العرب للتفاوض بين الحسين بن على وبريطانيا عرفت باسم " بروتوكول دمشق " فى مايو عام ١٩١٥م . وقد جاءت نصوصها لتتحدث عن اعتراف بريطانيا باستقلال البلاد العربية وفقاً للحدود التي حددها بروتوكول دمشق ، وموافقتها على إعلان خليفة عربى على المسلمين ، وأفضليتها فى كل مشروع اقتصادي بالبلاد العربية ، وتعهد الطرفان بالتعاون ضد أى قوة تهاجم أحد الطرفين ، وموافقة بريطانيا على إلغاء الامتيازات الأجنبية بالبلاد العربية ، وتحدد الاتفاقية العسكرية بين الطرفين بمدة خمس عشرة سنة . وإذا كان هذا البروتوكول قد نص على استقلال البلاد العربية ، فإنه لم ينص صراحة على إقامة دولة عربية واحدة ، إذ لم يكن اجتماع دمشق جامعاً لكل الدول العربية ، وفى

المقابل بموجب هذا التحالف تقوى مركز الهاشميين فى العالم العربى حيث منحهم الزعامة العربية التي تمكنهم من تحقيق أهدافهم .

(٢) اتصال الحسين بالبريطانيين (مراسلات الحسين – مكماهون) .

مراسلات الحسين – مكماهون هى عبارة عن مجموعة رسائل متبادلة بين كل من السير هنرى مكماهون المندوب السامى البريطانى بمصر والشريف الحسين بن على ، والتى كان قد تم تبادلها خلال الفترة من ١٤يولية ١٩١٥م وحتى ١٠ مارس ١٩١٦م ، وهى تتضمن شروط العرب لدخول الحرب بجانب الحلفاء وردود بريطانيا عليه .

وكانت الرسالة الأولى من الحسين إلى مكماهون ، والتى اشتملت على حدود الدولة العربية المستقلة التي تمتد من خط مرسين – أطنه إلى ما يوازى خط العرض ٣٧شمالاً ، وجنوباً المحيط الهندى باستثناء عدن ، وشرقاً على امتداد حدود إيران إلى الخليج العربى جنوباً ، وغرباً على امتداد البحر الأحمر والبحر المتوسط حتى مرسين . هذا فضلاً عن الحديث عن الخلافة العربية وقد رد عليه مكماهون بالتسليم برغبة العرب فى الاستقلال والموافقة على أن يكون الخليفة عربياً حين يتم إعلان الخلافة ، ولكن أرجأ الحديث فى مسألة الحدود . وفى التاسع من سبتمبر عام ١٩١٥م بعث الشريف الحسين خطابا إلى مكماهون معترضاً على أمر عدم البت فى مسألة الحدود ، وأن الرد المنتظر هو قبول هذه الحدود أو رفضها . وقد رد مكماهون على هذه الرسالة مؤكداً على اعتراف بريطانيا باستقلال العرب فى الحدود التي ذكرها الشريف الحسين مع استثناء بعض الأجزاء من اسيا الصغرى وسوريا ، وهذه المنطقة المستثناه تشمل جمهورية لبنان الواقعة غربى دمشق وحمص والتى تشمل أيضاً جزءاً من سوريا غربى حمص وحماه وحلب ، بالإضافة لمنطقتى الاسكندرونة ومرسين شمال غرب سوريا . وقد رد الحسين برسالة فى ٥ نوفمبر ١٩١٥م بالموافقة على استثناء ضم مرسين وأطنه ، ولكنه تمسك بولايتى حلب وبيروت ، ولكن مكماهون فى خطابه الموجه فى ١٣ ديسمبر ١٩١٥م أصر على استثناء حلب وبيروت لتعلق المصالح الفرنسية بهما وقد وافق الحسين فى خطابه

فى أول يناير عام ١٩١٦م على طلب مكماهون بحصوص المنطقة الواقعة غربى خط دمشق – حمص – حماه – حلب ، وذلك لتجنب كل ما يكدر التحالف الفرنسى البريطانى . وهو الأمر الذى شكره عليه مكماهون فى خطابه الصادر بتاريخ ٣٠ يناير ١٩١٦م .

على أية حال ، لم تسلم المراسلات من النقد ، حيث وجه إليها الانتقادات الآتية : لم يكن الاتفاق واضحاً فيها بالنسبة لمسألة حدود الدولة العربية المقترحة ، وكذلك الاختلاف فى الرأى حول فلسطين التي قال عنها البريطانيون أنها خارج إطار الدولة المقترحة بينما أصر العرب على أنها ضمن حدود هذه الدولة .

(٣) اتفاقيات ووعود بريطانية مناهضة للأمانى القومية للعرب .

اثناء الثورة العربية كانت انجلترا تتأمر على العرب وقضيتهم القومية وذلك فى صورة اتفاقيات ووعود تخالف أمانى العرب من ثورتهم ضد الدولة العثمانية ، وقد تمثل ذلك فى اتفاقية سايكس بيكو ١٩١٦م وتصريح بلفور عام ١٩١٧م .

(أ) اتفاقية سايكس – بيكو ١٩١٦م .

فى الوقت الذى كان فيه الثوار العرب يحاربون لأجل استقلالهم كانت انجلترا وفرنسا وروسيا تجرى مفاوضات مشتركة لأجل وضع حد للمسألة الشرقية وتجزئة أملاك الدولة العثمانية ، حيث تم عقد اتفاقية سرية فى مارس ١٩١٥م لتلبية مطلب روسيا بضم استانبول ومنطقة المضايق فى حالة الانتصار فى الحرب العالمية الأولى ، وقد وضعت اتفاقية رسمية بذلك باسم اتفاقية الأستانة ، بينما اعترفت روسيا بحقوق بريطانيا وفرنسا فى الممتلكات العثمانية الآسيوية ، وأن تكون الأماكن المقدسة تحت حكومة إسلامية .

ومن جانب آخر ، عمدت كل من انجلترا وفرنسا إلى التباحث فيما بينهما لتحديد مناطق نفوذها بالمنطقة العربية الآسيوية ، حيث بدأت المفاوضات بين مارك سايكس البريطانى وجورج بيكو الفرنسى ، والتى خرج عنها ما عرف باتفاقية سايكس بيكو ، وهى عبارة عن مذكرات متبادلة بين حكومات بريطانيا وفرنسا وروسيا ، جرى خلالها تحديداً لمناطق النفوذ البريطانية والفرنسية بالمنطقة ، حيث

جرى التقسيم على الوجه الآتى : منطقة النفوذ الفرنسى : وهى تشمل الساحل السورى بشكل مباشر ، بالإضافة إلى المدن الأربع الواقعة داخل الشام وهى دمشق وحمص وحماه وحلب ، فضلاً عن الموصل فى شمال العراق والتى اتفق على تسميتها بالمنطقة (أ) بشكل غير مباشر . ومنطقة النفوذ البريطانى : وهى تشمل بغداد والبصرة بشكل مباشر ، والمنطقة الداخلية من العراق وفلسطين والتى تم تسميتها المنطقة (ب) بشكل غير مباشر ، فضلاً عن منطقة حيفا وعكا على ساحل فلسطين . وأن تتكون من المنطقتين أ ، ب اتحاد لدولة عربية مستقلة يرأسها حاكم عربى شريطة أن تقسم إلى منطقة نفوذ بريطانية وفرنسية . وإنشاء إدارة دولية فى فلسطين . وجعل ميناء الإسكندرونة ميناءاً حراً لتجارة الإمبراطورية البريطانية .

وعلى هذا النحو تعتبر هذه الاتفاقية معيبة لأنها تناقضت والاتفاق البريطانى مع الشريف الحسين بن على ، فضلاً عن أنها مزقت منطقة المشرق العربى بصورة أدت إلى صعوبة وحدتها ، ووضعت المناطق التي تتمتع بالرخاء تحت السيطرة المباشرة . وقد كشف أمر هذه الاتفاقية عند اندلاع الثورة البلشفية فى روسيا عام ١٩١٧م ، حيث أرسل جمال باشا فى الشام نسخة منها إلى الأمير فيصل لكشف بريطانيا وفرنسا والحلفاء ، وعندما استفسر الشريف الحسين بن على عن الاتفاقية من المندوب السامى البريطانى رد الأخير بقوله بأن الترك يعملون على بذر الشقاق بين العرب والحلفاء وأن هذه الوثائق لا تمثل اتفاقية مكتوبة وإنما هى تبادل لوجهات نظر بين بريطانيا وفرنسا وروسيا جرت قبل الثورة العربية وأن هذه الاتفاقية لم تكن لتنفذ بسبب انسحاب روسيا من الحرب .

(ب) تصريح بلفور ١٩١٧م .

تصريح بلفور هو تصريح على لسان وزير خارجية بريطانيا صدر فى الثانى من نوفمبر ١٩١٧م بشأن إنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين ، وقد كانت للتصريح دوافعه ، ويمكن تقسيم دوافع التصريح إلى دوافع رئيسية ودوافع ثانوية : فأما الدوافع الرئيسية فهى التى تتمثل فى رغبة بريطانيا فى حفظ وتأمين مصالحها الإستراتيجية فى المنطقة المجاورة لقاعدتها الرئيسية فى مصر وقناة السويس ، وهو

ما يزيد من أهمية فلسطين . ويرتبط بذلك ضرورة ملء الفراغ الناشئ عن خروج العثمانيين من فلسطين وأهمية عدم وقوعها تحت سيطرة دولة أخرى . وأما الدوافع الثانوية : فهى تتمثل فى كسب العناصر اليهودية فى المانيا والنمسا التي كانت تطلب مثل هذا التصريح من دولتى الوسط ، ومحاولة إغراء اليهود الروس لدفع حكومتهم للاستمرار فى الحرب عقب الثورة البلشفية ، واستمالة الرأى العام اليهودى فى الولايات المتحدة لدفع حكومتهم لدخول الحرب بجانب الحلفاء ، ومكافأة الدكتور وايزمان اليهودى على تجاربه العلمية التي لعبت دوراً مهماً فى المعارك العسكرية ، وضرب التجمع العربى من خلال زرع عنصر غريب بين القسمين العربيين فى آسيا وأفريقيا لتأمين الوجود الاستعمارى فى هذه المنطقة .

وكان نص التصريح عبارة عن خطاب موجه من وزير الخارجية البريطانية بلفور إلى اللورد روتشيلد على النحو التالى : " عزيزى اللورد روتشيلد يسرنى جداً أن أنهى إليكم بالإنابة عن حكومة جلالته التصريح التالى الذى ينطوى على العطفة على أمانى اليهود والصهونية وقد عرض على الوزارة وأقرته . إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومى للشعب اليهودى فى فلسطين . وستبذل قصارى جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية على أنه يفهم جلياً أنه لن يؤتى عمل من شأنه أن يغير الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية فى البلدان الأخرى " والحقيقة أن التصريح قبل صدوره كان قد نال الموافقة من حكومات فرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك لتهيئة المناخ الدولى له قبل إصداره . والغريب فى الأمر أن بريطانيا لم يكن من حقها إصدار التصريح ، وذلك لأن وقت إصداره لم تكن كل فلسطين بين بريطانيا كما أن التصريح أغفل كلمة ، عرب أو عربى رغم أن العرب يومها كانوا يمثلون نسبة ٩٠% من إجمال السكان ، وبالتالى هم الأغلبية .

وقد فوجئ العرب بتصريح بلفور وقابله القادة العرب الموجودين بالقاهرة بمعارضة شديدة ، وعمد الشريف الحسين بن على إلى الاستفسار عنه من الجانب البريطانى ، حيث ردت عليه الحكومة البريطانية بتصريح أكدت فيه على أنها

مصممة بالنسبة لفلسطين ألا يخضع شعب لشعب آخر ، وضرورة إقامة نظام خاص للأماكن المقدسة هناك وأن تحبيذ اليهود لعودتهم إلى فلسطين لن يقام أمامه عائق وقد أقنع الشريف حسين نفسه بهذا الرد ، حيث أكد الشريف على أنه سيبذل قصارى جهده ونفوذه لتحقيق فكرة إيجاد مأوى لليهود بفلسطين ولكن لا يقبل تنازل العرب عن حق السيادة وراح يطمأن الزعامات العربية ويحثهم على استمرار الثقة فى بريطانيا . وعندما أبلغ التصريح لعرب فلسطين رسمياً فى ٢٠ فبراير ١٩٢٠م أحدث الإعلان استياء كبيراً بين الأهالى ، وقامت مظاهرة كبرى فى يوم ٢٧ فبراير عام ١٩٢٠م بالقدس محتجين على اتخاذ فلسطين وطناً قومياً لليهود . بينما بعث الزعماء السوريين المقيمون فى القاهرة ببرقية فى١٤ نوفمبر ١٩١٧م إلى وزير الخارجية البريطانى احتجاجاً على هذا التصريح ومؤكدين على أن فلسطين جزء حيوى من الشام ولا يمكن القبول بفصله عنها ، وكالعادة كانت الردود البريطانية تؤكد عدم نيتهم إقامة دولة يهودية بفلسطين .

(٤) إعلان الثورة العربية وتطوراتها .

فى صباح يوم الخامس من يونية ١٩١٦م أعلن الأميرين على وفيصل أبناء الحسين فى معسكر بالمدينة استقلال العرب عن الدولة العثمانية ، حيث كان الإعلان بداية للثورة ، والتى كانت بدايتها بمكة فى العاشر من يونية من نفس العام وقد جرت تطورات الثورة فى البداية بالاستيلاء على مكة والطائف وينبع ورابغ ثم جده مع محاصرة القوات العثمانية بالمدينة حتى سلمت فى نهاية الحرب ، وانتهت المرحلة بالاستيلاء على " الوجه " فى يناير ١٩١٧م والتي أصبحت نقطة انطلاق نحو الشمال ، حيث كلف الشريف الحسين بن علي ابنه الأمير فيصل قيادة الجيش الشمالي بهدف مهاجمة المواقع التركية التي تقع في شمال الحجاز .

فى هذا الوقت ، تسلم الجنرال أللنبى فى يولية ١٩١٧م قيادة القوات البريطانية والقوات الفرنسية المتجهة إلى فلسطين فيما عرف بـ " جيش الشرق " ، وقد بدأ الهجوم البريطانى فى أكتوبر ١٩١٧م مما أدى إلى انسحاب الجيش العثمانى ، حيث سقطت القدس فى يد القوات البريطانية فى ٧ ديسمبر ١٩١٧م ،

وقد لاقت القوات البريطانية الدعم الكامل من السكان على اعتبار أنها جاءت لتحرير بلادهم ، كما أن الضباط والجنود العرب تخلوا عن مراكزهم فى جانب الجيش العثمانى ولجأوا إلى القوات البريطانية وقدموا لها الدعم الكافى فى الحرب من حيث تقديم المعلومات .

ومن جانب آخر ، كان هدف الأمير فيصل بن الحسين عقب الاستيلاء على ميناء الوجه ، هو الاستيلاء على العقبة ، ومن أجل إنجاح العمليات العسكرية في الاستيلاء على ميناء العقبة ، قام الأمير فيصل بمراسلة القبائل البدوية التي تقطن في مناطق شمال وشمال غرب الحجاز، وحول معان والعقبة ، وقد اتفق الأمير فيصل بن الحسين مع زعماء القبائل البدوية التي توافدت على مدينة الوجه على ضرورة القيام بعمليات عسكرية ضد المواقع التركية التي تنتشر إلى الجنوب من معان تمهيداً لتحرير ميناء العقبة الاستراتيجي ، وتكمن أهمية السيطرة على هذا الميناء في وجود حامية تركية كبيرة تشكل نقطة فصل ما بين الحجاز وشرقي الأردن ، والاستيلاء عليه يعني ربط القوات العربية الموجودة في الوجه مع القوات العربية في شمال فلسطين ، بالإضافة إلى قطع مواصلات القوات التركية بين معان والمدينة المنورة .

وقد انتهت هذه الترتيبات بالاستيلاء على العقبة حين قام لورانس العرب مستشار الأمير فيصل وقائد عملياته الحربية بغارة عبر الصحراء استولى فيها على هذه المنطقة والتي أصبحت تمثل قاعدة مهمة للانطلاق نحو دمشق ومساعدة قوات أللبنى المنطلقة من مصر . وعقب الاستيلاء على العقبة حدثت مجموعة من التطورات المهمة ، فقد وصل إلى هذه المدينة الأمير فيصل بن الحسين ومعه عدد كبير من القوات التي جمعها في الوجه ، ثم انتقل إلى القويرة ليتم فيها إدارة العمليات العسكرية ضد المواقع التركية في مناطق الشمال ، كما تم تأسيس قاعدة أخرى ما بين وادي موسى والشوبك ، بحيث يمكن من خلالها الاتصال مع عشائر الكرك من أجل التنسيق لفتح جبهة أخرى ضد المواقع التركية في المناطق التي تنتشر فيها هذه العشائر ، والتحق بالأمير فيصل في العقبة الأمير زيد بن الحسين

ومعه قوات من بعض العشائر السورية ، بالإضافة إلى قوة أخرى يقودها جعفر العسكرى . بعد ذلك ، بدأت القوات العربية تخطط للتقدم نحو مدينة دمشق من أجل دخولها والسيطرة عليها ، ومن أجل التنسيق مع القبائل البدوية التي تقطن في بادية الشام ، فقد اجتمع الأمير فيصل بن الحسين مع الشيخ نوري الشعلان زعيم قبيلة الرولة وجرى الاجتماع في منطقة الجفر من أجل إقناعه بالانضمام لحملة الاستيلاء على دمشق ، وأبدى الشيخ نورى الشعلان استعداده بالمشاركة في الحملة العسكرية على دمشق .

على أية حال ، واصلت القوات العربية قتالها واحتلت معان وعمان ودرعا كما دخلت قوات غير نظامية دمشق فى ٣٠ سبتمبر ١٩١٨م ، أما القوات النظامية فقد دخلت دمشق فى أول أكتوبر ١٩١٨م ، وأمام ترحيب الأهالى بفيصل دخل أللنبى دمشق وأكد له أن الحرب لم تنته وأن بريطانيا مسئولة عن الأراضى التى تم الاستيلاء عليها من الأتراك ، وأن لديه تعليمات بالسماح للفرنسيين بالسيطرة على المنطقة التي تشمل بيروت ولبنان وأن المنطقة التي تضم دمشق وحمص وحلب وحماه ستكون تحت حماية فرنسا ، وهو نفس الأمر الذى دفع أللنبى إلى أن يأمر ضباطه بالتقدم نحو بيروت لعزل مندوب الشريف الحسين بن على الذى أعلن عن قيام حكومة باسم الملك حسين بعد احتجاج الفرنسيين على ذلك ، بينما واصلت القوات البريطانية تقدمها نحو حلب . ومحاولة من بريطانيا وفرنسا لتهدئة العرب من جراء عزل مندوب الشريف الحسين بن على فى لبنان وإنزال العلم العربى ، أصدرت بريطانيا وفرنسا تصريحاً مشتركاً يوضحان فيه أن غرضهما هو تحرير العرب ، والحقيقة أن التصريح كان حلقة من حلقات خداع العرب .

وقد تباينت المواقف من الثورة فى البلدان العربية ، ففى العراق أيدها الجزء الخاضع لبريطانيا ورفضها الجزء الخاضع لحكم العثمانيين ، وفى الجزيرة العربية رحب سائر حكامها بالثورة وعقدوا اجتماعاً بزعامة ابن سعود لتأييد الثورة ، وفى مصر أيدتها الجاليات السورية والعراقية بينما مالت بعض الأصوات المصرية نحو

رفض الثورة بسبب مشاعر النقمة تجاه بريطانيا التي تحتل مصر ، وهى فى نفس الوقت تناصر الثورة ضد الدولة العثمانية .

(٥) تداعيات الثورة العربية .

نجحت الثورة العربية ، ودخل فيصل بن الحسين على رأس قواته العربية دمشق ، وأعلن أهل البلاد تأييدهم لها ، غير أن البلاد العربية فى الشام والعراق لم تكن خالصة فى أيدى القوات العربية ، فالمنطقة الجنوبية وتشمل جنوب سوريا كانت تحتلها وتديرها بريطانيا ، والمنطقة الشرقية والتى تضم سوريا الداخلية فكانت تستقر بها القوات العربية ، حيث كان فيصل ابن الحسين قد كون حكومة بها أطلق عليها الحكومة العربية ، وأما المنطقة الساحلية من الناقورة جنوبا إلى قليقية شمالا فكانت تحتلها وتديرها فرنسا .

(أ) فيصل وعرض القضية العربية بمؤتمر فرساي .

عقدت الهدنة العامة بين الحلفاء وألمانيا ، بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وبدأت الاستعدادات لعقد مؤتمر فرساي في باريس ، عندها استفسرت وزارة الخارجية البريطانية من الجنرال اللنبي في دمشق وونغيت في القاهرة عن رأيهما في توجيه الدعوة إلى الشريف الحسين بن علي للمشاركة في المؤتمر باعتباره مساهماً في المجهود الحربي على أن يمثله ابنه الأمير فيصل ، فلما أيدا الفكرة قامت بإبلاغ الشريف الحسين بن علي بالمؤتمر . لذلك ، تلقى الأمير فيصل برقية من والده الشريف الحسين بن علي يطلب فيها أن يمثله في مؤتمر الصلح ، فسافر إلى بيروت في ١٧ نوفمبر ١٩١٨م ليغادرها على ظهر بارجة حربية بريطانية برفقة نوري السعيد ورستم حيدر والدكتور أحمد قدري ، وفائز الغصين وتوماس إدوارد لورنس . وعندما وصلت البارجة ميناء مارسيليا الفرنسي في ٢٢ نوفمبر ١٩١٨م وجد الأمير فيصل نفسه وجها لوجه أمام تبدل سياسي مقلق أثار في نفسه بعض المخاوف ، هذا التبدل يتلخص بقوله : وقد جبهنى الفرنسيون بأقوال يمكن إجمالها بما يلي : إن فرنسا لا تعلم شيئا عن طبيعة المهمة الرسمية التي سأضطلع بها في المؤتمر ، لذا ليس من المرغوب فيه أن أتابع سفرى إلى باريس ، غير أنه وبضغط شديد من بريطانيا وجهت إليه الدعوة لزيارة باريس ، وفي ٦ فبراير ١٩١٩م ألقى

الأمير فيصل كلمته أمام مؤتمر الصلح ، والتى قال فيها : إن العرب يعترفون بالجميل لبريطانيا وفرنسا ، ويشكرونهما على ما قدمتاه من عون في سبيل تحرير أوطانهم ، والعرب يطالبون الآن أن يفي الحلفاء بالوعود التي قطعوها على أنفسهم تجاه العرب .

وفى ٢٩ فبراير ١٩١٩م تقدم بمذكرة ثانية قال فيها : جئت ممثلا لوالدي الذي قاد الثورة العربية ضد الترك تلبية منه لرغبة بريطانيا وفرنسا لأطالب بأن تكون الشعوب الناطقة بالعربية في آسيا من خط الإسكندرونة ديار بكر حتى المحيط الهندي جنوبا ، معترفا باستقلالها وسيادتها بضمان من عصبة الأمم . ويستثنى من هذا الطلب الحجاز وهو دولة ذات سيادة ، وعدن وهي محمية بريطانية . وبعد التحقق من رغبات السكان في تلك المنطقة يمكننا أن نرتب الأمور فيما بيننا ، مثل تثبيت الدول القائمة فعلا في تلك المنطقة ، وتعديل الحدود فيما بينها وبين الحجاز وفيما بينها وبين البريطانيين في عدن ، وإنشاء دول جديدة حسب الحاجة وتعيين حدودها ، وستتقدم حكومتي في الوقت المناسب بمقترحات تفصيلية في هذه النقاط الصغيرة وإني لأستند في مطلبي هذا على المبادئ التي صرح بها الرئيس ولسن وهي مرفقة بهذه المذكرة ، وأنا واثق من أن الدول الكبرى ستهتم بمصالح الشعوب العربية أكثر من اهتمامها بما لها هي نفسها من مصالح مادية .

(ب) لجنة كينج وكرين .

في سياق تصفية تركة الحرب العالمية الأولى بتقسيم مناطق النفوذ في العالم بين البلدان الاستعمارية المنتصرة ، وانطلاقاً من رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في استثمار تضارب المصالح بين فرنسا وبريطانيا لإيجاد موطئ قدم في المنطقة العربية اقترح الرئيس الأمريكي ويلسون في مارس ١٩١٩م على المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح والمكون من " أمريكا – بريطانيا – فرنسا – إيطاليا " ، إرسال لجنة تحقيق للوقوف على رغبات المواطنين في فلسطين وسوريا ولبنان وشرق الأردن تمهيدا لتقرير مصير المنطقة . ورغم التصديق على الاقتراح ، فقد امتنعت فرنسا وبريطانيا عن الاشتراك في اللجنة لعلمهما بأن نتائج التحقيق لن تكون في صالحهما ، ولذا

فقد اقتصرت اللجنة على العضوين الأمريكيين اللذين سُميِّت اللجنة باسميهما وهما : هنري كينج وتشارلز كرين بالإضافة إلى بعض المستشارين ، وبعد أن طافت هذه اللجنة في مختلف المدن السورية والفلسطينية ، ما بين ١٠ يونية إلى ٢١ يولية . وقد اطلعت اللجنة على المذكرة التي قدمتها المنظمة الصهيونية العالمية للمؤتمر في فبراير ١٩١٩، والتي تضمنت مطالب الحركة الصهيونية المتمثلة في الاعتراف بما يسمى " الحقوق التاريخية للشعب اليهودى " في فلسطين ، وحق اليهود في إقامة وطن قومي لهم بفلسطين ، كما اطلعت على المذكرات المماثلة التي قدمها الفلسطينيون للمؤتمر ، ومنها : مذكرة الاحتجاج التي بعث بها وجهاء وأعيان مدينة نابلس في يناير ١٩١٩م ، والمذكرة التي قدمها المؤتمر العربي الفلسطيني الأول في الشهر نفسه . وقد شددت المذكرات العربية على رفض المطالب الصهيونية وعلى أن فلسطين جزء لا يتجزأ من سوريا .

وفي العاشر من يونيه ١٩١٩م ، بدأت اللجنة عملها في يافا فالتقت بالجمعيات الشعبية فيها وممثلي الطوائف الدينية ومندوبي القرى واستمعت إلى مطالبهم . وفي القدس التقت اللجنة بممثلي الجمعية الإسلامية – المسيحية الذين أكدوا رفض الهجرة اليهودية إلى فلسطين لأنها ترمي إلى تحقيق المشروع الصهيوني بإقامة وطن قومي لليهود ، كما أكدوا وحدة سوريا وفلسطين مع احتفاظ الأخيرة باستقلالها الداخلي وحريتها في انتخاب حكامها من الوطنيين وسن قوانينها وفقاً لرغبات السكان . وواصلت اللجنة جولتها في المدن والقرى الفلسطينية حيث تعرفت على مواقف مختلف الأطراف ، ثم سافرت إلى دمشق وأجرت فيها استفتاء شمل العلماء وممثلي الطوائف والحرف وممثلي مجلس الشورى وغيرهم ، وتسلَّمت مذكرة من المؤتمر السوري العام التى تضمَنت المطالب العربية الأساسية ، كما انتقلت اللجنة إلى شرق الأردن وبيروت واطلعت على آراء السكان هناك .

وقد ذكرت اللجنة في تقريرها : أن العداء للصهيونية لا يقتصر على فلسطين فحسب بل يشمل المنطقة كلها ، وأن هناك إجماعا على رفض البرنامج الصهيوني تماما ، وأضافت أن اليهود الذين يشكلون نحو ١٠% من سكان فلسطين هم

وحدهم الذين يؤيدون الصهيونية وإن كانوا يختلفون في بعض التفاصيل والوسائل المتعلقة بإقامة الدولة اليهودية ومدى توافقها مع تعاليم الدين اليهودى ، كما أنهم وحدهم الذين يطالبون بفرض الانتداب البريطاني على فلسطين لأنه سيساعدهم على تحقيق مشروعهم . واعترفت اللجنة بأنها لمست بوضوح إصرار الصهاينة على تهجير الفلسطينيين والاستيلاء على الأراضي بالقوة . ووصف التقرير المزاعم الصهيونية بشأن " الحقوق التاريخية " لليهود في فلسطين بأنها لا تستوجب الاكتراث ولا يمكن النظر إليها جديا بعين الاعتبار . وبيَنت اللجنة ما في تعهدات وعد بلفور من ازدواجية وتناقض إذ " لا يمكن إقامة دولة يهودية دون هضم خطير للحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية في فلسطين " .

وكانت أهم توصيات اللجنة : ضرورة تحديد الهجرة اليهودية إلى فلسطين والعدول نهائيا عن الخطة الرامية إلى جعلها دولة يهودية ، وضرورة ضم فلسطين إلى دولة سوريا المتحدة لتكون قسما منه ، وضرورة وضع الأماكن المقدسة في فلسطين تحت إدارة لجنة دولية تشرف عليها الدولة المنتدبة وعصبة الأمم ، ويمثل اليهود فيها بعضو واحد .

ومن جانب آخر ، عبرت اللجنة عن إيثارها لنظام الانتداب على سوريا وفلسطين والعراق شريطة أن يكون الانتداب لمدة محدودة وأن يهدف إلى إيصال البلاد الخاضعة له إلى مرحلة الاستقلال التي تسمح بها الظروف ، كما أوصت أن يعتبر العراق قطرا واحدا وأن تظل لسوريا من ضمنها فلسطين وحدنها وأن يمنح لبنان الحكم الذاتي داخل إطار الوحدة السورية ، وأن يكون للعراق انتداب واحد ولسوريا وفلسطين انتداب واحد ، وأن يكون الحكم في كل منهما ملكيا دستوريا فيصبح الأمير فيصل ملكا دستوريا على سوريا وينتخب حاكم عربي آخر عن طريق الاستفتاء لحكم العراق ، أما بشأن فلسطين فقد أوصيا بتحديد المطامع الصهيونية فيها .

والحقيقة أنه كان من المتوقع أن يأخذ تقرير اللجنة إلى المعنيين للعمل بمضمونه إلا أنه لم يعمل به حتى في أمريكا نفسها ، فقد قوبل تقرير اللجنة

بالرفض التام من جانب فرنسا وبريطانيا والحركة الصهيونية . أما الولايات المتحدة التي كان رئيسها صاحب فكرة إرسال اللجنة فلم تعر انتباها هي الأخرى لتوصيات اللجنة ، رغم ما نص عليه تقريرها من أن المشروع الصهيوني يناقض مبدأ الرئيس ويلسون بشأن حرية الشعوب في تقرير مصيرها . وإذا وضعنا في الاعتبار أن ويلسون نفسه كان قد وافق على تصريح بلفور قبل إعلانه ، فستتضح على الفور حقيقة الموقف الأمريكي وحقيقة أن تلك المبادئ لم تكن في الواقع إلا ستارا للمصالح الاستعمارية .

(ج) تأسيس الحكومة العربية في دمشق .

دخلت قوات الجيش العربي إلى دمشق بصحبة الأمير فيصل الذي تولى قيادة الجيش الشمالي في مطلع أكتوبر عام ١٩١٨م ، فانسحب منها ومن جميع مدن سوريا الجيش العثماني ، وقوبل دخول الأمير فيصل إلى دمشق باستقبال شعبى ، وأيدت جموع الشعب الثورة واستجابت لأوامر القيادة العربية ، وأعلن الأمير فيصل تأسيس حكومة عربية في دمشق ، وكلف الفريق علي رضا الركابي بتشكيل أول حكومة عربية لسوريا ولقب بالحاكم العسكري ، وعين اللواء شكري الأيوبي حاكماً عسكريا لبيروت وعين جميل المدفعي حاكماً على عمّان وعبد الحميد الشالجي قائداً لموقع الشام وعلي جودت الأيوبي حاكما على حلب .

وأمام الموقف الغامض الذى وقفه مؤتمر الصلح من القضية العربية ، لم يكن أمام العرب سوى اتخاذ خطوة إيجابية نحو الاستقلال ، لذلك اقترح بعض المسئولين على فيصل عقب عودته إلى سوريا تشكيل مجلس وطنى يمثل كل مناطق سوريا ، وأجريت الانتخابات في المنطقة الخاضعة للحكومة العربية بقيادة فيصل وفى المناطق الأخرى الخاضعة للفرنسيين والبريطانيين ، وسرعان ما اجتمع المجلس الوطنى في دمشق في السابع من يونية عام ١٩١٩م ، وأصبح يعرف منذ ذلك الوقت باسم " المؤتمر السورى العام " ، وفى ٧ مارس عام ١٩٢٠م اجتمع المؤتمر السورى العام وأصدر عدة قرارات أجمع عليها الأعضاء ، والتى تمثلت في الاعتراف باستقلال سوريا بحدودها الطبيعية وتنصيب الأمير فيصل بن الحسين ملكا عليها

والاعتراف باستقلال العراق ، ورفض اتفاقية سايكس – بيكو ووعد بلفور ، ورفض نظام الانتداب .

عقب ذلك رفع الأعضاء بالمؤتمر مقررات مؤتمرهم إلى فيصل ، وجرت مبايعة الأمير فيصل ملكا على سوريا . ومن جانبهم ، قرر ممثلو العراق إعلان استقلال العراق واتحاده مع سوريا سياسيا واقتصاديا ، ومبايعة الأمير عبدالله بن الحسين ملكا على العراق ، ورغم الانتقادات التى وجهت لإعلان الاستقلال في هذا الوقت ، غير أن الأمر كان تعبيرا صادقا عن الإرادة الشعبية ، كما أن سوريا بمقتضاه تمتعت بحكومة دستورية ونظام برلمانى ، وسمى إحسان الجابرى رئيسا لأمناء الملك ، وعين رضا الركابى رئسا للوزراء وضمت الوزارة شخصيات بارزة أمثال ساطع الحصرى وفارس الخورى ويوسف العظمة ، كما تولى علاء الدين الدروبى رئيسا لمجلس الشورى ، وظل المؤتمر السورى يعمل كهيئة ممثلة للشعب السورى ، فضلا عن تشكيل لجنة لوضع دستور للمملكة برئاسة هاشم الأتاسى ، وبالتالى أصبح وجود الحكومة العربية في دمشق برئاسة الملك فيصل بن الحسن أمرا واقعا ودستوريا .

وقد رفض الحلفاء الاعتراف بالدولة الوليدة وقرروا في أبريل ١٩٢٠ خلال مؤتمر " سان ريمو " المنعقد في إيطاليا تقسيم البلاد إلى أربع مناطق تخضع بموجبها سوريا ولبنان للانتداب الفرنسي ، وقد رفضت الحكومة السورية وكذلك المؤتمر العام مقررات مؤتمر سان ريمو .

(د) تطبيق نظام الا نتداب ببلاد الشام والعراق .

فى الوقت الذى كانت فيه الشعوب العربية تطالب باستقلالها ، كان فيه الحلفاء يقررون أمر البلاد العربية فى مؤتمر سان ريمو بإيطاليا فى ٢٥ أبريل ١٩٢٠م ، حيث صدرت قرارات الانتداب على هذه البلاد ، وهى صورة لاتفاقية سايكس – بيكو التى عقدت فيما بين بريطانيا وفرنسا فى عام ١٩١٦م لأجل تقسيم المنطقة بينهما ، حيث قرر المؤتمر انتداب فرنسا على سوريا ولبنان ، ووضعت فلسطين وشرق الأردن والعراق تحت الانتداب البريطانى ، وهو ما يعنى عدم

الاعتراف بالحكومة العربية التى كانت قائمة فى سوريا ، وعدم الاعتراف بأمانى الشعوب العربية فى الاستقلال .

(هـ) نهاية مملكة الحجاز وتأسيس المملكة السعودية الثالثة .

كانت الحجاز خلال فترة انهيار الدولة العثمانية في نزاع عائلي بين آل عون ممثلا بالشريف الحسين بن علي ، وآل زيد ممثلا بالشريف علي حيدر ، حتى صدر فرمان سلطاني بتعيين الشريف الحسين بن علي أميرا على مكة عام ١٩٠٨م بمساندة من جمعية الاتحاد والترقي ، وقد نجح الشريف الحسين في إعادة وضع شرافة مكة إلى سابق عهدها من قوة ، ومارس نشاطا عسكريا تجاه جيرانه في شبه الجزيرة العربية بقصد توسيع حدود إمارته ، ولما خلع السلطان عبد الحميد الثاني عام ١٩٠٩م بدأ الشريف الحسين بالتفكير في الثورة ضد العثمانيين وإعلان استقلال العرب ، وبالفعل حدثت الثورة في يولية عام ١٩١٦م .

ومع توطد أقدام الثورة فى الحجاز ، رأى الشريف الحسين بن على أن يضفى على حركته طابعا رسميا ، وأن يحول إمارته إلى مملكة عربية ، ومن ثم شهدت مكة اجتماعا دعا إليه فى يوم ٣ سبتمبر عام ١٩١٦م حضره جماعة من الأشراف والعلماء وشيوخ القبائل ، حيث بايعوا الشريف الحسين بن على ملكا على العرب ، غير أنه لما كان هذا اللقب ينسحب كما هو واضح من مدلوله على كل الأمة العربية وبالتالى من الممكن أن يثير مشاكل لبريطانيا وفرنسا من خلال أطماعهما فى البلاد العربية ، لذلك وجدت الدبلوماسية البريطانية والفرنسية مخرجا لهذا المأزق بإطلاق لقب ملك الحجاز فقط على الشريف الحسين بن على ، والذى تلقى تبليغا رسميا من الحكومتين البريطانة والفرنسية فى السادس من يناير عام ١٩١٧م بالاعتراف به ملكا على الحجاز ، وقد شملت المملكة أراضي الحجاز من العقبة شمالا إلى جبال عسير جنوبا ، ومن البحر الأحمر غربا إلى نجد شرقا ، واتخذ من مدينة مكة عاصمة للدولة .

فى هذا الوقت ، كان عبد العزيز آل سعود قد ركز لدولته الناشئة والتى كان قد بدأ فى تأسيسها منذ عام ١٩٠٢م ، حيث استطاع أن يسيطر على نجد ، ومن بعد

يصل بحدود دولته إلى الغرب حيث الخليج العربى من خلال سيطرته على الإحساء عام ١٩١٣م ، وبالتالى بدأ ينظر إلى استكمال بناء هذه الدولة وذلك بمد نفوذها إلى أراضى مملكة الحجاز ، ومن ثم بدأت الحرب النجدية – الحجازية ، خاصة بعد أن دب الخلاف بين الجانبين وبصورة جادة عندما اعتقد الشريف الحسين بن على أنه بما لديه من قوات يستطيع أن يستولى على واحتى " تربة " و" الخرمة " ، وكان أغلبية سكان الخرمة لا زالوا يؤمنون بمبادئ وأفكار الدولة السعودية الأولى .القائمة على مبادىء الدعوة الوهابية ، وعدد كبير من سكانهم راحوا يؤيدون عبد العزيز آل سعود ، وبالفعل وجه الشريف حسين أبنه الأمير عبدالله على رأس قوات ليواجهه عبد العزيز آل سعود فى معركة تربة ، حيث انهزمت قوات الأمير عبدالله فى ٢٥ مايو ١٩١٩م ، ومن جانبها نجحت بريطانيا فى التوسط بين الطرفين وتم توقيع هدنة فيما بينهما فى عام ١٩١٩م إلا أنها أخفقت فى دفع الملك الحسين بن على للسماح بالحج لأهل نجد بالحج إلى مكة ، ورغم الهدنة فإن الملك الحسين بن على ظل على تأيده لخصوم عبد العزيز آل سعود فى حائل وآل عياض ، غير أن عبد العزيز آل سعود تمكن من القضاء على آل الرشيد فى حائل عام ١٩٢٢م ، وتمكن من السيطرة على جبل شمر وعسير ، وهو ما أقلق الملك الحسين بن على فطالب بتخلى عبد العزيز آل سعود عن جبل شمر وعسير .

ونظرا لتدهور العلاقات بين الرجلين عمدت بريطانيا إلى الدعوة لعقد مؤتمر فى الكويت يجمع الطرفين ، حيث حاولت بريطانيا تصفية مابين السعوديين والهاشميين وقد انعقد المؤتمر فى عام ١٩٢٣م ، ولكن المؤتمر لم ينجح خاصة مع عدم حضور ممثل من جانب الملك الحسين بن على ، لذلك عزم ابن سعود على ضم الطائف ، خاصة عندما منع حجيج نجد من الدخول إلى المناطق المقدسة في الحجاز ، حيث تحركت القوات النجدية صوب الطائف في أغسطس ١٩٢٤ بقيادة كل من خالد بن لؤي وسلطان بن نجاد نجحت قوات ابن سعود ، ونجحت فى اقتحام الطائف واحتلالها في ٧ سبتمبر ١٩٢٤م . وبالتالى أصبح الطريق مفتوحا أمام السعوديين تجاه مكة .

أمام ذلك ، ظن أصحاب الرأى والمشورة فى الحجاز أن نزول الملك حسين عن العرش قد ينقذ البلاد من خطر الغزو السعودى ، فطلبوا إليه النزول عن العرش وتنصيب أبنه على ملكا على الحجاز بدلا منه ، وبالفعل أقدم على ذلك بينما كانت القوات السعودية تتقدم صوب مكة ، وانضم إليها كثير من القبائل ، ولما رأى الملك على بن الحسين عدم مقدرة جيشه على مواجهة جيش السعوديين ومن معهم ، لذلك انسحب إلى جدة وتحصن بها ، وبالتالى دخل السعوديون إلى مكة فى ١٣ أكتوبر عام ١٩٢٤م . وقد مكث السعوديون عدة أشهر في مكة قبل أن يتوجهوا إلى جدة مقر الملك علي بن الحسين ، حيث بدأ عبد العزيز آل سعود مخططه بتوجيهه خطابا إلى أهالي جدة مرفقا مع كتابة إلى القناصل الأجانب ، والذى نشرته جريدة " أم القرى " في عددها الأول الصادر في ١٢ ديسمبر ١٩٢٤م ، وجاء في الخطاب : فلا بد أنه بلغكم أن أغلب العالم الإسلامي قد أبدى رغبته وعدم رضاه عن حكم الحجاز بواسطة الحسين وأولاده .

وبالفعل استكمل السعوديون استعداداتهم العسكرية ، وأقرت خطة استئناف الهجوم السعودى في الاجتماع المنعقد في مكة بتاريخ ٢ يناير ١٩٢٥م برئاسة عبد العزيز آل سعود ، فتحركت القوات السعودية إلى جدة ووصلت طلائعها إلى سهل جدة بعد يومين من الاجتماع المذكور واحتلوا بعض المواقع الاستراتيجية فى طريقهم إليها ، ولعل الحياد البريطاني من النزاع كان من جملة العوامل المشجعة لتصفية ما تبقى من مملكة الحجاز . وفى الوقت الذى كانت فيه القوات السعودية تحاصر جدة ، وجه عبد العزيز آل سعود اهتمامه إلى المدينة المنورة لضمها لسلطته ، وبالفعل انتظر حتى انتهاء موسم الحج عام ١٩٢٥م ، فبعث إليها بقواته وحاصرها حصارا دام عشرة أشهر ، ولما وجد أهلها أنه لاسبيل لهم فى مواجهة قوات عبد العزيز ، لذلك أرسلوا إليه لتسليم المدينة ، والذى تحقق بالفعل فى ٥ ديسمبر ١٩٢٥م ، حيث كان دخول المدينة تحت سلطة عبد العزيز آل سعود مكسبا سياسيا وعسكريا ، لمكانتها وبما كانت تمتلكه حاميتها من عتاد حربى كبير.

والحقيقة أن تسليم المدينة كان له أثره السلبى على الملك على بن الحسين ، خاصة فى ظل اشتداد الحصار على جدة ، وقيام الكثيرين من أهل جدة وقواتها النظامية بمغادرتها بعد أن أصدر عبد العزيز آل سعود عفوا عاما لمن يريد مغادرة جدة ، ومن ثم أدرك الملك على بن الحسين أنه لافائدة من المقاومة ، فدخال فى مفاوضات مع عبد العزيز آل سعود لتسليم المدينة ، حيث كان قد اتصل بالمعتمد البريطانى بجدة ، مقترحا شروط التسليم ، وقد نقلها المعتمد البريطانى إلى عبد العزيز ، حيث أدخل عليها تعديلات ، والتى قبلها الطرفان ، ووقع عليها عبد العزيز آل سعود وعلى بن الحسين فى ١٧ ديسمبر عام ١٩٢٥م ، وكان أهم شروطها تنازل الملك على بن الحسين عن ملك الحجاز ويغادرها بممتلكاته الشخصية ، حيث تم ذلك فى ٢٢ ديسمبر ١٩٢٥م ، ودخل بعدها عبد العزيز آل سعود المدينة فى ٢٣ ديسمبر ١٩٢٥م ، عقب ذلك عاد عبد العزيز إلى مدينة مكة ، حيث اجتمع أعيان أهل الحجاز فى ٧ يناير ١٩٢٦م وقرروا بالإجماع مبايعة عبد العزيز آل سعود ملكا على الحجاز ، وأصبح يدعى من يومها ملك الحجاز وسلطان نجد ، وهكذا انتهت مملكة الهاشميين بالحجاز وقامت من يومها الدولة السعودية الثالثة .

وهكذ ، كانت نهاية الثورة العربية هى نهاية للوجود العثمانى فى العالم العربى حيث كان خروجهم فى البداية من بعض البلاد العربية بفعل الاستعمار الغربى الذى حل محلهم ، كما هو فى الجزائر وفى تونس وفى ليبيا وفى مصر ، ثم كانت الثورة ضد العثمانيين فى منطقة المشرق العربى ، حيث تمكن السعوديون من إخراجهم من الإحساء فى العام ١٩١٣م ، كما خرجوا من اليمن عقب ثورة من اليمنيين ، وكذلك بعد هزيمة العثمانيين فى الحرب العالمية الأولى واستسلامهم باليمن ، هذا فضلا عن خروجهم من الحجاز وبلاد الشام والعراق بفضل الثورة العربية التى قامت ضدهم بقيادة الشريف الحسين بن على ، حيث تولد عن هذه الثورة مجموعة من التداعيات لعل أبرزها تطبيق نظام الانتداب ببلاد الشام والعراق ، فضلا عن سقوط مملكة الحجاز الهاشمية وإعلان قيام الدولة السعودية الثالثة .

الفصل الرابع

المغرب العربى والاستقلال من الاحتلال الأجنبى

أولا : استقلال ليبيا .

ثانيا : استقلال تونس .

ثالثا : استقلال المغرب .

رابعا : استقلال موريتانيا .

خامسا : استقلال الجزائر .

تمكنت فرنسا وإيطاليا من احتلال دول المغرب العربى ، حيث احتلت فرنسا الجزائر وتونس وموريتانيا والمغرب ، بينما تمكنت إيطاليا من احتلال ليبيا ، غير أن المغاربة لم يقبلوا بوجود هذا الاحتلال ببلادهم ومن ثم انتظموا في حركة مقاومة مسلحة اشتهر منها حركة السيد عبد القادر الجزائرى بالجزائر وحركة السيد عبد الكريم الخطابى بالمغرب وحركة السيد عمر المختار في ليبيا ، ورغم القضاء على هذه المقاومة ، إلا أن هذا لم يسكت صوت المغاربة ، إذ انتظموا في حركة مسلحة كانت نتيجتها نيل الاستقلال في النهاية .

أولا : **استقلال ليبيا** .

لم يكد الاستعمار الإيطالى لليبا يستقر بها عقب وقيع اتفاقية لوزان ١٩١٢م حتى بدأت مقاومة هذا المستعمر من اللبيين حيث قيضت قيادة هذه المقاومة للزعيم عمر المختار ، والذى ظل فى حرب طاحنة مع الإيطاليين حتى تم القبض عليه وإعدامه فى عام ١٩٣١م . وقد حاولت إيطاليا الاستفادة من نهاية عمر المختار ، فعملت على استمالة المجاهدين إليها وإقناعهم بأن المقاومة لا فائدة ترجى منها بعد أن سقط الرأس المُدبّر ، لكن المجاهدين أبوا واجتمعوا وانتخبوا الشيخ يوسف المسماري قائدا للجهاد الإسلامي ووكيلا عاما للجهاد . وعلى أثر هذا التنصيب كلف الشيخ عبد الحميد العبار بالرحيل نحو شرق البلاد للقيام يحث الناس على الانخراط في جيش المجاهدين وحمل السلاح ، ولم يكن لنهاية عمر المختار الأثر الذي توقعه الطليان ، فلم يخف عزم الليبيين أو يتلاشى ، بل ازدادوا تصميما على القتال وتحرير البلاد من المحتل الأجنبي ، فواصلت الحكومة الإيطالية حملات الانتقام ضدهم ، حتى كانت الموقعة الحاسمة عند الحدود المصرية قرب الأسلاك الشائكة ، حيث قتل بعض المجاهدين وأُسر عدد آخر منهم ، ولم يبق إلا الشيوخ القادة الأربعة ، وهم :عبد الحميد العبار ويوسف المسمارى وعصمان الشامى وحمد بوخير الله . فقتل الأخير ويوسف المسمارى وجرح عصمان الشام وأخذ أسيرا ، وأما عبد الحميد العبار فاستطاع أن يجتاز الأسلاك الشائكة بجواده نحو مصر . وبهذه النهاية انكسرت شوكة المجاهدين وتعثرت خطواتهم وأخمدت حركة الجهاد في ليبيا .

مع نشوب الحرب العالمية الثانية ، دخل الليبيون الحرب ضد المستعمر الإيطالى بعد موافقة السلطات البريطانية فى مصر على تشكيل الأمير محمد أدريس السنوسى الذى كان يقيم فى مصر جيشا ليبيا يشترك مع الجيوش البريطانية فى طرد الإيطاليين من ليبيا وقد حدث ذلك بالفعل ، حيث طرد الإيطاليون منها فى ٧ أبريل عام ١٩٤٣م ، وأصبح الوضع فى ليبيا عقب الحرب عبارة عن إدارة بريطانية فى برقة وطرابلس ، وإدارة فرنسية فى فزان ، إذ كان المخطط الاستعماري يرمى إلى تقسيم ليبيا إلى ثلاثة أقاليم برقة لانجلترا ، وفزان لفرنسا ، وطرابلس تبقى مؤقتاً تحت الإدارة البريطانية ثم تعطى لإيطاليا جزاء لها على تخلصها من موسولينى ودخولها الحرب فى صف الحلفاء ، وقد ظهر هذا المخطط من خلال المعاملة التى بدأت تعاملها بريطانيا لإقليم برقة دون إقليم طرابلس ، والذى كان من المقترح تسليمه لإيطاليا ، حيث عمدت إلى ربط إقليم برقة بمصر وانجلترا .

ففي سبتمبر١٩٤٥م عقد وزراء خارجية الدول الكبرى المنتصرة ، وهى الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا ، لبحث وضع المستعمرات الإيطالية السابقة ومنها ليبيا ، وأثر اتساع الهوة بين مطامع الدول الكبرى ورغبة كل منها في بسط سيطرتها بما يهدد مصالح دول أخرى بدأت سلسلة من الاقتراحات المتناقضة ، انتهت إلى توقيع معاهدة الصلح مع إيطاليا من طرف الدول العظمى في باريس في العاشر من فبراير سنة ١٩٤٧م ، وأصبحت سارية المفعول بعد تصديقها وإيداعها الوثائق المصدقة في الخامس عشر من سبتمبر ١٩٤٧م ، حيث نصت المادة ٢٣ على : " تخلى إيطاليا عن جميع حقوقها وملكيتها للأراضي التي تملكها في أفريقيا " ، وبالطبع منها ليبيا .

وتزامناً مع هذه الاجتماعات ، وحرصاً على القضية الليبية أرسلت جامعة الدول العربية وبعض الدول الأخرى مذكرات تثبت فيها أحقية ليبيا في الاستقلال وضرورة وحدتها التي تحتمها عوامل كثيرة منها الاقتصادية والاجتماعية واللغوية والجغرافية ، كما أثيرت قضية ليبيا في مؤتمر ملوك ورؤساء الدول العربية المنعقد في انشاص ١٩٤٦م، ، والذين أصدروا توصياتهم إلى الجامعة العربية لكي تعمل

على مساعدة ليبيا في مساعيها التحررية . وفي اجتماع جامعة الدول العربية بأنشاص عام ١٩٤٦م ، وبعد مناقشة طويلة حول تطورات القضية ، قرر مجلس الجامعة إرسال مذكرة إلى الدول المشتركة في مؤتمر الصلح مع إيطاليا للمطالبة بحق أهالي ليبيا في الوحدة والاستقلال وحقهم في اختيار نظام الحكم الذي يرتضونه لأنفسهم ، وتنفيذاً لهذا القرار وجهت الأمانة العامة إلى جميع الدول التي اشتركت في مؤتمر الصلح مع إيطاليا مذكرة رسمية في يوم ١٨ أبريل ١٩٤٦م ، والتى أكدت على : أن أية فكرة ترمي إلى تقسيم هذا البلاد إلى مناطق يعهد إلى دول أجنبية بالوصاية عليها ، أو تضم إلى دول مختلفة ستقابل برفض جماعي من الشعب الليبي وبمظاهرات في العالم العربي ، وأن من حق الشعب الليبي استناداً إلى حقوق الإنسان تقرير مصيره ، وإن أي إجراء يرمي إلى تقرير مصير الليبيين ، بدون إعطائهم الفرصة الكاملة لإجراء استفتاء حر تحت إشراف الأمم المتحدة والجامعة العربية سيجد معارضة من شعب ليبيا بكل ما في وسعه من قوة ، وأن أي ادعاء يصدر من الجانب الإيطالي للمطالبة بإعادة الارتباط بين ليبيا وإيطاليا بإقامة أي نوع من أنواع النظام الحكومي سيقابل بالسلاح وبكافة الوسائل الأخرى التي تتوافر لدى الشعب الليبي .

على أية حال ، فإن فشل الدول الأربع – الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفييتي – في الاتفاق على رأي حول الممتلكات الإيطالية السابقة ، أدى إلى أخذ قرار من جانب هذه الدول في جلسة نواب وزراء الخارجية بباريس في أكتوبر ١٩٤٧م بتشكيل لجنة خاصة تضمهم لدراسة أوضاع المستعمرات الإيطالية ، وهي التي عرفت باسم " لجنة الاستفتاء ، حيث وصلت اللجنة إلى ليبيا في ٦ مارس ١٩٤٨م وغادرتها في ٢٠ مايو ١٩٤٨م ، بعد أن قضت أربعين يوماً في منطقة طرابلس وعشرة أيام في فزان وخمسة وعشرين يوماً في برقة ، وقد أجرت مشاورات مع الحكومة الإيطالية ، ولكن لم تستطع اللجنة التوصل إلى قرار موحد ، وقدمت توصيات متناقضة بالرغم من رغبة الشعب العربي الليبي في الاستقلال ، واتخاذ موقفٍ موحدٍ حياله رغم المصالح الإقليمية المتباينة بين أبنائه ، بحيث انتهت

اللجنة وبتأثير من الدول الكبرى ذات المطامع الاستعمارية إلى القول في أحد جوانب توصياتها ، إلى أنه عطفاً على فقر البلاد وشح مواردها فإنها لا تستطيع تولي أمر نفسها ، ولذلك لم تكن مهيأة للاستقلال . ولما تلقى وكلاء الوزراء تقرير لجنة التحقيق وبعد أن استمعوا إلى وجهات النظر التي أبدتها الحكومات الأخرى ذات المصالح ، ووضعوا توصيات لحل مشكلة المستعمرات الإيطالية تقدموا بها إلى مجلس وزراء الخارجية ، كان وكلاء الوزراء يميلون إلى وضع ليبيا تحت وصاية دولة أو دولتين ، وكان النزاع بين الاتحاد السوفييتي والكتلة الغربية قد بلغ من الشدة حداً كبيراً أثر على آراء الدول الأربع حول مستقبل المستعمرات الإيطالية . فالاتحاد السوفييتي الذي تخلى عن تأييده لوصاية إيطالية ، عاد إلى المطالبة بالوصاية الجماعية ، التي كانت قد تقدمت بها الولايات ورفضها الاتحاد السوفييتي ، وكانت بريطانيا وفرنسا من قبل تحبذان وصاية جماعية ، ولكنهما رفضتا الاقتراح السوفيتي . وبذلك ، بدا واضحاً أن ليس ثمة أساس مشترك للعمل النهائي ، فخولت القضية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة تنفيذاً لشرط ورد في معاهدة الصلح ينص على تفويضها بأن يكون لها الحكم الأخير . وكان اجتماع الجمعية العامة سينعقد في ١٥ سبتمبر ١٩٤٨

وأدرجت القضية الليبية في جدول أعمال الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة في سبتمبر من عام ١٩٤٨م ، ولكنها لم تناقش قبل أبريل عام ١٩٤٩م عندما أحيلت إلى اللجنة المختصة بقضايا الأمن والسياسة ، فشكلت لجنة فرعية لسماع وجهات نظر جميع الأطراف المعنية ، بيد أن هذه اللجنة لم تستطع ، بعد استطلاع الآراء الاتفاق في مداولاتها ، وفي هذه الأثناء نشرت بريطانيا وإيطاليا مشروع " بيفن – سيفورزا " الخاص بليبيا في ١٠ مايو ١٩٤٩م . وكان بيفن وسيفورزا وزيري خارجية المملكة المتحدة وإيطاليا ، وكان مشروعهما ينطوي أساساً على وصاية إيطالية على طرابلس ووصاية بريطانية على برقة ووصاية فرنسية على فزان بشرط ألا يكون هناك اعتراض على ضم هذه الأقاليم في ليبيا المتحدة في المستقبل ، كما تقرر منح ليبيا الاستقلال بعد عشر سنوات من تاريخ الموافقة على هذا القرار

شريطة أن تقر الجمعية العامة صلاحية هذا الإجراء ، والحقيقة أن هذا المشروع كان مخططا استعماريا من قبل هذه الدول تجاه ليبيا .

وبالفعل بدأ هذا المخطط بأخذ صورة الجدية عندما نوقش مشروع " بيفن – سفرزا " فى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها المنعقدة فى المدة من ٢٠ سبتمبر إلى ١٠ ديسمبر عام ١٩٤٩م . وهذا المشروع كان أخطر ما واجه الشعب العربى الليبى لأنه كان يستهدف السيطرة على ليبيا باسم مجتمع الدول ممثلاً فى هيئة الأمم المتحدة ، أى استعمارا يستند إلى الشرعية الدولية ، ولكن نضال الشعب الليبى مؤيدا بالدول العربية أحبط هذا المشروع الاستعمارى ، وقد تتابعت مجهودات الليبيين فى الداخل والخارج من أجل إبعاد السيطرة الاستعمارية ، وإنهاء حكم الإدارتين البريطانية والفرنسية ، ومحاربة عودة الطليان إلى البلاد ، ومن أجل الوحدة الوطنية والانضمام إلى جامعة الدول العربية . وقد توجت هذه المجهودات بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢١ نوفمبر عام ١٩٤٩م بإقرار حق ليبيا الموحدة فى الحصول على استقلالها ، وإنهاء حكم الإدارتين الإنجليزية والفرنسية ، وتسليم الليبيين حكم وطنهم فى موعد لا يتجاوز أول يناير عام ١٩٥٢م ، حيث وافقت الجمعية العامة بأغلبية خمسين صوتاً ، وامتناع ٦ أعضاء عن التصويت على ذلك . كما أوصت بسرعة انعقاد الجمعية التأسيسية التي تمثل شعب ليبيا تمثيلاً صادقاً على أن يتم ذلك قبل أول يناير عام ١٩٥١م ، وعلى أن تشكل الجمعية التأسيسية حكومة ليبية مؤقتة في موعد أقصاه أول أبريل من عام ١٩٥١م ، وأن تنقل الدول الحاكمة السلطة إلى الحكومة المؤقتة في موعد أقصاه أول يناير عام ١٩٥٢م ،

وفي ٢٤ مارس ١٩٥١م تألفت لجنة ثلاثية تمثل الولايات الثلاث برئاسة رئيس الجمعية مفتي الديار الليبية لمباحثة الملك في بنغازي بشأن تأليف الحكومة المؤقتة ، وفي ٢٩ مارس سنة ١٩٥١م بحثت الجمعية تقرير اللجنة الثلاثية ، اتخذت بإجماع قرار بتأليف حكومة اتحادية مؤقتة ، وهكذا أصبحت الحكومة الاتحادية المؤقتة والحكومات الإقليمية الثلاث مستعدة للاضطلاع بمسؤولياتها ،

وفي ١٢ أكتوبر عام ١٩٥١م نقلت إليها السلطة كاملة باستثناء ما يتعلق بالشؤون المالية والخارجية والدفاع ، فنقلت السلطات المالية في ١٥ ديسمبر عام ١٩٥١م إلى السلطات الليبية . وبالفعل أعلن استقلال ليبيا فى ٢٤ ديسمبر عام ١٩٥١م باسم المملكة الليبية المتحدة ، وأعلن اسم الملك إدريس الأول بصفة رسمية بقصر المنارة بمدينة بنغازي أمام أعضاء الوزارة المؤقتة ومندوب الأمم المتحدة في ليبيا والممثلين الدبلوماسيين للدول الأجنبية .

ثانيا : استقلال تونس .

رفضت غالبية القبائل التونسية الغزو الفرنسي ، وبادرت إلى المقاومة المسلحة رغم تخاذل السلطة التونسية وضعف مقاومة المدن باستثناء صفاقس وقابس ، حيث كانت هذه المقاومة ذات نزعة دينية ، ولكن ضعف الإمكانيات من أسلحة وعتاد وصعوبة التنسيق بين المقاومين وتشتتهم الجغرافي حال دون تواصل هذه المقاومة ، ومع ذلك ظلت المقاومة قائمة في صورة انتفاضات ، وكانت البداية عام ١٩٠٦م بجهة تالة والقصرين في ٢٦ و٢٧ أبريل في صفوف قبائل الفراشيش وذلك نتيجة الإستغلال الإستعمارى ومصادرة الأراضي . وقد قامت السلطات الفرنسية بقمعها بشدة فكان عمر الانتفاضة قصيرا ومداها محدودا .

وجاءت الانتفاضة الثانية فيما عرف بأحداث الزلاج ، وذلك على إثر اجتياح الإيطاليين ليبيا عام ١٩١١م حيث تولد لدى التونسيون شعورا بالغبن ، إذ عدوا هذا الغزو بمثابة حرب صليبية جديدة ضد بلاد الإسلام . أما الأسباب المباشرة لقيام أحداث الزلاج فهى محاولة بلدية تونس تسجيل مقبرة لتكون ملكا بلديا ، وهى في الأصل كانت وقفا . لذلك وقعت المظاهرات ، والتى أذكى لهيبها تدخل الإيطاليين لمساندة القوات الفرنسية . حيث وقع العديد من القتلى والجرحى وتم إيقاف أكثر من ٨٠٠ تونسي أودعوا السجون ، كما أصدرت السلطات قوانين استثنائية طالت الصحافة وحرية التعبير .

وتعد انتفاضة الجنوب الشرقى خلال عامى ١٩١٥-١٩١٦م من أهم الانتفاضات ضد الوجود الفرنسى بتونس ، حيث كانت للحرب العالمية الأولى آثارا

مباشرة على البلاد التونسية ، فقد تم تجنيد أكثر من ٧٠ ألف تونسي في هذه الحرب . كما لعبت الدولة العثمانية وألمانيا دورا عبر إرسالها منشورات تحض فيها التونسيين على العصيان والثورة ، لتخلق بذلك جبهة داخلية لفرنسا فغذت بذلك انتفاضة قبائل الجنوب الشرقي ، حيث قام الثوار بالتحالف مع القائد الليبي خليفة بن عسكر الثائر ضد الإيطاليين ، وقاموا بمهاجمة التجمعات العسكرية الفرنسية المتمركزة بالجنوب ، وكانت أبرز المعارك : معركة الذهيبة وأم السويق في عام ١٩١٥ م ، ومعركة الذهيبة ورمادة في عام ١٩١٦ م .

وخلال عامى ١٩٤٣- ١٩٤٤م وقعت انتفاضة المرازيق ، وذلك حينما احتلت قوات المحور الجنوب التونسي تزامنا مع الإنزال العسكرى للحلفاء على السواحل الشمال الإفريقية في ٨ نوفمبر ١٩٤٢م ، لذلك حاولت قوات الاحتلال جر التونسيين للحرب بجانبها وهو مارفضه الجنود المرازيق ، فقرر الفرنسيون معاقبتهم حيث كان هؤلاء الجنود قد لجأوا إلى مدينة دوز في ديسمبر ١٩٤٢م ، وبالفعل وقع الصدام في يناير ١٩٤٣م عندما قامت الفرق الفرنسية بالإنتقام من المرازيق عبر القبض على الرجال وزجهم في السجون مما أدى إلى وقوع معارك كان منها ، معركة دوز في ٢٩ مايو ١٩٤٤م ، و معركة غابة تامزرط في ٢٨ يونية ١٩٤٤م وشاركت فيها العديد من النساء وانتصر المقاومون خلالها وكبدوا الفرنسيين قتلى وجرحى ، كما غنموا أسلحة ومؤنا وذخائر ، ومعركة كاف بن عسكر التى وقعت داخل الحدود الليبية عندما لاحقت الجيوش الفرنسية الثوار التونسيين .

على أية حال ، حكمت تونس خلال الحرب العالمية الثانية بواسطة حكومة فيشى الفرنسية والموالية لألمانيا عقب سقوط فرنسا في الحرب عام ١٩٤٠م على يد الألمان ، ومن ثم استخدمت الأراضى التونسية كميدان حرب للقوات الألمانية والإيطالية ضد الحلفاء ، وعندما انتقل مسرح القتال إلى تونس وأدرك المحور قرب انسحابه منها حاول أن يتخذ من الحبيب بورقيبة زعيم الحزب الدستورى الجديد أداة لمواجهة الحلفاء بخصوص وضع تونس السياسى ، فأطلق سراحه من فرنسا ودعته الحكومة الإيطالية إلى روما وطلبت منه أن يستخدم نفوذه لدعوة الشعب التونسى

للتعاون مع المحور ، غير أن الحبيب بورقيبة اشترط استقلال تونس ودعوة مؤتمر دولى للاعتراف به ، وهو مالم تقبله إيطاليا فاكتفى بإصدار بيان في أبريل عام ١٩٤٣م شن فيه حملة على الاستعمار الفرنسى ، وعلى أثر ذلك سمح له بالعودة إلى تونس .

وبعودة تونس مرة ثانية إلى السيطرة الفرنسية عقب هزيمة المحور ، كانت السلطات الفرنسية مصممة على اتخاذ جميع الإجراءات التى أدعى أنها ضرورية لحفظ الأمن بالبلاد ، لذلك اتجه الجنرال " جيرو " القائد الفرنسى إلى الانتقام من محمد المنصف باى لخروجه على طاعة الإقامة العامة الفرنسية بتونس ، حيث قام بخلعه وتولية محمد الأمين باى من الأسرة الحسينية خلفا له على العرش ، ولكن الباى محمد المنصف رفض التوقيع على التنازل عن العرش ، وهو ما جر عليه النفى إلى واحة الأغواط ثم نقل إلى منفاه بفرنسا ، كما اتبع الجنرال جيرو نفس السياسة العدائية مع الحبيب بورقيبة حيث قام بتحديد إقامته .

فى هذا الوقت ، كانت القوى الوطنية الموجودة فى تونس قد تمثلت فى الحزب الدستورى القديم ، والحزب الدستورى الجديد وزعيمه الحبيب بورقيبة ومعاونه صالح بن يوسف ، حيث عمد الحبيب بورقيبة فى هذه الآونة إلى الاستعانة بالدول العربية المستقلة فى المشرق العربى ، خاصة بعد قيام الجامعة العربية وأصبح من الممكن الاعتماد عليها فى قضية استقلال تونس ، وبالفعل انتقل الحبيب بورقيبة إلى القاهرة ، وانضم إلى لجنة تحرير المغرب العربى التى أنشأها عبد الكريم الخطابى ، وقد ساعده هذا على الارتباط بزعامات مغاربية أمثال علال الفاسى المغربى وكريم بلقاسم وأحمد بن بيلا الجزائريان . وعلى الرغم من تولى الحبيب بورقيبة أمانة لجنة تحرير المغرب العربى إلا أنه اختلف فى وجهة النظر مع الأمير عبد الكريم الخطابى حول كيفية الحصول على الاستقلال ، حيث كان الأمير يؤمن باستخدام السلاح لنيل الاستقلال بينما كان الحبيب بورقيبة كان يرى الحلول السياسية سبيلا لذلك ، لذا رأى الحبيب ضرورة العودة إلى تونس والتفاهم مع السلطات الاستعمارية ، فاتصل بالملحق العسكرى الفرنسى بالقاهرة للتشاور حول ذلك .

وفى داخل تونس ، كان نفوذ صالح بن يوسف فى تونس قد ازداد ، حيث تولى قيادة الحزب الحر الدستورى الجديد نيابة عن الحبيب بورقيبة ، واستطاع أن يجمع بين حزبه والحزب الالدستورى القديم واتحاد نقابات العمال التونسية واتحاد الموظفين فى مؤتمر عقد فى أغسطس عام ١٩٤٦م ، وقد صدرت عن المؤتمر قرارات على هيئة ميثاق وطنى أعلن سقوط نظام الحماية الفرنسية ، وأكد على صفة تونس العربية وضرورة انضمامها للجامعة العربية ، كما أعلن صالح بن يوسف والمجتمعون عن مطلب الاستقلال .

على أية حال ، رجع الحبيب بو رقيبة إلى تونس ، حيث أعد له صالح بن يوسف زميله فى الكفاح والحزب الدستورى الجديد استقبالا حافلا ، وظهر عقب عودته اتجاه فى فرنسا يدعو للتفاهم السياسى مع التونسيين ، والحقيقة أن فرنسا كانت تهدف من وراء ذلك إلى كسب الوقت والتفريق بين الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف الذى كان يدعو إلى الاستقلال . لذلك أعلن وزير الخارجية الفرنسى " روبير شومان " فى ١٠ يونية ١٩٥٠م أن الاستقلال الداخلى هو الغاية التى تسعى إليها فرنسا لتحقيقها لجميع الدول التى ترتبط بها فى ظل الاتحاد الفرنسى أو رابط الحماية . وعلى الرغم من ترحيب الحبيب بورقيبة بذلك إلا أن وقوف المستوطنيين الفرنسيين بتونس ضد هذا الاتجاه جعل الحكومة الفرنسية تصر على ضرورة تطبيق الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية قبل مناقشة المطالب السياسية وأصرت على ضرورة اشتراك المستوطنيين الفرنسيين فى إدارة تونس وبنفس حقوق التونسيين وضرورة تمثيلهم بالمجالس التشريعية والبلدية ، وفرضت أمر رئاسة المقيم العام الفرنسى للمجلس الاستشارى الكبير ، واحتفاظ سكرتير الإقامة بالإشراف على جميع المصالح بالحكومية ، وفى نفس الوقت سمحت للتونسيين باحتلال ثلاثة أرباع الوظائف الصغيرة وثلثى الوظائف المتوسطة ونصف الوظائف العالية . ورغم تعاض ذلك مع شروط بورقيبة للتفاوض مع الفرنسيين وكذلك معارضة ذلك لمطلب الاستقلال الذى طالب به صالح بن يوسف إلا أن الحبيب بورقيبة اعتبر المشروع الفرنسى خطوة تتلوها خطوات . ومع ذلك ، فإن هذه السياسة وجدت من يعارضها ،

وبالتالى فإن الإدارة الفرنسية استغلت ذلك وأعلنت الأحكام العرفية قبضت على الزعماء الوطنيين .

أمام ذلك ، قدم رئيس الوزراء التونسى محمد شنيق فى نوفمبر ١٩٥١م مذكرة للإدارة الفرنسية ضمنها الحد الأدنى للمطالب التونسية ، وردت عليه الحكومة الفرنسية فى ١٥ ديسمبر ١٩٥١م بالرفض لهذه المذكرة مؤكدة على الصلات الأبدية التى تربط تونس بفرنسا ، وأن أى إصلاح تقبله الحكومة الفرنسية يجب أن يبنى على اشتراك المستوطنيين الفرنسيين فى أى نظام سياسى بتونس ، كما أقدمت الحكومة الفرنسية على تعيين مقيما عاما جديدا هو الجنرال " دى هوت تلوك " ، والذى بدأ عمله بأن طلب من الباى إقالة وزارة محمد شنيق .

وإزاء هذا التشدد الذى أبداه المقيم العام الفرنسى الجديد ، عمد الدستوريون إلى مقابلته بتشدد مثله ، فعقدوا مؤتمرا فى يوم ١٧ يناير ١٩٥٢م ، وأعلنوا فيه سقوط نظام الحماية ، وأن المستوطنين سيكونون جالية أجنبية فى ظل الدولة التونسية المستقلة ، لذلك قبض على الزعماء الدستوريين ، وأبعد بورقيبة إلى طبرقة ، ثم إلى جزيرة خالية من السكان قرب ساحل تونس ، ولم يطلق سراحة إلا بعد عامين ونصف . كما ركز المقيم العام على قمع المناطق التى اشتهرت بالتمرد . كل هذا جعل باى تونس يعارض المقيم العام ويرفض إقالة وزارة محمد شنيق ويبعث برسالة استنكار لسياسة المقيم العام إلى رئيس الجمهورية الفرنسى ، غير أنه عاد ورضخ لمطلب إقالة الوزارة بعد أن اعتقل المقيم العام معظم أعضائها ، لأنها جرؤت ورفعت شكوى ضد فرنسا إلى مجلس الأمن ، واختار المقيم العام لرئاسة الوزارة الجديدة صلاح الدين بن باكوش .

على أية حال ، فإن الظروف الخارجية ساعدت المقيم العام الفرنسى على هذه السياسة المتشددة ، حيث رفض مجلس الأمن مناقشة المسألة التونسية فى أبريل ١٩٥٢م ، فضلا عن أن فرنسا تعاقب عليها حكومات يمينية منذ أوائل عام ١٩٥٤م رفضت تقديم أى تنازل للوطنيين . ومع ذلك ، لم تقف هذه السياسة أمام كفاح الوطنيين التونسيين ، والذى تحول إلى كفاح مسلح فى إطار ما عرف بـــ " جيش

التحرير التونسى " ، وقد برزت أعمال هذه القوات فى شكل إلقاء القنابل ، والقيام ببعض الغتيالات الفردية ، وعلى الرغم من أن عدد هذه القوات كان قليلا إلا أنها تمكنت من السيطرة على معظم مناطق الجنوب ، كما شجعت أعمالهم حركة الإضرابات بين العمال والفلاحين .

ومع اشتداد حركة المقاومة التونسية ، حاولت الحكومة الفرنسية أن تهدأ من الأوضاع فى تونس ، حيث اختارت مقيما عاما جديدا هو " فوازار " ، وأصدرت قرارات للأصلاح فى تونس ، غير أن هذا لم يدخل على التونسيين ، فضلا عن تعقد الموقف بعد أن أقدم المستوطنون على عمليات اغتيالات راح ضحيتها النقابى التونسى الكبير " فرحات حشاد " ، خاصة مع تستر سلطات الاحتلال الفرنسى على هذه الجرائم ، وهو ما أدى إلى إصرار العناصر الوطنية على موقفها .

وعقب مجىء حكومة " منديز فرانس " إلى السلطة فى فرنسا عملت على تحويل المستعمرات الفرنسية إلى مستعمرات حرة ترتبط بالوطن الأم مع احتفاظها بشخصيتها ، وبحقها فى تصريف شئونها ، ومهدت لذلك بنقل الحبيب بورقيبة إلى الأراضى الفرنسية ، كما قام منديز فرانس برحلة إلى تونس وأعلن أن حكومته وافقت على الحكم الذاتى لتونس ، وأن يتم تحديد العلاقات بين البلدين من خلال المفاوضات السياسية ، واشترطت تشكيل وفد رسمى من تونس لأجل التفاوض . وقد رحب الحبيب بورقيبة بهذا ، وتم تشكيل حكومة طاهر بن عمار واشترك معه فى الحكومة ثلاثة من الدستوريين هم المنجى سليم ومحمد المصمودى وجلولى وجاء بقية أعضاء الوزارة من المحايدين .

على أية حال ، فإن منديز فرانس كان يأمل من وراء ذلك إلى إنهاء حركة المقاومة ، لذلك وجه المقيم العام الجديد " بوييه دى لانور " نداء إلى جميع المقاتلين فى جيش التحرير لتسليم أسلحتهم إلى السلطات الفرنسية ، غير أن ذلك لم يحدث بل اشتد القتال فى سبتمبر عام ١٩٥٤م ، ولذلك اضطرت السلطات الفرنسية فى تونس إلى وضع شروط جديدة لإنهاء القتال خاصة فى ظل اشتعال الثورة الجزائرية فى نفس العام ، وبالفعل أصدرت بلاغا مشتركا مع الحكومة

التونسية فى ١٦ نوفمبر ١٩٥٤م اتفق فيه على أن تسلم الحكومة التونسية تعهدا فرديا لكل مقاتل عند تسليمه سلاحه سواء للسلطات الفرنسية أو التونسية ، وحدد يوم ٩ سبتمبر ١٩٥٤م كآخر ميعاد ، وقد وافق الحبيب بورقيبة والزعماء الدستوريين الذين اتبعوه على هذه الشروط ، بينما اعترض صالح بن يوسف على تسليم القوات قبل الاتفاق على مسألة الاستقلال .

والحقيقة أن صالح بن يوسف كان على حق ، فعند تولى دفع حكومة " إدجار فور " السلطة في فرنسا عقب سقوط حكومة منديز فرانس حاول المستوطنون دفع الحكومة الجديدة إلى التخلى عن سياسة الحكومة السابقة تجاه تونس ، ولكن إدجار فور رفض ذلك ، وأصدر تصريحا مشتركا مع الحبيب بورقيبة يؤكد على تصريح الحكم الذاتى الذى صدر من قبل ، مع النص على احتفاظ فرنسا بشئون الخارجية والدفاع ، وانتهت المفاوضات بعقد اتفاقية ٣ يونية ١٩٥٥م ، وهى الاتفاقية التى منحت تونس الاستقلاتل الداخلى ، والتى نصت على التعاون بين الجانبين في جميع الميادين ، واستمرار تولى فرنسا شئون الدفاع والخارجية والاحتفاظ بامتيازات الفرنسيين المقيمين في تونس ومن الامتيازات للتونسيين المقيمين في فرنسا ، واعترفت باللغة العربية لغة رسمية لتونس مع عدم اعتبار اللغة الفرنسية لغة أجنبية ، ونصت على عدم اتخاذ تشريع يتعلق بالدفاع أو الأمن الداخلى بتونس دون موافقة الطرف الآخر ، وقد كان لهذه الاتفاقية ملاحق خاصة بالتحكيم وبإشراف فرنسا على الواصلات والموانىء والمناجم ، وعلى تسليم سلطات الأمن إلى الإدارة التونسية بعد عام ونصف أو عامين . ولا شك أن هذه المواد كانت تتعارض مع مبدأ السيادة القومية لتونس . كما وقع المفاوضون على أربع اتفاقيات أخرى كانت كلها في صالح فرنسا ، حيث اختصت الأولى بوضعية المستوطنين الفرنسيين في تونس ، والثانية اختصت بالنظام القضائى ، والثالثة اختصت بالجوانب الثقافية ، والرابعة اختصت بالجوانب الاقتصادية بين الجانبين . والحقيقة أن هذه الاتفاقيات كانت نجاحا لفرنسا أكثر منه لصالح تونس ، وقد رأى فيها ذلك الحبيب بورقيبة نفسه ، وأنها مجرد خطوة نحو الاستقلال .

وبالفعل ، فإن هذه القيود سرعان ماتم التخلص منها بسبب عاملين أساسيين هما : اشتداد الخصومة بين بورقيبة وصالح بن يوسف وانقسام الحزب الدستورى على نفسه بعد رفض صالح بن يوسف تسليم جيش التحرير التونسى لأسلحته ومطالبته بالاستقلال الكامل غير المنقوص مما يهدد مصالح فرنسا إذا ما انتصر رأى صالح بن يوسف فتفقد فرنسا حليفها بورقيبة وإمكانية تأثير ذلك على وضع فرنسا في تونس ، وأما العامل الثانى فهو تطور الثورة الجزائرية وازدياد وطأتها على الجيش الفرنسى وبالتالى الحاجة للتفرغ لها ، وبالفعل مهد هذا إلى عقد اتفاق جديد في ٢٠ مارس ١٩٥٦م تم بمقتضاه إلغاء ارتباطات الحماية ونص على استقلال تونس . وعلى أثر ذلك تم انتخاب جمعية تأسيسية في ٢٥ مارس ١٩٥٦م ، حيث نجحت القائمة الوطنية التى كانت برئاسة بورقيبة وكان معظم أعضاءها من الأحرار الدستوريين ، وحصلت على ٨٠ بالمائة من الأصوات . فقدم طاهر بن عمار استقالة وزارته ، وألف الحبيب بورقيبة الوزارة الأولى في العهد الاستقلالى لتونس .

وبمجرد استلام بورقيبة السلطة ، أصدر مجموعة قرارات حد فيها تماما من سلطة الباى ، وجاء بعد ذلك اتهام بورقيبة للباى بأنه يعمل ضد مصلحة البلاد من خلال علاقتى بالعناصر الرجعية ومثيرى الفوضى ، وكان يقصد رجال صالح بن يوسف ورجال العروبة والجهاد الإسلامى ، لذلك أخذت الجمعية التأسيسية قرارا بعزل الأسرة الحسينية وإقامة نظام جمهورى ، واختارت الحبيب بورقيبة رئيسا للدولة مع احتفاظه بمنصب رئاسة الوزراء ، ووافقت الجمعية التأسيسية في ٢٨ مايو ١٩٥٩م على دستور الجمهورية التونسية والذى صدر في أول يولية ١٩٥٩م ، والذى نص على أن تونس دولة مستقلة ، دينها الإسلام ولغتها هى اللغة العربية ونظامها هو النظام الجمهورى .

ثالثا : استقلال المغرب .

لم يكد المحتل الفرنسى والإسبانى يستقر بالمغرب الأقصى " مراكش " حتى وجد مقاومة مسلحة من المغاربة كان أبرزها مقاومة السيد عبد الكريم الخطابى ، والتى أن كانت قد انتهت بفعل المواجهة الشرسة من المحتلين إلا أن رفض

المستعمر استمر من قبل المغاربة منتهجين أسلوبا سياسيا لإنهاء وجوده ، والذى سرعان ماتحول إلى مقاومة مسلحة بجانب الخط السياسى ، حيث عمدت فرنسا عقب نهاية الحرب العالمية الثانية إلى استخدام سياسة الضغط والشدة ضد العناصر الوطنية المغربية ، وكذلك ضد الملك محمد الخامس ، حيث كانت العلاقات قد تأزمت بين الطرفين ، والنتيجة لذلك نمو الحركة الوطنية وتناسى الخلافات ، وأصبح على فرنسا مواجهة حركة وطنية متزايدة تصر على مطلب الاستقلال للمغرب وتحترم الملك ، هذا في الوقت الذى وقف فيه الملك محمد الخامس وقفات وطنية واضحة أمام قوة الضغط الفرنسى . أمام ذلك ، حاولت فرنسا تهدئة الموقف فى المغرب ، حيث تم اختيار الجنرال أريك لابون مقيما عاما جديدا بالمغرب ، وصدرت الأوامر بإطلاق صراح المعتقلين السياسيين ومن بينهم علال الفاسى رئيس حزب الاستقلال ، كما استعدت فرنسا للتقدم بمشروع خاص بالإصلاحات بالمغرب والذى كان يهدف إلى الوصول لمرحلة السيادة المشتركة بين المغرب وفرنسا كخطوة لدخول المغرب إلى نطاق " الاتحاد الفرنسى " .

على أية حال ، فإن هذا المشروع لاقى المعارضة ، أذ وجدت فيه العناصر الوطنية تعطيلا لمطلب الاستقلال ، كما عارضه المستوطنون الذين وجدوا فيه تعطيلا لمصالحهم ، والنتيجة لهذا الاعتراض هى زعزعت مكانة المقيم العام الفرنسى ، لذلك أقدمت الحكومة الفرنسية الجديدة برئاسة " جورج بيدو " على تغيير المقيم العام ، حيث تم تعيين " ألفونس جوان " مقيما عاما جديدا بالمغرب ، والذى كان يتسم بالشدة ، كما أن الحكومة الفرنسية في هذا الوقت كانت قد ضاقت ذرعا بالملك محمد الخامس ولم تكن راضية عن موقفه المؤيد للحركة الوطنية ، والذى برز من خلال زيارته في ٩ أبريل ١٩٤٧م لمنطقة طنجة الواقعة تحت حماية دولية بمعنى أنها لم تكن كغيرها من المناطق التي يسهل دخولها ، فكانت هذه الزيارة من أبرز مظاهر تأييد الملك لموقف شعبه ، كما أنها تعتبر بمثابة تحطيم للحدود المصطنعة وتجاوزا للقوانين الاستعمارية ، فكانت المرة الاولى التي يعلن فيها ملك المغرب عن وحدة أراضي المغرب . لذا عملت في عام ١٩٤٧م على اتخاذ قرار بنقل الأمير عبد

الكريم الخطابى من منفاه بجزيرة ريونيون إلى فرنسا للتأثير على السلطان ، على اعتبار أن الأمير من الشخصيات التى تصلح لتولى الحكم ، غير أن الخطابى أدرك الأمر وتمكن من الهروب من السفينة التى تقله عند عبورها قناة السويس ونزل بالأراضى المصرية ، وبالتالى فوت الفرصة على فرنسا ، وفى نفس الوقت لم يتراجع الملك محمد الخامس عن موقفه الوطنى .

أمام ذلك تقم الجنرال ألفونس جوان بمشروع للإصلاح يتعلق بالإدارة المغربية ، وكان ينص على ضرورة زيادة عدد الوزارات في المغرب ، وكذلك مشروع يتعلق بالمجالس البلدية والقروية ، وإن كان قد نص على أن عدد المقاعد سيقسم بين المغاربة والمستوطنين الفرنسيين وكذلك مجلس الشورى يشتمل على قسم للفرنسيين أعضاء الغرف التجارية والصناعية وقسم ثان للفرنسيين المستوطنين ومن أصحاب المهن الحرة وقسم ثالث للمغاربة ، ومن جانبه رحب الجنرال جوان بإلغاء الحماية ولكن شريطة دخول المغرب " الاتحاد الفرنسى " مثل بقية المستعمرات الفرنسية .

في هذا الوقت حاولت سلطة الاحتلال أن تفرق بينالملك محمد الخامس والحركة الوطنية ، لذلك أقدمت على دعوته إلى فرنسا للتأثير على مكانته بين الوطنيين ، غير أن الملك قبل الدعوة وتباحث مع الحكومة الفرنسية حيث أصر على المطالب الوطنية ، والتى أهمها مطلب الاستقلال للمغرب . ومن جانب آخر ، رفض السلطان التوقيع على الإصلاحات التى تم إعدادها من سلطة الاحتلال ، كما أنه عندما طلب من إدانة رجال حزب الاستقلال على انتقاداتهم لسلطة الاحتلال رفض ، ولما تم تهديده من جانب المقيم العام بالاستقاله من منصبه ، واستخدام سى التهامى الجلاوى باشا مراكش ضده ، قبل الملك توقيع الاستنكار المطلوب وأن كان لم يحدد اسم حزب الاستقلال .

وصل الصدام أقصاه بين الملك والمقيم العام ، خاصة حينما أخذ القائد الجلاوى في التحدث عن الملك بما يسىء ، والتهديد بالزحف من مراكش إلى الرباط على رأس رجاله ، وهو ما دفع الجامعة العربية إلى أن تعضد السلطان ، بل وقامت بعرض قضية المغرب على الأمم المتحدة في عام ١٩٥١م ، ووصل الأمر أقصاه

حينما وجه اتهام صريح للجنرال جوان بأنه يحرض الباشوات ضد الملك ، وهو ماأجبر الحكومة الفرنسية على تغيير الجنرال ألفونس جوان ، وتعيين الجنرال " جيوم " مكانه كمقيم عام لفرنسا بالمغرب . ومع ذلك ، فإن وزارة " جوزيف لانييل " الجديدة في فرنسا لم تكن لتتراجع أمام الحركة الوطنية في المغرب خشية اتهامها بالضعف ، هذا في الوقت الذى كانت فيه الحركة الوطنية بالمغرب قد اشتدت متأثرة بأحداث العالم العربى ، كالثورة المصرية في عام ١٩٥٢م ، ومقتل الزعيم النقابى التونسى الكبير فرحات حشاد ، وخروج المظاهرات بالمغرب في مدينة الدار البيضاء ومواجهتها بعنف من سلطات الحتلال .

أمام ذلك ، قررت سلطة الانتداب التخلص من الملك محمد الخامس ، واستغلت في ذلك سى التهامى الجلاوى ، حيث كان للملك السلطة الزمنية السلطة الدينية بصفته أميرا للمؤمنين ، لذلك بدأ الجلاوى في مهاجمة الملك من الناحية الدينية ، وأخذ في جمع العرائض من الباشوات والقادة بالمغرب ، والتى تطالب بأمير مؤمنين جديد غير محمد الخامس ، وكان الجلاوى قد اتفق مع السلطات الفرنسية على شخصية محمد بن عرفة أحد أعمام الملك محمد الخامس ، وبالفعل أجبرت سلطات الاحتلال الملك على ترك البلاد ، حيث نفى إلى جزيرة كورسيكا ، وأعلن عن تولى محمد بن عرفة ملكا على البلاد . والحقيقة أن هذا الأمر كان ضربة قوية للحركة الوطنية بالمغرب ، وتحدث علال الفاسى من القاهرة في إذاعة صوت العرب فاضحا هذه العملية ، معلنا ولاء كل العناصر الوطنية للملك محمد الخامس ، كما وقفت الحكومات العربية موقف المدافع عن حق المغرب الذى أصبح يتمثل في عودة الملك محمد الخامس للسلطة في بلاده واستقلال المغرب . ومن جانبه ، بدأ محمد بن عرفه حكمه بالتنازل عن سلطته التنفيذية لمجلس الوزراء ، وعن سلطته التشريعية لمجلس معين نصفه من الفرنسيين والنصف الآخر من المغاربة المعينين ، كما تنازل عن حقه في الاعتراض على ما يتم اتخاذه من قرارات تشريعية من هذا المجلس ، كما أنه وقع على مراسيم إنشاء المجالس البلدية والمجالس القروية .

على أية حال ، كان تصرف سلطة الاحتلال تجاه محمد الخامس قد أدى إلى تطور الحركة الوطنية وظهور جيش التحرير المغربى ، حيث بدأت عمليات مسلحة ضد الوجود الفرنسى ، واشتملت على إلقاء قنابل وإطلاق رصاص على المتعاونين مع المحتل ، وكان منها القنبلة التى ألقيت على موكب محمد بن عرفة عند خروجه لصلاة الجمعة ، وقد كانت هذه العملية أكبر تحد يمكن تصوره لسياسة فرنسا الاستعمارية في المغرب ، كما كانت الدار البيضاء مركزا لهذه العمليات ، وكذلك انتشرت عمليات حرق مزارع المستوطنيين الفرنسيين بالمغرب ، وهو ما أدى إلى زيادة خروج المستوطنين من المغرب ، ولم تجد سياسة استخدام الشدة ضد الوطنيين التى اتبعتها السلطات الاستعمارية بالمغرب . كل هذا مهد الطريق أمام الحكومة الفرنسية للتراجع ، هذا على الرغم من أن الحكومة الفرنسية بقيادة منديز فرانس قد تعرضت لمجموعة من الضغوط ، والتى كان منها خشيتها من أن تطبق سياسة منح الحقوق الوطنية التى طبقتها في تونس على المغرب ، فتتهم من قبل العناصر المعارضة لها على أنها تصفى الإمبراطورية الفرنسية .

ومع تطور الأحداث في تونس ونشوب الثورة بالجزائر في عام ١٩٥٤م ، وكذلك تولى " إدجار فور " رئاسة الوزارة في فرنسا ، وقيام المستوطنين الفرنسيين بالمغرب بتكوين منظمات إرهابية للسيطرة على الأوضاع بالمغرب وإحراج الحكومة الفرنسية ، لذلك عينت الحكومة الفرنسية الجنرال جرانفال مقيما عاما جديدا بالمغرب ، حيث ثبت لهذا المقيم العام أن عودة الملك محمد الخامس إلى البلاد المغربية أمر ضرورى ، وأن مطلب الاستقلال مطلب راسخ لدى الحركة الوطنية المغربية ، وأنه من المستحيل استمرار فرنسا على وضعها السابق بالمغرب حتى ولو كان هذا ضد رغبة المستوطنين ، والذين عمد إلى اتخاذ إجراءات ضدهم ، كما نصح حكومة باريس بضرورة عودة الملك محمد الخامس للمغرب .

والحقيقة أن حكومة باريس اقتنعت بذلك خاصة مع تطور الأوضاع بالمغرب ، حيث أقدمت قبائل زيان وزمور في الأطلس الأوسط على مهاجمة المواقع العسكرية الفرنسية وبأسلحة حديثة ، وكان أخشى ماتخشاه فرنسا يومها هو وجود تنسيق بين

رجال القبائل في المغرب والثورة المسلحة في الجزائر ، كما كان جيش التحرير التونسى يقلق الفرنسيين في المنطقة الجنوبية ، هذا فضلا عن سيطرت جيش التحرير المغربى على الأقاليم المغربية الشمالية والوسطى ، كما انفض كثير من رجال القبائل من حول سى التهامى الجلاوى ، لذلك وافقت الحكومة الفرنسية على التراجع عما اتخذته من إجراءات متشددة تجاه الحركة الوطنية المغربية ، كما سلمت بعودة الملك محمد الخامس بعد أن صرح الجنرال جرانفال بضرورة عودته إلى عرش بلاده . وبالفعل تم الاتفاق بين الحكومة الفرنسية والزعماء الوطنيين بالمغرب على عودة محمد الخامس بعد إبعاد محمد بن عرفة ووضع العرش المغربى تحت مجلس وصاية لمدة معينة ، لكى لاتكون عودة الملك محمد الخامس مباشرة للعرش ، وقد تشكل مجلس الوصاية من أربعة لم يكن من بينهم من رجال الحركة الوطنية سوى محمد البكاى ، والحقيقة أن الملك محمد الخامس لم يقبل هذا الأمر وبالتالى ظلت عمليات جيش التحرير مستمرة .

ومع اتساع أعمال جيش التحرير المغربى ، فضلا عن اشتداد الثورة الجزائرية ، لذلك رأت الحكومة الفرنسية إنهاء أزمة المغرب ك تتفرغ للثورة الجزائرية ، خاصة بعد مشاركة سى التهامى الجلاوى للمغاربة في مطلبهم بعودة الملك محمد الخامس إلى العرش ، إذ أعلن في تصريح له في يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٥٥م : " بأنه يشارك الأمة في المطالبة بعودة سلطانها إلى العرش " ، وهو بذلك محا آخر حجة تذرع بها بعض الساسة الفرنسيين لمعارضة عودة الملك محمد الخامس لعرش المغرب ، غير أن الحكومة الفرنسية لم تجرأ على التصريح بعودته مباشرة للعرش ، بل ذكرت بأنه سيترك منفاه ليقيم في نيس بجنوب فرنسا ، فإذا بالمغاربة يتدافعون إليها للترحيب به واستقباله ، وهو ما وضع الحكومة الفرنسية أمام الأمر الواقع ، حيث لم تطل إقامته في نيس سوى ليوم واحد ، ثم توجه لباريس للتفاوض مع الحكومة الفرنسية حول تغيير العلاقات القائمة بين البلدين .

ولم تطل مفاوضات الملك محمد الخامس في باريس لأنه ساير الحكومة الفرنسية إدراكا منه بأن معظم الشروط التى عرضتها فرنسا لاتعدو أن تكون حفاظا

على ماء الوجه ، وعلى هذا الأساس صدر تصريح " لاسل سان كلو " في ٦ نوفمبر ١٩٥٥م ، وفيه يعلن السلطان قبوله لقرارات مجلس الوزراء الفرنسى الصادرة في يوم ٥ نوفمبر ١٩٥٥م ، والتى تشمل المبادىء الآتية : أولا : منح مجلس الوصاية السلطة الكاملة لإدارة المغرب ، ثانيا : تأليف مجلس وزراء يمثل جميع الاتجاهات السياسية والاجتماعية في المغرب ، والمقصود من ذلك مشاركة الإقطاعيين والقواد الذين يسيرون في ركاب السلطة الفرنسية بالمغرب في مجلس الوزراء ، ثالثا : استئناف المفاوضات مع فرنسا لتحديد وضع مراكش كدولة مستقلة مرتبطة بفرنسا برباط دائم من التعاون المتبادل ، رابعا : النص على إقامة ملكية دستورية .

وبذلك عاد الملك محمد الخامس في ظروف أفضل بكثير من التى تركها فيها ، وشرع في تغيير أنظمة البلاد الداخلية ، غير أن تصريح " لاسل سان كلو " لم تقبل به الحركة الوطنية المغربية ، ولم يرضوا عن إسقاط الحماية بديلا ، وعلى ذلك لم يتوقف جيش التحرير المغربى عن عملياته مع عودة الملك كما توقع الفرنسيون ، بل أعلن عن استمرار عملياته مع ولاءه للملك ، وقد أتت هذه السياسة ثمارها حيث أعلنت فرنسا في الثانى من مارس عام ١٩٥٦م أن نظام الحماية في المغرب أصبح غير متناسب مع الظروف القائمة ، وهو ما يعنى تسليما كاملا من جانب فرنسا بمطالب الوطنيين المغاربة وبالتالى يعد استقلالا كاملا للمغرب عن فرنسا .

وعقب إعلان فرنسا استقلال المغرب كان لابد من تحقيق الوحدة المغربية واستئناف المفاوضات مع الاسبان لاستقلال المقاطعات الشمالية الواقعة تحت سلطته ونفوذه ، فطالب الشعب المغربي باسترداد الاراضي االتي تحتلها اسبانيا ، غير أن إسبانيا أعلنت تمسكها بفرض حمايتها على المناطق التي تشملها الإتفاقية الفرنسية الاسبانية الموقعة بينهما عام ١٩١٢م لفرض الحماية على المغرب وتقاسم أراضيه كذلك احتجت لبقائها في مدينتي سبتة ومليلة بأنها عندما استولت عليهما لم تكن المملكة المغربية قد قامت بعد ، لذلك سافر الملك محمد الخامس مع وفد وزاري إلى مدريد لاستئناف المفاوضات مع إسبانيا ، وفي ٥ أبريل عام ١٩٥٦م اعترفت إسبانيا رسميا باستقلال المغرب ، كما وقع في ٧ أبريل الاتفاق الاسباني المغربي

على ذلك ، إلا أنه لم يتضمن حلا لمسألة المدينتين المحتلتين من قبل ، وفي ٢٩ أكتوبر ١٩٥٧م تم إلغاء النظام الدولي الذي كانت خاضعة له منطقة طنجة ووافقت إسبانيا على وضعها تحت السيادة المغربية .

رابعا : استقلال موريتانيا .

شهدت الساحة الموريتانية خلال الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨م هدوءا نسبيا مرده لأسباب منها سياسة الترغيب والترهيب التي اتبعتها فرنسا ، وسياسة فرق تسد وإثارة النعرات بين القبائل إضافة إلى الجفاف الذي ضرب المنطقة في تلك الفترة ، ومع ذلك شهدت الفترة من ١٩١٦ حتى ١٩٢٢م بعض المناوشات تبادل فيها رجال المقاومة والفرنسيون النصر والهزيمة مهددة بذلك الأمن والاستقرار في عموم البلاد ، وقد اعتقد الفرنسيون أن الأمر قد استقر لهم في موريتانيا وأن آخر مرحلة من مراحل المقاومة قد انتهت ، لكن الواقع كان عكس ذلك ، حيث بدأت مرحلة جديدة تتبلور وذلك بظهور محمد تقي الله " وجاهه " ، والذي وصفه الفرنسيون بالمحارب المتميز لتعرف الفترة من ١٩٢٣ وحتى ١٩٢٥ انتعاشا للمقاومة ، ففي ٢٨ نوفمبر ١٩٢٣ قاد وجاهه هجوما مباغتا على فرقة فرنسية في اشريريك بقيادة الملازم بردين كان من نتائجها قتل القائد ومعظم أفراد الفرقة . وقد لاحظ الفرنسيون أن أسلوب هذه المعركة اختلف عن الأساليب السابقة التي اعتادها رجال المقاومة ، كما أنها أظهرت للفرنسيين قدرة رجال المقاومة على المناورة والتخطيط الذي يعتمد عنصر المفاجأة وسرعة التحرك .

ورغبة منه في إحراز آخر نصر قاد وجاهه في ٢٦ مارس ١٩٢٤ هجوما على الفرقة الفرنسية المتمركزة في انواذيبو ، لكن الروح القتالية الانتقامية الفرنسية منعت وجاهه من تحقيق هدفه ، ليعيد الكرة في ٥ مايو ١٩٢٥ في منطقة بوقرن حيث وقعت معركة بين رجال المقاومة والقوات الفرنسية ، وعلى الرغم من الانتصار الذي حققه رجال المقاومة والارتباك المعنوي الذي أصاب الفرنسيين ، فإن المقاومة لا تعوض خسرت ، إذ توفي " وجاهة " متأثرا بالجرح الذي أصابه خلال المعركة . لكن ذلك لم يثن رجال المقاومة عن متابعة عملهم ، ففي ٢٣ أكتوبر ١٩٢٤ عند منطقة

لكديم في وادان هاجم رجال المقاومة فرقة فرنسية ، وبروح قتالية عالية وخلال جولتين تمكن رجال المقاومة من الانتصار . وتعتبر معركة لكديم انتقاما مباشرا من الفرنسيين لاستشهاد المقاوم وجاهه ، خاصة وأن من قادتها أحمد ولد كركوب أحد الأصدقاء المقربين من وجاهه ، كما أن الجماعة التي نفذتها كلهم من تلاميذ الشيخ الولي ولد الشيخ ماء العينين .

وفي ٣ من ابريل ١٩٢٥ كانت معركة الطريفيات ، تلك المعركة التي تعتبر من أشد المعارك التي خاضها الفرنسيون في محاولتهم احتلال شمال إفريقيا بل وإفريقيا كلها ؛ فقد امتازت بأنها أمضت ثلاثة أيام بلياليها لا يستنشق الفرنسيون خلالها سوى دخان المدافع ، كما أن رجال المقاومة كانوا مصرين على قتل ما يرون أنه يعادل قائدهم محمد عبد الله ولد عبد الوهاب الذي استشهد خلال المعركة ، حتى أقسموا على أنفسهم بأن لا يولوا الأدبار ما داموا أحياء حتى يلحقوا بالفرنسيين أكبر هزيمة وهي وإن كانت قد عرفت استشهاد قائد رجال المقاومة ، فإنها قد عرفت أيضا قتل قائد فرقة الجمالة والعديد من أفراد فرقته . وفي يوليو ١٩٢٥ قام محمد المامون شقيق وجاهة بهجوم على فيلق الجمالين المكون أساسا من المجندين الموريتانيين ، فقتل قائد الفيلق وعدد كبير من مجنديه .

عقب ذلك ، شهدت موريتانيا خلال الفترة ١٩٢٥ - ١٩٣٠م هدوءا حذرا تخللته هجمات من هنا وهناك بعضها كان من الممكن أن يصبح خطيرا لو استمر . لكن عام ١٩٣١م كانت مغايرا للأعوام التي سبقته ، فمنذ سبتمبر ١٩٣١م إلى أكتوبر ١٩٣٢م شن رجال المقاومة ١٣ هجوما في كافة أرجاء البلاد ، مما أثار قلق السلطات الفرنسية ، وقد اعترف الفرنسيون أنهم خسروا خلال الفترة من الأول من سبتمبر ١٩٣١ إلى الأول من سبتمبر ١٩٣٢ م ٢٥ بالمائة من ضباطهم و٣٥ بالمائة من ضباط الصف و٢٠ بالمائة من الرماة السنغاليين و١٢ بالمائة من الحرس الموريتانيين . وامتازت بقية هذه المرحلة بظهور عمليات كبيرة فاجأت الفرنسيين الذين تخوفوا من أن تكون بداية لانبعاث جديد ، وازداد الوضع خطورة عندما اتحد أحمد ولد حمادي مع محمد المأمون ولد الشيخ محمد فاضل ولد أعبيدي

. وقد بدأت هذه العمليات بمعركة توجنين في ٧ سبتمبر ١٩٣٢م حيث اشتبك رجال المقاومة بقيادة أحمد ولد حمادي مع حاميتها وكبدتها خسائر فادحة ، وتعتبر عملية توجنين أول حادث خطير بعد ٦ سنوات من الهدوء الحذر منذ معركة الطريفيات .

وبعد إعلان محمد المأمون الحرب المقدسة في الشمال لاحظت السلطات الفرنسية أن تصرفات الأمير سيدي أحمد ولد عيده توحي عن قرب اتخاذ موقف جديد معاد للفرنسيين ، مفسرين ذلك بنقل مخيمه جهة الشمال ، مقتربا من معاقل المقاومة ، فتيقنت من أن ذلك تعبير واضح عن تبني دعوة محمد المأمون للحرب المقدسة ، فأرادت السلطات الفرنسية أن تثنيه عن ذلك ، ليرسل له القائد العام لمنطقة آدرار يطلب منه الاتجاه فورا إلى أطار ، فأدركه الرسول بعد صدور القرار بالقبض عليه ، لكن الأمير قتل الملازم ميسات ومن معه ، ليكون ذلك بداية مطاردة الأمير ، ليلتقي الجمعان عند وديان الخروب حيث دارت معركة ضارية قادها النقيب لكوك بعناد غريب مدفوعا برغبة حب الانتقام وعدم القدرة على تقبل الهزيمة ، لتنتهي المعركة باستشهاد الأمير سيدي أحمد ولد عيده واستسلام بقية مقاتليه ، فمثل ذلك مأساة للموريتانيين ، لكن الشيء الذي لا جدال فيه أن الأمير ولد عيده كان مجاهدا ومقاوما ضد الاستعمار الفرنسي يستحق أن يسجل له ذلك بكل فخر واعتزاز ، مثله مثل غيره من من استشهدوا في الميدان أو قادوا المعارك ضد المستعمر سواء هزموه أو كبدوه خسائر أو هددوا أمنه ، فهذا كله انجاز يذكر لصاحبه ويشكر عليه .

بيد أن استشهاد الأمير ولد عيده لم يكن يعني غياب الخطر بل العكس ، فقد ازدادت الأوضاع تفاقما والنفق الموريتاني ظلمة ، فالوضع العسكري الفرنسي مضطرب ، فلم يعد عند الفرنسيين ما يقابلوا به هجوما انتقاميا منتظرا ، لأن هجانة أطار تمت إعادة تنظيمها بعد هزيمة توجنين بصعوبة ، كما أنه لم يعد مأمونا الاعتماد على أنصار الأمير ولد عيده وأقاربه بعد حادثة وديان الخروب ، أما هجانة شنقيط ، فقد فقدت عنصر المناورة وسرعة التحرك بسبب إجهاد الجمال في عملية تعقب الأمير ولد عيده ، فأصبحت قوة دفاعية أكثر منها هجومية .

ورغم الإجراءات التي اتخذتها السلطات الفرنسية تحسبا لردة فعل رجال المقاومة ، فإن ذلك لم يمنع من وقوع بعض الهجمات ، ففي ١٨ أغسطس ١٩٣٢م هاجم رجال المقاومة فرقة هجانة الترارزة في منطقة أم التونسي ، ليتم القضاء نهائيا على الفرقة وقتل قائدها . وقد أحدثت هذه العملية دويا كبيرا في العاصمة الفرنسية . وتحت تأثير الهزيمة حصلت السلطات الفرنسية على معلومة تخبر عن تجمع رجال المقاومة في بلدة ميجيك بالقرب من كدية الجل ، فأرادت أن تستثمر ذلك الخبر وتنتقم لهزيمة أم التونسي ، ليكون ذلك في ٣١ يناير ١٩٣٣م استشهد خلاله المقاوم المجاهد أعلي ولد مياره . وكانت هذه المعركة فاتحة عهد جديد . نهاية الاشتباك المباشر بين رجال المقاومة والقوات الفرنسية ، وبداية إعلان القبائل المناهضة للاستعمار الفرنسي المكاتبة للإدارة الاستعمارية ليسدل الستار على آخر مظاهر المقاومة الوطنية .

لم تتوقّف المعارك إلاّ عام ١٩٣٤م بعدما أصيب الثّوّار بخسائر فادحة ونتيجة الجفاف الّذي ضرب مناطقهم ، وتمكّن الكفاح الشّعبي المسلّح من التّصدّي للمستعمر وإلحاق خسائر جسيمة بين صفوفه على مستوى الأفراد والمعدّات وقد تمكّنت المقاومة المسلّحة من تأخير احتلال الفرنسيّين للبلاد حتّى عام ١٩٣٤م إذ استطاع الفرنسيّون إخضاع موريتانيا والمغرب بعد إنهاء عمليات الكفاح المسلّح والّتي جاءت كما نقل عن المصادر الفرنسية بفعل الجفاف أكثر ممّا هو بالسّلاح .

ولم تكد الحرب العالمية الثانية تضع أوزارها حتّى نشطت حركات التّحرّر في المستعمرات الفرنسية بغرب إفريقيا ومنها موريتانيا ، وتحت الضّغط الّذي واجهته فرنسا لزيادة المشاركات الشّعبية في حكم بلدانها عقد مؤتمر "برازافيل" عام ١٩٤٤م وكان من نتائجه أن أعطى حقّ الإنتخابات للموريتانيّين عام ١٩٤٦ وفاز بها مواطن موريتاني يدعى " حرمه العلوي" وأصبح نائبا لبلاده في المجلس الفرنسي وكانت هذه الإنتخابات هي الشّرارة الّتي أوقدت الحركة الوطنية الموريتانية ، ولذلك تشكّل حزبان هما "حزب الإتّحاد الدّيموقراطي" و"حزب منظّمة الشّباب" وانحصرت مطالبهما بالإستقلال المباشر والحرّيّة المطلقة ، كما نجحت الحركة الوطنية في

توحيد الحزبين في حزب واحد هو "حزب التّفاهم الموريتاني" عام ١٩٤٨م لكن لم يلبث أن انقسم وكوّن حزبين هما "حزب التّفاهم الموريتاني" وزعيمه " أحمد بن حرمة بن بابانا " و" الحزب التّقدّمي " وزعيمه " المختار أنجاي " ، وقد فاز هذ الأخير في انتخابات ١٩٥١ و١٩٥٦م ، وفي عام ١٩٥٨م تقرّر دمج الحزبين في حزب " التّجمّع الموريتاني " الّذي دعا للإستقلال ، كما نشأ " حزب النّهضة " ويدعو لاستقلال موريتانيا وانضمامها إلى الوطن الأم المغرب ، واعتبار موريتانيا جزء لا يتجزّأ من المغرب ، وقد تشكّل بعد استقلال المغرب عام ١٩٥٦، وأنشأ جيش التّحرير الموريتاني لكنّه فشل في تحقيق شيء .

عُقد مؤتمر فى باماكو بمالي يضمّ ممثّلي أقاليم إفريقيا الغربية وكان من مقرّراته ضرورة اعتراف فرنسا بحقّ تقرير المصير خشية اندلاع حركات المقاومة في هذه الأقاليم على شكل ثورة كما حدث في الجزائر ، وأصدر رئيس وزراء فرنسا " جي موليه " قانون الإصلاح الإداري عام ١٩٥٧م . وفي يناير ١٩٥٨م تشكّلت لجنة الإئتلاف من ممثّلي الهيئات الرّئيسية في البلاد ، ودعا " المختار ولد داده " جميع الأعضاء إلى عقد مؤتمر عام في مدينة " إلاك " وتمّ عقده في مايو ١٩٥٨م وافتتحه بخطاب أكّد فيه على ضرورة الخروج من واقع التّمزّق السّياسي وتمخّض عن المؤتمرات توحيد الكتل السّياسية وهنا ظهر " حزب التّجمّع الدّيموقراطي " .

وعند مجيء " شارل ديجول " عام ١٩٥٨م حدث تطوّر مهمّ نحو منح موريتانيا حكما ذاتيا حيث تمّ إجراء استفتاء في الأقاليم التّابعة لفرنسا يخيّر السّكّان بين البقاء ضمن نظام مرن جديد " مجموعة الشّعوب الفرنسية " أو الإستقلال التّام ، وقد اختارت الأغلبية في المجلس الوطني الموريتاني البقاء في هذه المجموعة رغم المعارضة . وقد أصبحت موريتانيا بعد الإستفتاء دولة مستقلّة ذاتيا وأصبح " المختار ولد داده " بوصفه رئيسا لحكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية عضوا في المجلس التنفيذي للجماعة الفرنسية ، ومثلت البلاد في مجلس الجماعة الفرنسية بثلاثة أعضاء موريتانيّين ، وفي ٢٢ مارس ١٩٥٩م تمّ في العاصمة نواكشوط التّصديق على الدّستور الموريتاني الّذي تمّت صياغته بإشراف من "

المختار ولد داده " الّذي أقرّ أنّ دين الدّولة والشّعب هو الإسلام وأنّ اللّغة العربية هي اللّغة الوطنية ، كما نصّ على شعار الدّولة هو الشّرف والإخاء والمساواة والعلم أخضر فيه هلال ونجمة ذهبية ، وفي١٧ مايو ١٩٥٩م أسفرت هيمنة " حزب التّجمّع الدّموقراطي " عن اختيار الجمعية الوطنية " المختار ولد داده " في يونية ١٩٥٩م وزيرا ومنحته حقّ التّفاوض مع الفرنسيّين حول الإستقلال التّام ، وعلى الرّغم من تضييقه على " حزب النّهضة " المطالب بالإنضمام إلى المغرب فإنّه اصطدم بحزبين جديدين هما " حزب الإتّحاد الوطني الموريتاني " الّذي يعدّ فرعا من " حزب الإتّحاد الإفريقي " لكنّ هذا الحزب كان ضعيفا ، والحزب الآخر هو " حزب اتّحاد الإشتراكيّين المسلمين الموريتانيّين " بزعامة " أحمد سالم بن بيوط " و" أحمد بن كركوب " و" سيدي بن عباس " فقد تأسّس في ٢٥ فبراير ١٩٦٠م الّذي كان له أهداف مطابقة لولد داده ، لكن كان تحت قيادته مجموعة من العسكريّين الفرنسيّين المتقاعدين والمعروفين بتأييدهم للمشروع الصّحراوي والّذي جاء بسبب خشيتهم من امتداد نفوذ الثّورة الجزائرية للصّحراء ومطالب المغرب في موريتانيا .

منذ بداية الستّينات بدأ مبدأ الإستقلال التام وتوجّه " المختار ولد داده " إلى باريس للتّفاوض مع المسؤولين الفرنسيّين وبعد مفاوضات دامت من يولية حتّى أكتوبر ١٩٦٠م تمّ التّوقيع في ١٩ أكتوبر من نفس العام على اتّفاق موريتاني فرنسي يقضي بنقل السّلطات في موريتانيا إلى مسؤولين وطنيّين وإعلان الإستقلال الكامل للبلاد في ٢٨ نوفمبر ١٩٦٠م ، وأُعلن الإستقلال في اليوم المحدّد وأصبحت البلاد تُعرف بالجمهورية الموريتانية الإسلامية وانتقلت العاصمة من "سان لويس" السنغالية إلى نواكشوط الّتي بناها المختار ولد داده في فترة سابقة لتصبح عاصمة البلاد بعد الإستقلال وأصبح هو أوّل رئيس للبلاد .

خامسا : استقلال الجزائر .

رغم المقاومة المسلحة التى انتهجها الجزائريون ضد الاحتلال الفرنسى في البداية ، إلا أن فرنسا تمكنت من القضاء عليها ، ليبدأ الجزائريون في انتهاج الطريق السياسى لطلب الاستقلال من خلال الدور الذى قامت به الأحزاب السياسية

والتى كان أبرزها حزب الشعب بقيادة مصالى الحاج ، والذى كان قد انتابه في عام ١٩٥٣م خلاف داخل الحركة بين مصالي وأنصاره وبين أعضاء اللجنة المركزية حول أسلوب إدارة الحزب وبلغ الشقاق ذروته في دورة انعقاد المؤتمر ٢١ فى ٦ أبريل ١٩٥٣م ، أذ طلب مصالى الحاج سلطات واسعة اعترضت عليها اللجنة المركزية ودعت إلى قيادة جماعية ، وحينذاك عمد مصالى إلى حل اللجنة المركزية غير ان أعضاءها رفضوا الانصياع ، فانشق الحزب إلى شعبتين : الرئيس وأنصاره من جانب ، واللجنة المركزية وانصارها من جانب آخر . وقام كل فريق بعقد مؤتمر له وكلا الجهتين كانتا ترا أنه لم يحن أوان الثورة . وبرز تيار ثالث من انصار المنظمة السرية حاولوا التوفيق بين المصاليين والحركيين ولم يفلحوا فعقدوا مؤتمرا لهم يوم ٢٣ مارس ١٩٥٤م نتج عنه تشكيل اللجنة الثورية للوحدة والعمل يهدف التأليف بين الوطنيين والتمهيد للثورة المسلحة وضمت ٢٢ عضوا وفي ٢٥ يونية ١٩٥٤م عقدت اللجنة الثورية اجتماعا بالعاصمة تحت إشراف مصطفى بن بولعيد أسفر عن انتخاب هيئة تنفيذية ضمن ستة هم : مصطفى بن بولعيد ، ديدوش مراد ، العربي بن مهدي ، كريم بلقاسم ، محمد بوضياف ، رابح بطاط ، إضافة لثلاثة أفراد كانوا بالخارج هم أحمد بن بلة ، وحسين آيت احمد ، محمد خيضر ، وقرروا في اجتماع عقد في يوم ١٠ أكتوبر ١٩٥٤م بالعاصمة تقسيم البلاد إلى خمس ولايات ، وفي يوم ٢٣ أكتوبر ١٩٥٤م اجتمعوا وغيروا اسم اللجنة الثورية إلى اسم جبهة التحرير واختاروا يوم الأثنين الأول من نوفمبر عام ١٩٥٤م تاريخا لتفجير الثورة .

وبالفعل ، انطلقت الرصاصة الأولى للثورة الجزائرية في الاول من نوفمبر ١٩٥٤م بعمليات عسكرية استهدفت مراكز الجيش الفرنسي ومواقعه في أنحاء مختلفة من البلاد وفي وقت واحد ، ومع انطلاق الرصاصة الأولى للثورة ، تم توزيع بيان على الشعب الجزائري يحمل توقيع " الأمانة الوطنية لجبهة التحرير الوطني " وجاء فيه : " أن الهدف من الثورة هو تحقيق الاستقلال الوطني في إطار الشمال الأفريقي وإقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار

المبادىء الإسلامية " ، ودعا البيان جميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية إلى الانضمام إلى الكفاح التحريري ودون أدنى اعتبار آخر.

وقد اشتعلت الثورة في طول البلاد وعرضها في ساعة واحدة ، وانفجرت القنابل في ٦٤ مدينة وقرية في نفس الوقت ، وكانت هذه الخطة من وضع لجنة الثورة ، ونجحت الثورة في الاستيلاء على كميات كبيرة من الأسلة والذخائر من الجنود الفرنسيين ، ومع اشتداد الثورة اضطرت السلطات الفرنسية إلى توزيع قواتها في طول البلاد وعرضها ، هذا فضلا عن قيام الحكومة الفرنسية بتوزيع قواتها بين الجزائر وتونس والمغرب وهو ما أفاد الثورة الجزائرية . وابتداء من منتصف عام ١٩٥٥م قسم جيش التحرير الوطني البلاد إلى خمس مناطق عسكرية وهي : جبل الأوراس وعلى رأسها مصطفى بولعيد ، ومنطقة الشمال القسنطيني وعلى راسها ديدوش مراد ، ومنطقة القبائل الكبرى والصغرى وعلى رأسها كريم بلقاسم ، ومنطقة الجزائر العاصمة وعلى رأسها رابح بيطاط ، ومنطقة وهران وعلى رأسها محمد بوضياف . في هذا الوقت ، أخذت القوات العسكرية جانب التنظيم ، فلم يقتصر الأمر على وجود الفدائيين ، حيث ظهرت وحدات عسكرية منظمة لجيش التحرير الجزائرى كان عماده قدماء المحاربين الذين شاركوا في الحرب العالمية الثانية وفى معارك الهند الصينية ، كما انضم إليهم آلاف الجزائريين الذين فروا بأسلحتهم من وحداتهم الفرنسية .

واستمرت الثورة الجزائرية في ضرب مصالح العدو العسكرية والاقتصادية ، وتحقيق الانتصارات وتمكن جيش التحرير الجزائرى من تحرير أجزاء كثيرة من البلاد ، وعمل على تنظيم الأراضى التى تم تحريرها ، وأقام فيها إدارة حكومية منظمة ، حتى وصل الأمر في أوائل ام ١٩٥٦م إلى إقامة سلطة الدولة الفعلية في مناطق كثيرة في شرق الجزائر ووسطها وغربها ، ومن جانبها عمدت القوات الفرنسية إلى اتباع نوع جديد من الحرب وهو حرب الإبادة والتعذيب والتدمير . فأقدمت على القيام بمجازر انتقامية متسمة بالوحشية في حق السكان والقرى ، مثل مجزرة سكيكدة التي

لا مثيل لها إلا مجزرة ٨ مايو ١٩٤٥م كما انتشرت حملات الاعتقال والسلب والنهب وهتك الأعراض وتنفيذ حكم الإعدام في حوالي ٧ آلاف مواطن، واللجوء إلى الأسلحة المحظورة مثل النبالم ، وإعلان حالة الطوارئ ، كما تم ابتداء من ٣ أبريل ١٩٥٥م استدعاء الاحتياطي من الجنود وقد ادى ذلك إلى مضاعفة تعدد القوات النظامية الذي ارتفع في بضعة أشهر إلى ١٩٠ ألف قبيل نهاية عام ١٩٥٥م .

ومن جانب آخر ، لم تمنع الثورة المسلحة جبهة التحرير الجزائرية من القيام بالاتصالات الدبلوماسية لتدويل القضية الجزائرية ، وإجبار فرنسا على الاعتراف بالسيادة الجزائرية بإلغاء جميع القوانين التى تجعل من الجزائر فرنسية ، فضلا عن السعى لأجل إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإلغاء حالة الطوارىء في البلاد . ومن جانبهم ، فإن الفرنسيين شعروا بخطورة استمرار الثورة الجزائرية على الاقتصاد الفرنسى ، وهو مادفع " جى موليه " إلى نزول انتخابات عام ١٩٥٥م بشعار جديد وهو الاعتراف بالشخصية الجزائرية ، حيث كانت نتيجة رفعة لهذا الشعار هو النجاح في الانتخابات ، حيث شعر الكثير من الفرنسيين بأنهم يخوضون حربا خاسرة تكلفهم الكثير ، وظهر أن قطاعا مهما في الرأى العام الفرنسى قد بدأ يفكر في شرعية حقوق الفرنسيين من عدمه في الجزائر ، فقد عقد الحزب الاشتراكى في عام ١٩٥٥م مؤتمرا في مدينة " ليل " قرر ضرورة وضع نظام جديد في الجزائر يترك لأبناء البلاد حق التشريع وحق التنفيذ ، وطالب الحزب بنظام فيدرالى يجمع بين الجزائر وفرنسا ، وعند إصرار جبهة التحرير الجزائرية على مطلب الاستقلال وافقت الأحزاب الفرنسية على هذا المطلب .

في هذا الوقت ، عمدت فرنسا إلى التصدى للثورة ، وعملت على منع انضمام الشباب الجزائرى للثورة ، ومنعت الشباب الجزائرى من العودة إلى الجزائر خشية انضمامهم للثورة ، ورغبة من فرنسا في منع وصول أية مساعدات للجزائريين ، عمدت إلى إنشاء منطقة محرمة في شرق الجزائر ، والتى تمتد من عنابة في الشمال مع الحدود التونسية حتى الجنوب ، وأقامت خطا من الأسلاك الشائكة لمسافة أربعمائة كيلو متر ، وهو ماعرف " بخط موريس " نسبة إلى وزير الحربية

الفرنسى ، وجاء من بعده " شابان دالماس " ليقرر إخلاء هذه المنطقة من السكان واعتبارها منطقة ضرب للمدفعية ، وقد وجد أهل هذه المنطقة أنفسهم مطوقين بين خط موريس والقوات الفرنسية المرابطة على الحدود التونسية . ومع اشتداد الثورة زار وزير خارجية فرنسا مصر في أوائل عام ١٩٥٦م وتباحث في أمر وقف مصر للمعونة العسكرية التى تقدمها للثورة الجزائرية .

ورغم ذلك ، فإن الثورة استمرت ، ورغبة في التنسيق بين قواتها تم عقد مؤتمر الصومام في ٢٠ أغسطس عام ١٩٥٦م ، والذى تمخض عنه توحيد النظام العسكري والسياسي حيث وضعت رتب عسكرية والعلامات التي ترمز لها ، ووضعت خريطة جديدة للجزائر وفقا لظروف الحرب آنذاك وتحسين مستوى المبادرة ، والتعاون والتنسيق بين مختلف القوى المشاركة في الثورة ، كما وضعت إستراتيجية للعمل المستقبلي للثورة والتي كانت تهدف إلى: إضعاف الجيش الفرنسي ، والإخلال بالوضع في فرنسا إلى أقصى الحدود اقتصاديا واجتماعيا ، ومؤازرة الشعب الجزائري في وجه البطش الاستعماري الفرنسي . واتخذ المؤتمر قراراً بإقامة المجلس الوطني للثورة الجزائرية التي كانت تتكون من ٣٤ عضوا ، ولجنة للتنسيق والعمل تضم خمسة أفراد .

وأمام اشتداد الثورة ، تدخل ملك المغرب والحبيب بو رقيبة تمهيدا للتوسط بين الطرفين وعرضوا عقد مؤتمر يضم قادة وزعماء الثورة الجزائرية ، وتوجه بالفعل خمسة من قادة الثورة الجزائرية إلى الرباط وهم محمد خيضر ، حسين آيت أحمد ، أحمد بن بلة ، محمد بوضياف ، مصطفى الأشرف للتباحث مع ملك المغرب ، ومع استعدادهم للتوجه إلى تونس دبرت فرنسا أمر نزول الطائرة بالجزائر حيث تم القبض عليهم في ٢٢ أكتوبر ١٩٥٦م . والحقيقة أن الحكومة الفرنسية كانت تبذل مجهودها لمنع تدويل قضية الجزائر ، وأصرت على اعتبارها مسألة فرنسية داخلية ، هذا رغم إصرار العديد من الدول على حصول الجزائر على استقلالها ، وهو ما أضطر حكومة " بورجيس مونورى " التى تولت الحكم عقب سقوط حكومة " جى موليه " إلى العمل على وضع قانون جديد للجزائر ، والذى وضع بالفعل ، غير أنه

لاقى الاعتراض من جانب البرلمان الفرنسى ، حيث اعتبره البعض فى صالح الجزائريين ، واعتبره البعض الآخر لايلبى مطامح الجزائريين بالاستقلال ، ورغم سقوط وزارة بورجيس مونورى فى سبتمبر ١٩٥٧م ، إلا أنه تمت الموافقة على القانون فى أواخر عام ١٩٥٨م ، والذى اعتبر الجزائر جزءا مكملا للأراضى الفرنسية ، ونص على ضرورة الوصول بالجزائر إلى مرحلة الحكم الذاتى ، مع الوضع فى الاعتبار حقوق المستوطنين ، وسلطات المقيم العام الفرنسى بالجزائر . ولم ينل هذا القانون القبول من الجزائريين بالطبع .

من جانب آخر ، تطورت الأوضاع فى فرنسا ، ففى الثالث عشر من مايو عام ١٩٥٨م قام المستوطنون بالاستيلاء على دار الحكومة فى مدينة الجزائر ، وانضم لهم بعد ذلك رجال الجيش هناك ، ثم عمدوا إلى تأليف لجان أمن عام فى مختلف أنحاء الجزائر لكى تدير البلاد مستقلة عن حكومة باريس ، وسرعان ما أمتد العصيان إلى كورسيكا ، وباتت فرنسا مهددة بحرب أهلية ، حينئذ رضخ البرلمان لمطالب المستوطنين، وقبل دعوة ديجول إلى الحكم ومنحه سلطات استثنائية ، حيث كان المستوطنون يرمون إلى الأتيان بحكومة قوية تسخر إمكانيات البلاد للقضاء على الثورة الجزائرية ، وكان بعض ضباط الجيش مرتبطين ارتباطات أسرية بالمستوطنين ، واعتقد البعض أن الجيش إذا ما تولى السلطة أصبح أكثر قدرة على تحقيق الوئام بين الجزائريين والسلطة الفرنسية ، كل هذا كان قد اقترن فى فرنسا خلال شهر مايو عام ١٩٥٨م برواج بعض الشائعات التى تتحدث عن أن " فلملان " الذى دعى حينئذ لتولى رئاسة الحكومة ينوى التفاوض مع جبهة التحرير الجزائرية .

ومع اشتداد المواجهة الفرنسية للثورة ، عمدت جبهة التحرير الجزائرية إلى تطوير مواجهتها للاحتلال الفرنسى فأقدمت على نقل العمليات الفدائية إلى أرض فرنسا نفسها ، ثم أقدمت الجبهة على إعلان إنشاء حكومة جزائرية مؤقتة في ١٩ سبتمبر ١٩٥٨م لكى تواصل بدورها الحرب ، وتدير شئون الجزائر وتمثلها ، وقد اعترفت الدول العربية والعديد من الدول الأفريقية والأسيوية بهذه الحكومة . ومنذ ذلك الوقت أصبحت هذه الحكومة هي الممثل الشرعي والناطقة باسم الشعب

والمسؤولة عن قيادة الثورة سياسيا وعسكريا ، وأعلنت في أول بيان لها عن موافقتها على إجراء مفاوضات مع الحكومة الفرنسية شرط الاعتراف المسبق بالشخصية الوطنية الجزائرية .

ومع ذلك ، بلغت حالة القمع من جانب السلطات الفرنسية حدها الأقصى في المدن والأرياف ، وفرضت على الأهالي معسكرات الاعتقال الجماعي في مختلف المناطق اما رد جيش التحرير الجزائري فقد خاض معارك عنيفة ضد الجيش الفرنسي ، واعتمد خطة توزيع القوات على جميع المناطق من أجل إضعاف قوات العدو المهاجمة وتخفيف الضغط على بعض الجبهات ، ولعل ابرز معارك هذه الفترة معركة عنابة ٢٤ يونية ١٩٥٩م ، ومعركة عين زانة ١٤ يونية ١٩٥٩م والتي استهدفت مقام الجنود الفرنسيين ومعركة جيمال في بلاد القبائل ١٩٥٩م .

وعلى الجانب الفرنسى ، فإن شارل ديجول ظل عقب توليه زمام السلطات فى فرنسا صامتا ، وامتنع عن إعطاء أى تصريحات خاصة بالجزائر ، وكان هدفه من وراء ذلك ألا يصبح أداة طيعة فى أيدى من أوصلوه للسلطة ، كما هدف إلى الحصول على موافقة الجمعية الوطنية الفرنسية على هذه السلطات حتى يصبح موقفه دستوريا ويتخذ القرارات باسم فرنسا ، ولم يحاول ديجول خلال هذه الفترة أخذ قرارات ضد المؤيدين للقضاء على الثورة الجزائرية ، لذلك عامل الجزائر فى مشروع دستور الجمهورية الخامسة والذى تقدم به فى سبتمبر عام ١٩٥٩م على أنها جزء من فرنسا ، ودارت عملية الاستفتاء فى الجزائر حول مبدأ الموافقة على الدستور أو رفضه، هذا فى الوقت الذى منح فيه هذا الدستور لأقاليم الاتحاد الفرنسى بأفريقيا الاستوائية حق تقرير المصير فى البقاء مرتبطة بفرنسا من عدمه . هذا وقد حاولت جبهة التحرير منع الجزائريين من التصويت على الدستور ، ولكن المحاولة فشلت ، وتم نشر نتيجة التصويت على أن نسبة ٩٦فى المائة من الجزائريين وافقوا على الدستور ، وبالتالى خصص للجزائريين ٦٦ مقعدا فى مجلس النواب و٣٣ مقعدا فى مجلس الشيوخ ، كما واصل ديجول عملية دمج البلدين حسب مطلب الدستور ، وقد سار رئيس الوزراء " ديبريه " على نفس هذه السياسة ، وقد علق فرحات عباس

على ذلك بقوله : أن الجنرال ديجول يطلب من الجزائريين الذهاب إلى باريس وهم يحملون الرايات البيضاء ويطلبون الأمان ، غير أنهم لايستطيعون ذلك ، لأن هذا سيغضب المقاتلين فى الجبال .

هكذا كانت سياسة ديجول تجاه الجزائر عند توليه السلطة ، غير أنه جاء فى ١٦ سبتمبر ١٩٥٩م ليطرح مشروعا خاصا بالجزائر ، وهو المشروع الذى أعطى الجزائر الحق فى تقرير المصير حتى وإن كان بالانفصال عن فرنسا ، وأن كان قد وضع لهذا المشروع ضمانات جعلته غير مقبول لجبهة التحرير الجزائرية ، فقد اشتمل المشروع على القيام باستفتاء حول مستقبل الجزائر يجرى شريطة مرور أربع سنوات من الهدوء بالبلاد ، وخير الجزائريين بين الانفصال عن فرنسا أو الاندماج والمساواة فى الحقوق والواجبات بين الجزائريين والفرنسيين أم الارتباط فى ظل النظام الاتحادى الفيدرالى وهو الذى يسمح للجزائريين بتشكيل حكومة خالصة منهم ورغم تلويح الصحافة الفرنسية بإمكانية التفاهم مع مصالى الحاج أو الاعتماد على الاستفتاء المباشر تجاه الجزائريين إلا أن الحكومة الجزائرية المؤقتة أعلنوا أن ديجول لم يقدم لهم الأفضل .

وفى الوقت ذاته ، أعلن من أوصلوا ديجول للسلطة عن دهشتهم إزاء ما يقوم به ديجول ، هذا فى الوقت الذى أصبح من الصعب ضغطهم عليه نظرا لسلطاته الدستورية ، ومع ذلك فإن هذا لم يمنع بعض الجنرالات ومنهم " ماسو " من التصريح عن أمكانية عدم رضوخ الجيش لأوامر الحكومة ، ثم أخذت حركة من التمرد تظهر فى الجزائر قادها جورج بيمبيدو ، والتى انتهى الأمر بها إلى محاولة القيام بانقلاب من جانب جورج بومبيدو وأربعة من القادة العسكريين ، والذين أعلنوا أنهم سيستولون على السلطة فى الجزائر وفى فرنسا نفسها ، غير أن هذا لم يوقف ديجول عن سياسته ، بل أعلن أن الجزائر جزائرية ، واتجه للرأى العام الفرنسى لمواجهة هذا الانقلاب ، وأمام تهديد الانقلابيين بغزو فرنسا عن طريق رجال المظلات طالب ديجول الفرنسيين عامة وباريس خاصة بالخروج بسياراتهم وسد الطرق ، كما أعد العدة للقضاء على التمرد والذى انتهى بفرار قادته ومنهم الجنرال "

سالان " ، والجنرال " شال " ، والجنرال " وزيلر " ، والجنرال " جوهر " فى أبريل عام ١٩٦٠م .

على أية حال ، فإن ديجول ومنذ صيف عام ١٩٦٠م أخذ يتحدث عن ضرورة وقف القتال فى الجزائر والوصول إلى صلح الشجعان ، غير أن إصرار ديجول على قصر التفاهم مع الحكومة الجزائرية على أمر وقف إطلاق النار ، فإن ذلك أثر على الوفد الجزائرى الذى زار باريس فى نهاية صيف ١٩٦٠م ، خاصة أنه شعر بعدم إعطاء فرنسا له الصفة السياسية ، ومعاملته معاملة العسكريين رغم أنه كان يمثل حكومة شورية تسيطر على أقاليم واسعة فى الجزائر ، لذلك فشلت مفاوضاتهم مع الحكومة الفرنسية . ورغم هذا الفشل فإن شارل ديجول كان قد ازداد اقتناعا بسياسته نحو الجزائر والداعية إلى حق تقرير المصير حين زار الجزائر فى ١٠ ديسمبر ١٩٦٠م ، وتعرف على ما يحدثه المستوطنون من مذابح هناك ، وظهر أن الاتجاه العام بالجزائر هو صوب الحصول على الاستقلال ، لذلك وافق ديجول فى أوائل عام ١٩٦١م على التباحث مع جبهة التحرير الجزائرية فى الشئون العسكرية والسياسية ، ورغم محاولته التفريق بين الجزائريين بإعلانه إمكانية التفاوض فى نفس الوقت مع مصالى الحاج ، إلا أن تدخل الولايات المتحدة جعله يوافق على بدء المفاوضات مع جبهة التحرير فى " إيفيان " على الحدود السويسرية .

ومع بداية المفاوضات فى إيفيان خلال الفترة الممتدة بين ٢٠ مايو إلى ٢٣ يولية ١٩٦١م ، وهى المعروفة بمفاوضات ايفيان الأولى ظهرت العقبات وبعض الاختلاف فى وجهات النظر ، وهذه العقبات تمثلت فى موضوعات المستوطنين والقواعد العسكرية الفرنسية الموجودة بالجزائر ومسألة الفترة الانتقالية وكذلك مسألة الصحراء الكبرى ، حيث كانت هذه العقبات سببا فى فشل المفاوضات بين الجانبين نظرا لاختلاف المواقف فيما بينهما ، بسبب تمسك فرنسا بفكرة فصل الصحراء والمبالغة في المحافظة على الامتيازات بالجزائر والمطالبة بتجريد جيش التحرير من السلاح وغيرها من المطالب ، ونتيجة لعدم قبول الجزائريين لأنصاف الحلول ، واعتبارهم أن الاعتراف باستقلالهم وسيادتهم هو خطوة أولى فى سبيل التفاهم بين

الجانبين . أمام ذلك وجد ديجول نفسه أمام الاختيار بين أمرين : الأول هو الاستمرار فى الحرب بكل تكلفتها البشرية والاقتصادية ، والثانى أخذ خطوة للأمام والاعتراف بحقوق الجزائريين . وبالفعل أقدم ديجول فى يوم ٥ سبتمبر ١٩٦١م على خطوة جديدة في مسلسل المفاوضات حينما اعترف بالسيادة الجزائرية على الصحراء وبذلك ذللت إلى حد كبير إحدى العقابات الكبرى التي أفشلت مفاوضات إيفيان الأولى ، وهو ما مهد لما عرف بمفاوضات " لى روس " في شهر فبراير ١٩٦٢م ثم كانت الخاتمة في ايفيان الثانية في الشهر الذي تلاه .

وبالفعل تمت التسوية في مفاوضات لي روس من ١١ إلى ١٩ فبراير ١٩٦٢م حيث كانت مفاوضات لي روس صعبة للغاية بالنسبة للوفدين ، غير أن الإجراءات أخذت مجراها بناء على رغبة ديجول ، والذي كان يريد أن يبدوا استقلال الجزائر على أنه منحة من قبل فرنسا ولم ينتزع انتزاعا ، وقد ضمنت بنود الاتفاق ما يلي يحق لمواطني كل من البلدين أن يعيشوا أو يعملوا فى البلد الآخر ، وتعتبر أملاك الفرنسيين الباقين على أرض الجزائر مكفولة ، والاعتراف بسيادة الجزائر على الصحراء ، وأن تتعاون الجزائر وفرنسا في استثمار البترول ، كما تحتفظ فرنسا بمنشآتها الخاصة بالأبحاث النووية بالجزائر ، وأن تتلقى الجزائر مساعدة اقتصادية وتقنية وتبقى ضمن منطقة الفرنك الفرنسى ، هذا مع استمرار التعاون الفنى والتفاني بين البلدين .

وبناء على هذه الاتفاقية ، أجرى الاستفتاء ليقرر الجزائريون في أول يولية ١٩٦٢م مستقبلهم ، حيث بلغت نسبة المؤيدين لاستقلال الجزائر نسبة ٩١ بالمائة ، ونتيجة لذلك ، وتطبيقا لاتفاقية " إيفيان " أعلن استقلال الجزائر في ٣ يولية ١٩٦٢م باسم الجمهورية الجزائرية ، وقد أقر مؤتمر جبهة التحرير الذى عقد في ٢١يولية ١٩٦٢م النظام الرئاسى للجزائر على أساس تسمية الرئيس من الجبهة ، ثم يعرض لاستفتاء عام ، وقد انتخب أخمد بن بيلا رئيسا للجزائر في ٢٥ سبتمبر ١٩٦٣م ، والذى كان قد خرج من السجن عقب عقد اتفاقية إميان ، وليكون أول رئيس للبلاد بعد الاستقلال .

الفصل الخامس

المشرق العربى والاستقلال من الاحتلال الأجنبى

أولا : استقلال وادى النيل والصومال .

ثانيا : استقلال الهلال الخصيب .

ثالثا : استقلال شبه الجزيرة العربية .

تعرض المشرق العربى لهجمة استعمارية منذ القرن التاسع عشر ، لتقع دوله تحت الاحتلال البريطانى والفرنسى والإيطالى ، ليصبح على شعوب المنطقة الكفاح ضد هذا المحتل لنيل الاستقلال ، وهو ما توفر لدول المنطقة فى نهاية الأمر .

أولا : استقلال وادى النيل والصومال .

وقعت مصر والسودان تحت الاحتلال البريطانى فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، كما وقع الصومال تحت احتلال ثلاثى فيما عرف بالصومال البريطانى والفرنسى والإيطالى ، لذلك عمدت شعوب هذه المنطقة إلى مقاومة المحتل طلبا للاستقلال والذى تحقق لشعوبها فى النهاية .

(١) استقلال مصر .

مع نهاية الحرب العالمية الأولى في ١١ نوفمبر ١٩١٨م ، تبلورت الحركة الوطنية فى مصر حول فكرتين أساسيتين هما : إنهاء الاحتلال البريطاني الذى حل بالبلاد المصرية منذ عام ١٨٨٢م ، وإعلان مصر دولة حرة مستقلة ذات سيادة ، لذلك كانت الثورة أمرا ضروريا لنيل هذه المطالب ، والتى اشتعلت بالفعل فيا عرف بثورة عام ١٩١٩م ، والتى دفعت بريطانيا إلى الموافقة على سفر سعد زغلول والوفد المصرى إلى باريس لعرض القضية المصرية على مؤتمر الصلح ، ثم دفعها إلى التفاوض مع هذا الوفد فى لندن ، ولما فشل التفاوض وفى ظل استمرار الثورة عمدت بريطانيا إلى إصدار ما عرف بـ : تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ والذي كان قد نص على : إنهاء الحماية البريطانية على مصر وتكون بذلك مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وإلغاء الأحكام العرفية التي أعلنت في ٢٤ نوفمبر ١٩١٤م ، وتضمنت الفقرتان التاسعة والعاشرة على المبادىء التى ستحكم بها مصر ، والتى كان أهمها إعادة منصب وزير الخارجية والعمل لتحقيق التمثيل السياسى والدبلوماسى لمصر وإنشاء برلمان يتمتع بحق الرقابة على السياسة والإدارة لحكومة مسئولة على الطريقة الدستورية يرجع فيها إلى الشعب المصرى وإلى حين إبرام الاتفاقيات بين الطرفين يكون لانجلترا بعض التحفظات ، وهى تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر ، وحق الدفاع عن مصر ضد أي اعتداءات أو تدخلات خارجية،

وحق حماية المصالح الأجنبية بمصر وحماية الأقليات ، والحق في التصرف في السودان . وبتحليل هذه التحفظات نجد أنها لا تعطى مصر استقلال فعليا ، فهي بررت وجود جيش بريطاني فى مصر ، كما حرمت مصر من تكوين جيش مصرى ، وبررت التدخلات البريطانية في شئون مصر ، بالإضافة إلى أنها كانت تعنى فصل مصر عن السودان ، ومع ذلك لم يكن الاستقلال الذى منح لمصر بمقتضى هذا التصريح استقلالا حقيقيا بما فرضته التحفظات من قيود جعلت الاحتلال وسلطته أمرا واقعا فى ظل المؤسسات الحاكمة الوطنية للبلاد . لذلك ، مرت القضية الوطنية بتطورات مهمة حيث كانت قضية الاستقلال الكامل للبلاد وقضية السودان معروضتان على طاولة البحث بين الجانب المصرى والجانب البريطانى فترة طويلة لأجل الوصول إلى اتفاق بين الطرفين ، وبالفعل تعددت المفاوضات بين الجانبين المصرى والبريطانى منذ بدايتها على عهد سعد زغلول فى عام ١٩٢٤م ، فعقدت مفاوضات سعد زغلول – ماكدونالد ١٩٢٤م ، ومفاوضات عبد الخالق ثروت – تشمبرلين ١٩٢٧– ١٩٢٨م ، ومفاوضات محمد محمود – هندرسون ١٩٢٩م ، و مفاوضات مصطفى النحاس – هندرسون ١٩٣٠م ، وجميعها لم تسفر عن شىء .

وفى عام ١٩٣٦م وصلت المفاوضات بين مصر وبريطانيا على عهد حكومة مصطفى النحاس إلى اتفاق بين الجانبين ، والذى انتهى إلى عقد اتفاقية عام ١٩٣٦م ، والتى ثبت عدم جدواها فألغاها النحاس نفسه فى عام ١٩٥١م . ليتم على أثر ذلك عقد معاهدة ١٩٣٦م ، ومن بنود المعاهدة : انتقال القوات العسكرية البريطانية إلى منطقة قناة السويس ، وفي حالة الحرب تلتزم مصر بتقديم كل التسهيلات والمساعدات للقوات البريطانية ، وحق مصر في المطالبة بإلغاء الامتيازات الأجنبية . وإلغاء جميع الاتفاقيات والوثائق المنافية لأحكام هذه المعاهدة ومنها تصريح ٢٨ فبراير وإرجاع الجيش المصري للسودان والاعتراف بالإدارة المشتركة مع بريطانيا ، وحرية مصر في عقد المعاهدات السياسية مع الدول الأجنبية وتبادل السفراء مع بريطانيا العظمى ، واعترفت بريطانيا بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وأصبح المندوب السامى البريطانى سفيرا لبلاده ، وأتاحت

المعاهدة لمصر التخلص من المحاكم المختلطة فى إطار إلغاء الامتيازات الأجنبية فطبقا للمعاهدة تم عقد مؤتمر مونترو بسويسرا فى ١٢ أبريل ١٩٣٧م بحضور مصر وأثنى عشر دولة وقرر المؤتمر إلغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر ، ودخلت مصر عصبة الأمم فى ٢٦ مايو ١٩٣٧م ، وأصبحت عضوا فى شركة قناة السويس . ورغم ذلك ، فقد استمرت المفاوضات بين الجانبين لأن هذه الاتفاقية لم تحقق الأهداف كاملة . وبالفعل ، عقدت مفاوضات إسماعيل صدقي - بيفن ١٩٤٦م ، وعرضت قضية مصر على مجلس الأمن ١٩٤٧م ، كما جرت مفاوضات بين الجانبين استمرت منذ مارس ١٩٥٠ ولمدة تسع أشهر ، والتى ظهر فيها تشدد الجانب البريطانى تجاه قضية الجلاء ، لذلك قرر النحاس قطع المفاوضات مع البريطانيين وإلغاء معاهدة ١٩٣٦ ، وأعلن عن ذلك بالفعل فى ٨ أكتوبر ١٩٥١م ، وقال كلمته المشهورة : " من أجل مصر وقعت المعاهدة ، ومن أجل مصر أعلن إلغائها " . كما شهدت منطقة السويس عمليات فدائية ضد معسكرات البريطانيين فى منطقة قناة السويس من عام ١٩٥١م

كل هذا دفع البلاد إلى الثورة فى العام ١٩٥٢م ، حيث كانت قضية جلاء المستعمر عن مصر تواجه عدواً قوياً وهو بريطانيا ، بينما كانت الولايات المتحدة تخطط لأخذ دورها فى الشرق الأوسط ، لذلك قامت بدورها فى المفاوضات المصرية البريطانية ، وشارك كرميت روزفلت رجل الاستخبارات الأمريكية فى مصر بدور فعال أثناء المفاوضات فى دفع بريطانيا للموافقة على الجلاء عن مصر. وقد أسفر الدور الأمريكى عن نتائج فعالة ، إذ تبادل الطرفان تقديم عدد من التنازلات ، والتى كان منها الشرط على أن يبقى جزء من القاعدة البريطانية فى القناة صالحاً للاستخدام وتسلمه مصر فوراً لبريطانيا عند حدوث اعتداء على إحدى الدول الداخلة فى معاهدة دفاع مشترك معها من دول الجامعة العربية أو تركيا ، وتضمنت تسهيلات مقدمة لاستخدام الموانئ المصرية ، وأن يستمر الاتفاق سبع سنوات قابلة للمد بموافقة الحكومتين المصرية والبريطانية ، وقد تم عقد المعاهدة ، والتى عرفت بمعاهدة الجلاء بين مصر وبريطانيا فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤م ، وقد نصت على جلاء

القوات البريطانية جلاءاً تاماً عن مصر خلال فترة عشرين شهراً ، ، وبالفعل تم جلاء القوات البريطانية فى ١٨ يونيو عام ١٩٥٦م .

(٢) استقلال السودان .

في ١٩ يناير ١٨٩٩م وقعت الحكومتان المصرية والبريطانية على اتفاقية تقضي بالسيادة المشتركة على السودان الذي سمي بالسودان الإنجليزي المصري . ورغم ذلك فإن واقع الحال كان يقر أن السيطرة الفعلية فى السودان هى للمستعمر البريطانى والذى كان يسيطر على الأوضاع فى مصر ، لدرجة أن فشل ثورة عام ١٩١٩ في مصر غير السلطان لقبه إلى "ملك مصر" بدلا عن " ملك مصر والسودان " في دلالة رمزية على اسقاط مطالباته بالسيادة على السودان بضغط بريطاني . ومع ذلك ، ارتبطت الحركة الوطنية فى السودان بما كان يحدث فى مصر ، فقد كان لثورة عام ١٩١٩م ردة فعل فى السودان ، حيث قامت المظاهرات ضد الوجود البريطانى ، ثم بدأت تظهر التنظيمات السياسية لقيادة الحركة الوطنية السودانية ، وكانت أولى التنظيمات التي تمّ تأسيسها فى السودان هي جمعية الوحدة السودانية بقيادة علي عبد اللطيف ، وهو ضابط في الجيش السوداني ، وتم تشكيل تنظيم جديد باسم جمعية اللواء الأبيض ، الذي كان يهدف إلى طرد البريطانيين من البلاد .

وعندما تم اغتيال السير لي ستاك حاكم عام السودان فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤م في شارع أبو الفدا بالقاهرة عمت المظاهرات مدينة الخرطوم في شهريّ يونيو وأغسطس من من نفس العام ، ولكن تمّ قمعها . وعلى إثر ذلك ، بدأت أزمة بين الحكومة المصرية والبريطانية إذ قررت الثانية مسؤلية الأولى في الحادث وترتب عليها إخراج الجيش المصري من السودان . حيث أمهلت بريطانيا مصر ٢٤ ساعة لسحب قواتها وموظفيها من السودان ، ومما زاد تعقد الوضع هو تضامن عدد من الضباط السودانيين مع المصريين واندلعت في البلاد ما سمي بثورة ٢٤ بقيادة علي عبد اللطيف وآخرون فى الكتيبة الحادية عشرة السودانية ، والتى تم إخمادها وقتل قادتها وأسر علي عبد اللطيف ثم تم نفيه في عام ١٩٢٥م لاحقا إلى مصر وتم طرد الجيش المصري من السودان . وقد دللت أزمة ثورة ٢٤ على أن الوجود المصري

بالسودان لم يكن استعماراً مصرياً بل احتلالاً بريطانياً للسودان . تلتها بعد ذلك ثورة عام ١٩٢٥م ، والتى تم إخمادها ، حيث لم يعد لمصر إلا النفوذ الاسمي الذي يمثله رفع علمها في السودان . خصوصا بعد تكوين قوة دفاع السودان في ١٧ يناير ١٩٢٥م لتحل محل القوات المصرية في الدفاع عن السودان وبعدها انحصر تمثيل مصر في السودان بمكاتب الرى المصرى لإدارة خزان جبل الأولياء وجمع البيانات عن نهر النيل .

عقب ذلك ، مرت فترة سلام طويل ساد منذ عام ١٩٢٤م وحتى عام ١٩٣٦، عندما تمّ توقيع المعاهدة البريطانية – المصرية ، والتي سمحت للمسؤولين المصريين بالعودة ، وكان قد احتجّ السودانيون من المثقفين لعدم التفاوض على مستقبل السودان وعدم استشارتهم . في هذه الأجواء ، تمّ تأسيس مؤتمر الخريجين ، الذي بقي الكيان السوداني السياسي الرئيسي حتى ظهور الأحزاب السياسية السودانية عام ١٩٤٦م ، وقد استلهم قادة مؤتمر الخريجين تجربة المؤتمر الهندى فى البداية ، واقتصر المؤتمر على الأنشطة الاجتماعية والإصلاحية ، إلّا أنّه انتقل تدريجياً إلى عالم السياسة . ورغم رفض الإدارة البريطانية في البداية الاعتراف بالمؤتمر كهيئة تمثيلية للسودانيين ، إلا أنها فعلت ذلك فيما بعد ، آخذين بعين الاعتبار التأييد الواسع الذي يتمتّع به المؤتمر على أرض الواقع .

على أية حال ، فإنه كان هناك اتجاهين داخل المؤتمر – المعتدلون الذين شكلّوا الأغلبية ، والمتطرفون ، حيث مال المعتدلون إلى التعاون مع السُلطات ، في حين اتجه المتطرفون بقيادة إسماعيل الأزهري إلى مصر ، وسرعان ما اكتسب الأزهرى الدعم داخل وخارج المؤتمر . وتمكّن من السيطرة على المؤتمر بدعمٍ من حزب الأشقاء ، أول الأحزاب السياسية السودانية تحت زعامة السيد علي الميرغني ، وهو زعيم الطائفة الدينية الختمية . كما أسّس المعتدلون حزباً خاصاً بهم وهو حزب الأمة بدعمٍ من السيد رحمان المهدى نجل المهدي وزعيم طائفة الأنصار ، بنية التعاون مع البريطانيين إلى جانب السعي للاستقلال ، تحت شعار "السودان للسودانيين" . وإلى جانب الحركة السياسية ، تأثّرت الحركة النقابية السودانية بقيادة

عمّال السكة الحديدية السودانية بالحزب الشيوعي السوداني ، وتمكّنوا من تشكيل اتحاد نقابي كسب الاعتراف الرسمي . كما عُرف المزارعون بنشاطاتهم وشكّلوا نقابة خاصة بهم تحت راية يسارية ، وساهموا كثيراً في النضال ضدّ الاستعمار .

وقد حاولت الإدارة الاستعمارية تقديم نوعٍ من التحول الدستوري الذي من شأنه أن يسمح بمشاركة السودانيين في حكم البلاد ، ولكن بعد فوات الأوان ، حيث تقدم نيوبولد السكرتير الإدارى في السلطة البريطانية بالسودان بمذكرة إلى مجلس الحاكم العام بشأن إشراك السودانيين في الحكم وفي ١٠سبتمبر ١٩٤٢م ، والتى اقترح فيها إنشاء مجلس استشاري لشمال السودان ، يتألف من الحاكم العام و٢٨ سوداني ، والتوسع في إنشاء مجالس مدن بسلطات تنفيذية واستقلال مالي ، وإنشاء مجالس مديريات استشارية ، والتوسع في استخدام السودانيين في الحكومة المركزية ولجان المديريات ، وتسريع احلال السودانيين محل البريطانيين ، وقد أجاز مجلس الحاكم العام تلك التوصيات باعتبارها خطوات نحو الحكم الذاتي وانتقالا من سياسة الوصاية إلى سياسة المشاركة . إلّا أنّ المجلس الاستشارى واجه مقاطعة من قِبل الحركة النقابية القوية والطائفة الختمية ، في حين انضم حزب الأمة وطائفة الأنصار وأيّدوا مجلس الشورى . والمصير ذاته واجه الهيئة التي أطلق عليها الجمعية التشريعية ، التي شملت جنوب السودان ، وهو تغييرٌ من السياسة البريطانية التي سعت في البداية إلى عزل الجنوب .

ومن جانب آخر ، شهدت الأعوام التي سبقت توقيع إتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير ظهور مجموعة سياسية رديكالية- قوامها العمال والطلاب- ضد الوجود الاستعماري في السودان وضد قادة الحركة الوطنية الذين ارتبطت مصالحهم بالحكم الانجليزي المصري. ثم تشير إلى المظاهرات التي قادتها هذه الفعاليات السياسية ضد الحكم الاستعماري . وفي ٤ نوفمبر ١٩٤٥م قام حزب استقلالي آخر وهو الحزب الجمهوري ونشط في توزيع المنشورات وتحريك الجماهير ضد المستعمر. بعدها بدأ الناس يؤمنون بفكرة الكفاح ضد الاستعمار وبدأت حملة الاعتقالات التي طالت رجال المؤتمر والأحزاب فيما بعد .

وفي ١٩يونيو ١٩٤٨م وبعد مشاورات مع بعض المسئولين في شمال السودان أعلن الحاكم العام في السودان عن عمل مجموعة من الإصلاحات لإعطاء شمال السودان الخبرة في الحكم الذاتى وذلك لاتخاذ المتطلبات الأساسية للقرارات المتخذة بشأن الحالة السياسية النهائية للسودان . وفى الوقت نفسه ، استمرت الحكومة المصرية في مطالبة بريطانيا بالانسحاب من السودان فيما بين ١٩٥٠-١٩٥١م . كما استمرت الحركة الوطنية السودانية فى سعيها ، فقد تضمن دستور اتحاد نقابات عمال السودان عام ١٩٥١م بعض الأهداف السياسية التي تمثلت في التصفية الفورية للوجود الاستعماري في السودان بكل اشكاله السياسية والإدارية والعسكرية والاقتصادية ، وذلك لتوفير المناخ الحر المحايد لتقرير المصير ولتشكيل جبهة متحدة لتحرير السودان . وفي أكتوبر ١٩٥١م شجبت الهيئة التشريعية السودانية اتفاقية السيادة المشتركة بين مصر وبريطانيا ومعاهدة ١٩٣٦م ، وقد تم إلغائهما من قبل مصر ، حيث قام مصطفى النحاس بإلغاء معاهدتي ١٩٣٦م و١٨٩٩م من جانب واحد ، ولم تعترف بريطانيا بهذا الإلغاء .

ومن جانبها ، كانت الحركة الوطنية السودانية متأثرة بمثيلتها فى مصر ، وكان قد ظهر تعبير وحدة وادى النيل فى الشارع السودانى كما هو فى الشارع المصرى بمفهوم جديد لا يعيد السودان إلى ما كان عليه قبل الثورة المهدية ، بمعنى استقلال كل من مصر والسودان عن السيطرة البريطانية ومن ثم تحقيق وحدة بين شطرى وادى النيل المستقلين ، ثم ظهرت أحزاب وطنية تتطلع إلى مصر كحزب الأشقاء الذى ضم قيادة مؤتمر الخريجين وحزب الاتحاديين وحزب الأحرار وحزب وحدة وادى النيل فى مقابل حزب الأمة بزعامة عبد الرحمن المهدى المطالب باستقلال السودان عن مصر وبريطانيا ، وظل الوضع قائماً حتى استطاعت الحكومة المصرية بعد ثورة عام ١٩٥٢م الحصول على حق تقرير المصير للسودانيين من بريطانيا بموجب اتفاقية ١٢ فبراير عام ١٩٥٣م ، حيث جرت مفاوضات مصرية – بريطانية حول الوضع في السودان ، والتى انتهت بتوقيع المعاهدة البريطانية المصرية عام ١٩٥٣م ، والتي منحت الحكم الذاتي وحق تقرير المصير للسودانيين

في غضون ثلاث سنوات .

وبالفعل ، عُقدت فيما بعد انتخاباتٌ لاختيار برلمان تمثيلي لحكم السودان في نوفمبر وديسمبر ١٩٥٣م ، وتم تعيين أول حكومة سودانية وذلك في ٩ يناير ١٩٥٤ وكانت في معظمها من الشماليين ،حيث تم تكليف الجمعية التأسيسية بمهمتين أساسيتين : أولاً : تقرير مصير السودان وذلك إما بالارتباط بمصر بأي صورة ما ، وإما استقلال السودان التام عن بريطانيا ومصر. ثانياً : إعداد دستور دائم للسودان وإعداد قانون انتخاب البرلمان السوداني المقبل . وفي ١٩ ديسمبر ١٩٥٥م أعلن البرلمان السودان كدولة مستقلة بعد إجراء الاستفتاء العام . وقد أعلنت جمهورية السودان رسميا في الأول من يناير ١٩٥٦م ، وقد أصبح السودان عضوا في جامعة الدول العربية في ١٩ يناير ١٩٥٦م ، وفي الأمم المتحدة في ١٢ نوفمبر من نفس العام . وعقب الاستقلال ألغى دستو الحكم الذاتي المعمول به آنئذ كما خلى منصب رئيس البلاد بعد إلغاء وظيفة الحاكم العام الاستعماري بإلغاء اتفاقية الحكم الثنائي ، ولذلك تم تعديل دستور الفترة الانتقالية ليوائم فترة ما بعد الاستقلال على أن يعمل به بشكل مؤقت لحين إقرار دستور جديد للبلاد .

وقد بدأت المفاوضات لحل المسألة السودانية بعد الثورة بعدة أشهر وتمخضت عن اتفاقية السودان فى فبراير ١٩٥٣م ، وتمخضت عن تبنى مجلس قيادة الثورة لحق الشعب السودانى فى تقرير مصيره ، ومع استقلال السودان عن بريطانيا . وكانت الاتفاقية خطوة إلى الأمام بوجه عام بالنسبة لاتفاق صدقى – بيفن ، ولا تختلف كثيراً عن الشعارات السائدة وقتذاك فى الشارع المصرى ، وخصوصاً أن الشعب السودانى قد قرر مصيره فعلاً ، وكان الاستقلال عن بريطانيا مقدمة منطقية لتقرير الشعب السودانى لمصيره بالوحدة مع مصر ، واكتسب محمد نجيب تأييداً جارفاً فى السودان ، مما بشر بقيام الوحدة ، إذ كان الشعب السودانى حتى ذلك الوقت مستعداً للانضواء تحت حكم محمد نجيب الذى كان يبدو له بمثابة الضمان الأكيد لحكم ديمقراطى ، غير أن أحداث مارس ١٩٥٤م فى مصر والتى أدت إلى انفراد عبدالناصر بالسلطة وتنحية محمد نجيب أدت إلى أن يتخذ الحزب الاتحادى

إزاء مسألة الوحدة نهجاً يتفق تماماً مع نهج حزب الأمة ، إذ أصبح من المستطاع أن يتخلص إسماعيل الأزهرى رئيس الحزب من الضغط الشعبى فى السودان الداعى للوحدة مع مصر ، فالانتصارات المتتالية للناصرية فى مصر كانت هى مقدمة هزائمها فى السودان . وبدأت الهزائم بمصادرة أسماعيل الأزهرى للصحف الاتحادية ، ثم لجوئه إلى إرسال ضباطه للتدريب فى بريطانيا بدلاً من إرسالهم إلى مصر ، كما رفض استلام ثلاثة أرباع مليون جنيه من مصر لإقامة مشاريع اجتماعية وثقافية وصحية فى السودان . وتتابعت الأحداث بعد ذلك حيث أيد مجلس النواب السودانى فى ١٩ ديسمبر ١٩٥٥م الانفصال عن مصر ، وفى ٢٢ ديسمبر ١٩٥٥م أيد مجلس الشيوخ السودانى هذا الانفصال وفى أول يناير١٩٥٦م أيدت كذلك الجمعية التأسيسية السودانية الانفصال عن مصر .

(٣) استقلال الصومال .

كان الصومال قد قسم إلى صومال إيطالى ، وصومال بريطانى ، وصومال فرنسى ، حيث أخذ الصوماليون في ثلاثينيات القرن العشرين بتكوين أحزاب وجمعيات سياسية ، وكان أهمها حزب رابطة الصومال الكبير ، والذى دعا إلى تحرير الصومال الكبير ، واتخاذ الدين الإسلامى دينا رسميا للدولة واعتبار الصومال جزءا من العالم العربى والإسلامى ، وقد أصبح للحزب فروعا في كل أقاليم الصومال ، كما ظهرت أحزاب أخرى ، كحزب المؤتمر الصومالى ، وحزب سباب حمر ، والحزب الأفريقى ، وحزب البنادر ، والحزب العربى .

ومن جانب آخر ، مرت التطورات بالصومال خلال الحرب العالمية الثنية ، حيث قامت القوات الإيطالية في الثالث من أغسطس ١٩٤٠م بشن هجوم بري على الصومال البريطاني ، وذلك خلال معارك شرق إفريقيا في الحرب العالمية الثانية ، حيث تمكنت القوات الإيطالية من الاستيلاء على مدينة " بربرة " ، وسقط الصومال البريطاني بالكامل في أيدي القوات الإيطالية في السابع عشر من نفس الشهر ، غير أن بريطانيا عادت واسترجعت مستعمرتها بالصومال ووقع أغلب الصومال الإيطالى تحت السيطرة البريطانية .

وفى ظل هذه التطورات ، أرسلت الأمم المتحدة في عام ١٩٤٦م لجنة لمعرفة رغبة الصوماليين ، حيث قابلها الصوماليون بالمظاهرات ، والمطالبة بالاستقلال ووحدة أقاليم الصومال ، وقد تقدم الحاج محمد حسن رئيس حزب وحدة الشباب الصومالى بمطالب بلاده ، والتى تركزت في وضع الصومال تحت وصاية الأمم المتحدة لمدة عشر سنوات ، على أن يتم استقلال الصومال في نهايتها دون قيد أو شرط ، وتم التأكيد على وحدة الأقاليم الصومالية ، وعدم عودة إيطاليا إلى الصومال . ومن جانبها ، استاءت بريطانيا من عدم طلب الصوماليون وصاية بريطانيا عليهم ، لذلك قامت بتسليم منطقة " أوجادين " و " هود " إلى أثيوبيا ، وهو ما أدى إلى ثورة الصوماليين ضد بريطانيا ، حيث واجهت بريطانيا ذلك بالقوة المفرطة . وفى ظل ذلك ، أقدمت الأمم المتحدة في نوفمبر عام ١٩٤٩م على منح إيطاليا حق الوصاية على الصومال الإيطالى ، ولكن تحت رقابة دولية من خلال مجلس استشارى للأمم المتحدة بالصومال ، مشددة بشرط حصول الصومال الإيطالى على الاستقلال التام في غضون عشر سنوات فقط ، في حين بقي الصومال البريطانى محمية بريطانية حتى عام ١٩٦٠م .

وبالرغم من سيطرة إيطاليا على منطقة الصومال الإيطالي بتفويض من الأمم المتحدة ، إلا أن هذه الفترة من الوصاية على الحكم أعطت الصوماليين الخبرات اللازمة والتثقيف السياسي والقدرة على الحكم الذاتي وهي المزايا التي افتقدها الصومال البريطاني الذي كان مقدراً له الوحدة مع الشطر الإيطالي من الصومال لتكوين دولة موحدة . وبالرغم من محاولات المسؤولين عن المستعمرات البريطانية خلال منتصف العقد الخامس من القرن العشرين لإزالة حالة التجاهل التي عانت منها المستعمرات البريطانية في إفريقيا من قبل السلطات الإنجليزية إلا أن جميع تلك المحاولات بائت بالفشل وبقيت المستعمرات البريطانية عامة والصومال البريطاني خاصة في نفس حالة الركود السياسي والاقتصادي والاجتماعي مما كان عاملاً مؤثراً في وجود العديد من العقبات الصعبة التي ظهرت عندما حان الوقت لدمج شطري البلاد في كيان سياسي واحد .

وفي عام ١٩٥٨م ، أقيم في جيبوتي المجاورة ، والتي كانت تعرف باسم الصومال الفرنسي في ذلك الوقت ، استفتاء لتقرير المصير حول الإنضمام إلى دولة الصومال أو البقاء تحت الحماية الفرنسية، وجاءت نتيجة الاستفتاء برغبة الشعب في البقاء تحت الحماية الفرنسية . ويرجع السبب في خروج نتيجة الاستفتاء بهذا الشكل تأييد عشيرة عفار التي تكون غالبية النسيج السكاني لجيبوتي ، للبقاء تحت الحماية الفرنسية وكذلك أصوات السكان الأوروبيين الذين تواجدوا في تلك المنطقة خلال فترة الحماية الفرنسية . أما باقي الأصوات التي صوتت ضد البقاء تحت السيادة الفرنسية فكانت من أبناء الصومال الراغبين في تحقيق وحدة كبرى للأراضي الصومالية المتفرقة وعلى رأسهم "محمود فرح الحربي" رئيس وزراء ونائب رئيس مجلس حكم الصومال الفرنسي ، وهو صومالي الأصل من عشيرة عيسى ، إلا أن حربي قتل بعد الاستفتاء بعامين في حادث تحطم طائرة . ونالت جيبوتي بعد ذلك استقلالها عن فرنسا في عام ١٩٧٧م ، وأصبح حسن جوليد أبتيدون ، وهو صومالي مدعوم من فرنسا، أول رئيس لجمهورية جيبوتي .

وقد جاء إعلان استقلال الصومال البريطانى في السادس والعشرين من يونية ١٩٦٠م ، والذى أعقبه بخمسة أيام استقلال الصومال الإيطالي ، وفي نفس اليوم أعلن رسمياً قيام دولة الصومال الموحدة بشطريها البريطاني والإيطالي وإن كانت بحدود قامت كل من بريطانيا وإيطاليا بترسيمها . وفى عام ١٩٦٠م تم تشكيل أول حكومة صومالية وطنية حيث اختير "عدن عبد الله عثمان دار" أول رئيس للصومال ومعه عبد الرشيد علي شارماركي كأول رئيس للوزراء ، والذي أصبح رئيساً للصومال فيما بعد ، وذلك خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٦٩م ، وفي العشرين من يولية عام ١٩٦١م أقيم اقتراع شعبي حول الدستور الصومالي الجديد والذي وافق عليه الشعب بالإجماع وكانت أول مسودة لهذا الدستور قد وضعت عام ١٩٦٠م .

ثانيا : استقلال الهلال الخصيب .

ثار العرب ضد الدولة العثمانية فيما عرف بالثورة العربية فى العام ١٩١٦م ، والتى نالت التأييد من جانب بريطانيا ، غير أن بريطانيا تآمرت على الشعوب العربية

مع فرنسا وعقدتا ماعرف باتفاقية سايكس – بيكو ، لتقسيم مناطق نفوذ هما فى العراق وبلاد الشام ، وتم لهما ذلك من خلال نظام الانتداب الذى أقرته عصبة الأمم عام ١٩٢٠م ، وليصبح مطلب شعوب المنطقة من بعد هو الاستقلال من هذا المستعمر .

(١) استقلال العراق .

كانت بريطانيا قد دخلت الأراضى العراقية أثناء الحرب العالمية الأولى عندما احتلت البصرة عام ١٩١٥م ثم أتبعت ذلك باستكمال احتلالها للعراق حتى أصبح تحت سيطرتها الكاملة بعد أن تقرر ضم الموصل للسيطرة البريطانية بالاتفاق بين بريطانيا وفرنسا ولتبدأ بعد ذلك حركة مقاومة للاستعمار فى العراق .

(*) ثورة العشرين فى العراق .

بدأت أحداث هذه الثورة فى ٢ يونية عام ١٩٢٠م وظلت حتى أكتوبر من نفس العام وقادها رؤساء العشائر ورجال الدين الشيعة وقادة جمعية حرس الاستقلال ، جيث تعددت أسباب الثورة ، ومنها : ما أصاب العمال العراقيين ورؤساء العشائر من أضرار عقب الحرب العالمية الأولى من تسريح للعمال وإجراءات مست رؤساء العشائر ، فبدأت أحوالهم تتدهور وعم الغضب صفوفهم ، والنظم الضرائبية التى بدأت تطبقها سلطات الاحتلال طبقا للنظم المعمول بها فى الهند ، والتطورات والأحداث التى جرت فى بعض بلدان العالم العربى كثورة ١٩١٩م فى مصر وقرارات مؤتمر سان ريمو فى ٢٥ أبريل ١٩٢٠م الذى أقر السيطرة على العراق ومثلما اعترض السوريون على قراراته اعترض عليها العراقيون أيضاً ، وكذلك الدور الذى لعبته الزعامات الدينية الشيعية الغاضبة من القضاء على استقلالها فى النجف وكربلاء . بينما كان السبب المباشر لاندلاع هذه الثورة قد تمثل فى قيام الحاكم العام البريطانى فى مدينة الرميلة بالقبض على أحد شيوخ العشائر فدخل رجالة بالقوة إلى سراى الحكومة وأطلقوا سراحه بعد قتل الحراس واقتلاع السكك الحديدية شمال الرميلة وجنوبها .

وبداية تطورات الثورة كانت مع بدأ الصدام مع القوات البريطانية وقد أحرز العراقيون انتصارات قوية جعلت البريطانيين يفكرون فى الاستعداد للجلاء عن بعض المناطق العراقية ، ومع الخلافات التى دبت بين العراقيين بدأت الثورة تنحصر فى القرى بعد أن تم إخمادها فى المدن ، ورغم الخسائر التى منى بها العراقيون فى القتلى والجرحى مع عدم توازنها مع خسائر البريطانيين ، فإن هذه الثورة أثبتت قدرة العراقيين على التصدى للبريطانيين وكذلك نضجهم السياسى . والحقيقة أن أسباب فشل الثورة كان قد تعددت : ومنها أن الثورة قد اعتمدت على المشاعر الرافضة للوجود البريطانى دون الاعتماد على التخطيط والتسليح القوى ، وأن تنظيم الثورة قد اعتمد على التركيب العشائرى بكل اختلافاته الأمر الذى جعلها تعمل بشكل انفرادى ، وعدم وجود قوى خارجية تقف بجوار الثورة وتدعمها ، وتفوق السلطات البريطانية فى السلاح الذى حسم المعارك لصالحها ، كما أن الثورة لم تكن شاملة لكل مناطق العراق فقد تخلف الأكراد فى شمال البلاد عن ركب الثورة .

على أية حال ، انتهت الثورة بعد أن تصدت لها القوات البريطانية ورغبة من بريطانيا فى تهدئة الأوضاع بالعراق قامت بتغيير المندوب السامى البريطانى هناك ، إذ أبعدت السيد " ولسن " وأسندت المنصب إلى السير " برسى كوكس " ، وقد استطاع المندوب السامى الجديد تشكيل حكومة عراقية برئاسة عبد الرحمن الكيلانى وهو ما أدى إلى احتواء زعماء الثورة واستسلامها فى النهاية .

(*) إنهاء الانتداب البريطانى على العراق .

مع تولى الملك فيصل حكم العراق فى عام ١٩٢١م راح يسلك طريق الحذر الشديد فى تعامله مع البريطانيين ، وذلك بعدما مر به من أحداث أثناء الثورة العربية وعند اصطدامه بالفرنسيين ، لذلك راح يوفق بين طموحات التيار الوطنى وبين المصالح البريطانية وهو ما كان يجعله يقبل النصائح البريطانية . ولما كان فيصل والعراقيين غير راضين عن نظام الانتداب ، لذلك مضى البحث فى القضية الوطنية مع السلطات البريطانية فى طريق عقد المعاهدات معها .

وكانت معاهدة عام ١٩٢٢م أولى هذه المعاهدات ، فأمام مطالب العراقيين قدمت بريطانيا فى ١٠ أكتوبر ١٩٢٢م إلى وزارة عبد الرحمن النقيب معاهدة اشترطت موافقة المجلس التأسيسى المزمع قيامه عليها ، وقد جاءت نصوص المعاهدة لتتعهد بريطانيا بتقديم المشورة والمساعدة للعراق على أن لا تمس هذه المشورة سيادة العراق القومية ، وأن لا يشمل الدستور المزمع إصداره أى شئ مخالف لنصوص المعاهدة ، وعدم التمييز بين العراقيين وضرورة الحفاظ على حقوق الطوائف فى أمور التعليم ولا سيما التدريس بلغات هذه الطوائف ، هذا مع تمتع الأجانب بفرص متساوية فى مجالت العمل الاقتصادى بالعراق تطبيقاً لسياسة الباب المفتوح ، وأن يصبح العراق قادراً على الدفاع عن نفسه خلال أربع سنوات من خلال ميزانية حكومية ومساعدة بريطانية فنية ، مع سعى بريطانيا لقبول العراق عضوا فى عصبة الأمم فى اقرب فرصة ، وعلى أن تسرى هذه المعاهدة لمدة عشرين عاماً .

والحقيقة أن نصوص هذه الاتفاقية كانت مجحفة للعراق ، فقد حوت قيوداً شديدة على استقلاله والتى تمثلت فى حق المندوب السامى فى الاعتراض على القرارات التى تتعارض مع مصالح بريطانيا ، وفرض على الحكومة العراقية تقديم نسخة من محاضر جلساتها للمندوب السامى ، كما فرض وجود مستشارين بريطانيين جانب الموظفين العراقيين ، وجعلت من بريطانيا وصية على شئون العراق وطوائفه ، وفرضت على واضعى الدستور الاعتراف بالسلطة البريطانية فيه ، كما أرغم العراق على سياسة الباب المفتوح بعد أن تخلص من الامتيازات .

وعقب توقيع المعاهدة جاءت الخطوة التالية لإجراء انتخابات عامة لتشكيل مجلس نيابى كى يضع دستوراً للبلاد وقانون انتخابى ، ولكن بدأت تظهر معارضات داخلية أدت إلى استقالة حكومة عبد الرحمن النقيب ليشكل عبد المحسن السعدون وزارة جديدة فى ٢٠ نوفمبر ١٩٢٢م ، والتى جرت على عهدها الانتخابات النيابية وتكون المجلس النيابى وتمكنت الحكومة من تقليل مدة المعاهدة من ٢٠ سنة إلى أربع سنوات ، ومن ثم بدأت بريطانيا تحث المجلس للتصديق على المعاهدة وإلا

فإنها سوف تتقدم إلى عصبة الأمم للموافقة على صك الانتداب بصورته الأصلية ، وبالفعل نجحت بريطانيا فى دفع المجلس للتصديق على الاتفاقية .

وقد برر البعض الموافقة على الاتفاقية برغبة العراق فى حسم قضية الموصل لصالح العراق ضد تركيا بعصبة الأمم ، واحتياج ذلك إلى مساندة بريطانيا ، ومن جانب آخر ، فإن موافقة المجلس كانت مشروطة بمحافظة بريطانيا على حقوق العراق بالموصل بأجمعها وأن الحكومة البريطانية سوف تعيد النظر فى المعاهدة ، وبالفعل جرت عليها تحسينات طفيفة بمعاهدة ١٩٢٦م ، ومعاهدة ١٩٢٧م . إلا أن ذلك لم يفقد العراقيين الأمل فى تعديلات أوسع فكانت معاهدة عام ١٩٣٠م .

فعقب تأليف نورى السعيد للوزارة فى ٢٣ مارس ١٩٣٠م سعى إلى إيجاد صيغة تفاهم مع الحكومة البريطانية لعقد معاهدة جديدة ، وبالفعل عقدت معاهدة عام ١٩٣٠م والتى جاءت نصوص بنودها كالآتى : قيام تحالف وثيق بين الحكومتين البريطانية والعراقية ، وضرورة التشاور بين الطرفين فى كافة الشئون الخارجية ، وكذلك ضرورة أن يقدم العراق ما فى وسعه من مساعدات لبريطانيا أثناء حالة الحرب ، واتفق على أن تكون مدة المعاهدة ربع قرن أى ٢٥ عام . وعلى الرغم من أن هذه المعاهدة حققت مكاسب للعراق من حيث إنهاء الانتداب ونيل العراق استقلاله وقبوله عضوا بعصبة الأمم ، وتغيير صفة المندوب السامى إلى سفير لبلاده بالعراق ، ولكن المعاهدة كانت فى صالح بريطانيا أكثر من العراق ، ولذلك لاقت معارضة فى المجلس النيابى . ومن تداعيات المعاهدة حدوث حركة الأشوريين الذين استوطنوا العراق أثناء الحرب العالمية الأولى ، وظلوا ينالون الرعاية البريطانية مقابل قيامهم بأعمال الحراسة فى المطارات وغيرها حتى عقد معاهدة ١٩٣٠م ففقدوا هذه الميزة ، لذلك أحدثوا حركتهم وقابلهم القائد العراقى بكر صدقى بكل عنف .

(*) ثورة ١٩٥٨م ونهاية الاحتلال البريطانى للعراق .

تولى الملك غازى الأول فى عام ١٩٣٣م ، حيث كانت شخصية الملك غازى تختلف عن والده ، إذ كان مندفعاً فى سياسته ، وأعلن منذ البداية معارضته لبريطانيا

وانضمامه للوطنين ، وتأييده للقضية الوطنية لبلاده ، وقد شهدت الأوضاع الداخلية بالعراق على عهد الملك غازى عدة تطورات كان أهم مظاهرها : التنافس بين الساسة العراقيين للوصول للحكم ، ونمو طبقة العسكريين بعد إدخال نظام التجنيد الإجبارى فى عام ١٩٣٤م والتحاق كثير من أبناء العراق بالكلية الحربية ومن ثم تخرج ضباط وطنيون أصبح لهم رأى فى الشئون العسكرية والسياسية ، كما برز دور العسكريين فى إخماد ثورات الفرات الأوسط عام ١٩٣٥م وكذلك فى انقلاب بكر صدقى عام ١٩٣٦م عندما فرض على الملك غازى إقالة حكومة ياسين الهاشمى وتكليف حكمت سليمان بتشكيلها . وإن كان عمر الانقلاب قصيراً بعد مقتل زعيم الانقلاب وإقالة وزارة حكمت سليمان وتشكيل حكومة جميل المدفعى .

على أية حال ، أمام أطماع الملك غازى فى الكويت والرفض السعودى تجاهها ، وعلاقة الملك غازى المتوترة مع السلطات البريطانية ، كانت بريطانيا تحاول التخلص من الملك غازى وقد لقى غازى مصرعه فى حادث سيارة فى ٣ ابريل ١٩٣٩م ، وقد تولى الحكم من بعده أبنه الملك فيصل الثانى ، والذى مر عهده بفترتين تاريخيتين ، الأولى : منذ عام ١٩٣٩م وحتى عام ١٩٥٣م وهى الفترة التى خضع خلالها الملك فيصل لوصاية خاله الأمير عبد الإله ، والثانية : منذ عام ١٩٥٣م وحتى عام ١٩٥٨م وهى الفترة التى بلغ فيها سن الرشد وأصبح يحكم دون وصاية .

وخلال الفترة الأولى ظل الأمير عبد الإله ونورى السعيد الذى ترأس الحكومة أكثر من مرة ينفذان المطالب البريطانية ، حتى إذا اندلعت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩م قطعت الحكومة علاقتها بألمانيا تنفيذاً لمطلب بريطانى مما أغضب الوطنيين أمثال رشيد عالى الكيلانى . حيث انقسم العراقيون خلال الحرب بين مؤيد لبريطانيا بزعامة الوصى عبد الإله ونورى السعيد ، ومؤيد لألمانيا أملاً فى تحرير البلاد من البريطانيين وكان على رأسهم رشيد عالى الكيلانى والثوار من الضباط الذين أطلق عليهم المربع الذهبى وهم : صلاح الدين الصباغ وفهمى سعيد ومحمود سليمان وكامل شبيب .

أمام ذلك ، طلبت بريطانيا من وزارة رشيد عالى الكيلانى قطع العلاقات مع إيطاليا ، ولكن الكيلانى رفض ذلك . مما أدى إلى تغيير وزارته وجئ بوزارة طه الهاشمى التى قررت إقصاء الضباط المعروفين بالمربع الذهبى فرفض هؤلاء وتحركت قواتهم فى أبريل ١٩٤١ م مما أدى إلى استقالة حكومة الهاشمى وهروب الوصى على العرش ونورى السعيد للأردن . وهنا تحركت انجلترا لإعادة سلطة الوصى والقضاء على الانقلاب حيث نجحت فى ذلك بعد أن فتح البريطانيون النار على العراقيين من قاعدة الحبانية فى مايو عام ١٩٤١م . وذلك على أثر رفض رشيد عالى الكيلانى مطالب بريطانية خاصة بالحرب حيث انتصرت القوات البريطانية وهرب رشيد الكيلانى إلى ألمانيا مع أعوانه وعاد الوصى على العرش إلى البلاد وتشكلت وزارة برئاسة نورى السعيد ، وعادت بريطانيا للسيطرة والتدخل فى شئون العراق .

وفى السنوات التى تلت الحرب العالمية الثانية شهد العراق تطورات مهمة كان منها توالى عدد كبير من الوزارات على الحكم بالعراق ، كما سمح فى عام ١٩٤٦م بتأليف الأحزاب والجمعيات السياسية بعد أن خففت بريطانيا قبضتها على العراقيين ، وبالتالى ظهر حزب الاستقلال وحزب الأحرار وحزب الشعب وحزب الاتحاد والحزب الوطنى الديمقراطى ، وكذلك عدلت معاهدة عام ١٩٣٠ بمعاهدة جبر- بيفن فى يناير ١٩٤٨م أو معاهدة " بورت سموث " ، وهى اتفاقية تحالف بين البلدين تمنح بمقتضاها بريطانيا تسهيلات لقواتها على أرض العراق وإقامة قواعد جوية . ولم يقبل الشعب العراقى هذه الاتفاقية الأمر الذى دفع الوصى إلى أن يلغى المعاهدة .

ومن جانب آخر ، شارك العراق فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨م بجوار القوات الأردنية ، كما انخرط فى الحرب الباردة ، عندما وافق نورى السعيد على الدخول مع المعسكر الغربى فى تحالف سياسى عسكرى على أساس أن ذلك سوف يخلص العراق من معاهدته الثنائية مع بريطانيا التي سوف ينتهى أجلها عام ١٩٥٧ ويحل محلها نظام أمن جماعى . وبالفعل مضى نورى السعيد فى عقد ميثاق عسكرى مع تركيا فى فبراير ١٩٥٥م ثم انضمت إليه انجلترا فى أبريل ١٩٥٥م ومن بعدها إيران

فى أكتوبر ١٩٥٥م وكذلك باكستان . ولم يكن الشعب العراقى راضياً عن الانضمام لهذا الحلف واشتدت المعارضة له وقد استغل نورى السعيد هذه المعارضة العراقية لينكل بالوطنيين وخصومة السياسيين تحت ستار مكافحة الشيوعية ، الأمر الذى أدى فى النهاية إلى ثورة ١٤ يولية ١٩٥٨ ضد النظام الحاكم بقيادة عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف ليخرج العراق عن السيطرة البريطانية .

والحقيقة أن أسباب ثورة ١٤ يولية عام ١٩٥٨م فى العراق كانت قد تعددت فمنها انشغال كل رجال الحكم بشئون البلد السياسية ولم يهتموا بالأمور الاجتماعية والاقتصادية بغية تطويرها ، وكانت العراق موالية للغرب ، وخاصة مع خضوع الحكومات لبريطانيا وحلفائها أثناء الحكم الديكتاتورى للحكم الملكى فى العراق سبباً قوياً للثورة أيضاً ، حيث أثار ذلك حفيظة السياسيين المعارضين للحكم ، كما أن سياسة الحكم فى العراق ضد الوطنيين أدت إلى قيام الأحزاب الوطنية باتخاذ العمل السرى سبيلاً لنشاطها وهو ما مهد للاشتراك معاً لقيام الجبهة الوطنية عام ١٩٥٧م حيث عملت الجبهة على تكوين لجان ثورية متعددة بالجيش العراقى وهى التى حسمت الموقف عند قيام الثورة عام ١٩٥٨م .

وقد مهد قيام الاتحاد الهاشمى بين العراق والأردن والمعلن فى يوم ١٤ فبراير ١٩٥٨م الفرصة لحدوث الثورة العراقية فى ١٤ يولية ١٩٥٨م حيث كان الاتحاد الهاشمى عاملاً غير مباشر سهل على حركة الضباط الأحرار تنفيذ الثورة فنظراً لتحرج مركز العرش الأردنى بسبب الأحداث اللبنانية فى يولية ١٩٥٨م تقرر نقل بعض وحدات الجيش العراقى للأردن ، وفى ظل وجود غازى الداغستانى رئيس أركان الجيش العراقى هناك فضلاً عن انتقال نشاط رجال الأمن فى يوم ١٤ يولية من هذا العام إلى المطار استعدادا لسفر الملك فيصل ونور السعيد إلى لندن أتيحت الفرصة لاندلاع الثورة ، وذلك عندما تقرر فى هذا اليوم عبور الكتيبة رقم ١٩ والتى كان يقودها عبد الكريم قاسم والكتيبة رقم ٢٠ التى كان يقودها عبد السلام عارف نهر الفرات إلى الأردن ، فإذا بقائدا الكتيبتين يقررا تحويل وجهتيهما إلى بغداد قبل أن يعبرا الفرات لتنفجر الثورة بقيادتهما ويتم الإطاحة بالحكم الملكى فى العراق حيث تم

مصرع كل من الملك فيصل الثانى والأمير عبد الإله ونورى السعيد والمتعاونين معهم ، وتم إلغاء النظام الملكى وإعلان الجمهورية العراقية ، هذا فضلاً عن أن الثورة كانت نهاية للسيطرة الاستعمارية الإنجليزية بالعراق وهو الأمر الذى دفع انجلترا إلى أن ترسل قواتها البرية والجوية من قبرص إلى عمان ومعان والمفرق فى شرق الأردن تمهيداً للتدخل ضد الثورة العراقية ولكن هذا الأمر لم يتم خاصة بعد التأييد الذى لاقته الثورة من الجمهورية العربية المتحدة ، وبذلك تعد الثورة العراقية عام ١٩٥٨م نهاية للاستعمار البريطانى بالعراق .

(٢) استقلال سوريا .

مع انتهاء الثورة العربية وتولى فيصل بن الحسين حكم سوريا ثم قيام فرنسا بالقضاء على حكمه فى عام ١٩٢٠م واحتلال سوريا فى إطار نظام الانتداب الذى تقرر عليها عام ١٩٢٠م بمؤتمر سان ريمو بدأت من يومها البلاد تدخل فى إطار الاحتلال الفرنسى ، حيث عمدت فرنسا فى البداية إلى فرض سيطرتها ووصايتها ، هذا فى ظل مواجهة ثورية من السوريين للاستعمار الفرنسى ، فقد عمدت فرنسا إلى إلغاء صلاحيات الحكومة السورية ، وسيطرت فرنسا على الأمن العام والجمارك والشركات وخط سكة حديد الحجاز ، وفرضت فرنسا اللغة الفرنسية على الإدارات والمحاكم ، كما عمدت إلى إثارة الفرقة الدينية بين السوريين ، وربط الاقتصاد السورى بمثيله الفرنسى . ومن جانب آخر ، تم تقسيم سوريا إلى أربع دول ليسهل على الفرنسين حكم البلاد وهى : دولة سوريا وعاصمتها دمشق وملحق بها لواء الإسكندرونة ، ودولة حلب ، ودولة العلويين وعاصمتها اللاذقية ، ودولة جبل الدروز وعاصمتها السويداء .

على أية حال ، لم يتقبل الشعب السورى الإجراءات الفرنسية الاستعمارية لذلك اندلعت حركة المقاومة فى شتى المناطق السورية واشتعلت الثورات والتى كان أهمها : حركة الشيخ صالح العلى خلال عامى ١٩٢٠ - ١٩٢١م فى جبل العلويين ، وثورة إبراهيم هنانو الذى اتصل بالشيخ صالح العلى وحاول التنسيق معه فى حركته ، وثورة حوران فى مطلع عام ١٩٢٠م والتى جرى خلالها قتل بعض الجنود

الفرنسيين وبعض الوزراء السوريين الذين تعاونوا مع الاحتلال ، والثورة السورية الكبرى بين خلال الفترة ١٩٢٥- ١٩٢٧م ، وقد قامت هذه الثورة بقيادة سلطان باشا الأطرش فى عام ١٩٢٥م بجبل العرب ثم انتشرت فى سوريا عموماً . وتمثلت أسبابها فى عدم تلبية المندوب الفرنسى مطالب استقلالية تقدم بها زعماء سوريا فضلاً عن السبب المباشر وهو تعيين حاكم فرنسى لجبل الدروز بعد أن كان الاتفاق قد جرى فى عام ١٩٢١م على أن يكون حاكم الجبل درزى وقد عين يومها سليم الأطرش ، ولما توفى نقضت فرنسا الاتفاق ونكلوا بسكان الجبل . وقد بدأت الثورة بعد أن رفض سلطان باشا الأطرش دعوة المفوض السامى الفرنسى وحدثت معارك كثيرة كان أهمها موقعة المزرعة التي هزمت فيها القوات الفرنسية ، وما أقدمت عليه فرنسا من ضرب دمشق بالمدافع . وقد انتهت الثورة بقيام فرنسا بتغيير مفوضها السامى العسكرى " سراى " وتعيين مفوضاً سامياً مدنياً يدعى " دوجوفنيك " والذى دعا إلى انتخابات نيابة ، وألف حكومة ضمت بعض الوطنيين وإن كانت حكومته قد رفضت إجراءاته وأقالته .

ومع تعيين " هنرى بونسو " مفوضاً سامياً عام ١٩٢٦م حاول التقرب للسوريين ، وألغى الأحكام العرفية ، ثم قام بتعيين حكومة مؤقتة برئاسة الشيخ تاج الدين الحسن فى عام ١٩٢٨م للإشراف على الانتخابات ووضع دستور للبلاد ، وقد أسفرت الانتخابات عن فوز الوطنيين ، وشكلت لجنة لوضع الدستور برئاسة إبراهيم هنانو ، حيث خرج الدستور وبه خمسة عشر مادة تنص على وحدة سوريا وحكمها بالنظام النيابى الجمهورى على أن تكون السلطة التنفيذية فى يد رئيس الجمهورية ، وقد رفض المندوب السامى مواد من الدستور وعطل الحياة النيابية . وقد ظلت الحياة النيابية معطلة فى ظل المظاهرات التى قام بها السوريون حتى أجريت انتخابات عام ١٩٣٢م والتى انتخب بعدها محمد على العابد رئيساً للجمهورية ، ومع تعيين " دى مارتل " مفوضاً سامياً أراد أن يفرض معاهدة على السوريين فرفضها الوطنيون وقامت انتفاضة عام ١٩٣٦م الأمر الذدفع فرنسا إلى تلبية مطالب الزعماء الوطنين وعقد معاهدة ترضى الطرفين .

دخلت فرنسا خلال الفترة ١٩٣٦ – ١٩٤٦م مع السوريين فى مفاوضات لعقد معاهدة تعترف باستقلال سوريا ، حيث أرسل وفد إلى باريس برئاسة هاشم الأتاسى للتفاوض ، وقد أسفرت المفاوضات عن عقد معاهدة ١٩٣٦م والتى نصت على إنهاء الانتداب وقيام تحالف ثنائى على أساس السيادة والاستقلال وتولى سوريا مسئولية الأمن الداخلى مع التشاور بين الجانبين فى الأمور الخارجية ، وقد وافق عليها السوريون وانتخب هاشم الأتاسى فى ديسمبر ١٩٣٦م رئيساً للجمهورية .

ومع تولى إدوارد دلاديه رئاسة الحكومة الفرنسية رفضت هذه الحكومة المعاهدة بتأثير الفريق الاستعمارى بفرنسا والذى كان يصر على أن تبقى أقاليم البحر المتوسط ومواصلاتها تحت سيطرة فرنسا ، وخشية أن تؤثر هذه المعاهدة فى مركز فرنسا بشمال أفريقيا . وبجانب ذلك تساهلت فرنسا خلال هذه المرحلة مع تركيا بخصوص لواء الإسكندرونه وأنه حين أقامت إدارة ذاتية فى اللواء عام ١٩٣٧م مع بقاء الشئون الخارجية له بيدها ، وعندما جرت انتخابات فى الاقليم فى نفس العام بإشراف عصبة الأمم مهدت فرنسا الفرصة كى تكون نتيجة الانتخابات لصالح العناصر التركية رغم الأكثرية العربية ، لذلك انفصل اللواء عن سوريا تحت اسم جمهورية " هاتاى " ثم ضمت تركيا الإقليم فى عام ١٩٣٩م بموافقة فرنسا .

وعند اندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩م كانت فرنسا قد وضعت سوريا تحت السلطة العسكرية المباشرة ، ومع قيام حكومة " فيشى " الموالية لألمانيا بفرنسا عام ١٩٤٠م بعد هزيمة فرنسا من ألمانيا عينت سلطة موالية لها فى سوريا الأمر الذى أقلق بريطانيا ، والتى قررت تخليص سوريا من حكومة فيشى الموالية لألمانيا ، وبالفعل تم ذلك فى يونية عام ١٩٤١م حين احتلت القوات البريطانية وقوات فرنسا الحرة سوريا دون مقاومة ، ووعدت حكومة فرنسا الحرة على لسان مندوبها " كاترو " بإنهاء الانتداب ومنح كل من السوريين واللبنانيين استقلالهم .

وبالفعل أعيد في ١٢ سبتمبر ١٩٤١م العمل بالدستور واختير تاج الدين الحسني رئيسًا للجمهورية لحين سماح الظروف بإجراء انتخابات ، و أعلن في ٢٨

سبتمبر ١٩٤١م استقلال سوريا في دار البلدية في ساحة المرجة بحضور أعضاء الحكومة والطبقة السياسية ورؤساء الطوائف ، ووقّع خلاله الجنبرال كاترو مع رئيس الجمهورية والحكومة على إعلان الاستقلال . وفي أعقاب إعلان الاستقلال أصبح المندوب السامي يدعى ممثل فرنسا العام .

ومع ذلك ، ظلت فرنسا تراوغ فى أمر الاستقلال الكامل حتى سمحت عام ١٩٤٣م بإجراء انتخابات نيابية ، ففي عام ١٩٤٣م أصدر هيللو نائب الحاكم العام الفرنسي بسوريا ولبنان قراراً بإعادة الدستور وإجراء انتخابات نيابية ، حيث اجتمع المجلس الوطني السوري في ١٧ أغسطس ١٩٤٣م وانتخب شكري القوتلي كرئيس للجمهورية ، والذي بدوره كلف سعد الله الجابري بتشكيل الحكومة ، ومع سعى فرنسا كى يكون لها مكانة ممتازة فى سوريا وهو ما رفضته الحكومة السورية ، فقد أدى هذا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية لاندلاع انتفاضة الاستقلال عام ١٩٤٥م ، حيث لجأ الفرنسيون إلى استخدام القوة مع المتظاهرين ، غير أن اعتراض بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية دفع شارل ديجول إلى أن يصدر في مساء الأول من يونية ١٩٤٥م بيانا أكد فيه على وقف القتال ، وذلك لإيجاد جو أكثر ملاءمة لإجراء محادثات مع الحكومة الأمريكية والبريطانية ومع حكومات الدول العربية لاحقاً حول الوضع في الشرق الأدنى بصورة كاملة ، ومع عرض قضية سوريا ولبنان على مجلس الأمن فى عام ١٩٤٦م ، اضطرت فرنسا للرضوخ لقرار المجلس بمنح البلدين الاستقلال ، وتم الجلاء الفرنسى عن سوريا فى ١٧ أبريل ١٩٤٦م .

(٣) استقلال لبنان .

مضت السياسة اللبنانية فى طريق مشترك مع السياسة السورية إذ ربط الحكم العثمانى بينهما حتى فرض عليهما الانتداب الفرنسى عقب الحرب العالمية الأولى ، ومع ذلك فإن ظروف المجتمع اللبنانى أدت إلى تشكيل حياة سياسية مميزة فى لبنان عنها فى سوريا وبخاصة على عهد الانتداب الفرنسى . فمع بداية عهد الانتداب أصدر المفوض السامى " جورو " مرسوماً فى أواخر أغسطس ١٩٢٠م

بإنشاء دولة لبنان الكبير التي تكونت من بيروت والبقاع ومن طرابلس وصيدا وصور وملحقاتها وضمها إلى متصرفية جبل لبنان . وبالتالى زادت مساحة المتصرفية وأصبحت بيروت وطرابلس تتحكمان فى تجارة سوريا ، كما تضاعف عدد السكان ووفد إليهم لاجئو الأرمن فيما بين عامى ١٩١٥ – ١٩٢٢م ، ونتيجة هذا التوسع تقلص عدد المسيحيين .

وكان " جورو " الحاكم العام للبنان وسوريا قد أصدر قراراً فى ١٢ يولية عام ١٩٢٠م بتعيين لجنة إدارية تكونت من سبعة عشر عضواً حيث كانت أعمالها مؤقتة فاستبدلت بمجلس تمثيلى عام ١٩٢٢م تكون من ثلاثين نائباً برئاسة حبيب أبو السعد ، كما أصدر قراراً بتعيين الكومندان " ترابو " حاكماً على لبنان الكبير مع بقاء السلطة العليا للمفوض السامى .

على أثر ثورة عام ١٩٢٥م التي نشبت فى سوريا وكان لها صدى فى لبنان ، ونظراً لعمليات التنكيل التي قام بها المفوض السامى " سراى " مع الوطنيين تم استدعاءه وتعيين " دى جوفييل " مكانه عام ١٩٢٦م ، والذى دعا لوضع دستور للبلاد ، حيث تم تحويل المجلس التمثيلى إلى مجلس تأسيسى لوضع الدستور ثم حول إلى مجلس نيابى بمقتضى الدستور ، ثم أعلن المفوض السامى عن قيام مجلس الشيوخ وعين أعضائه الستة عشر ، ثم دعا المجلسين معاً لانتخاب رئيس الجمهورية ، حيث تم اختيار شارل دباس ليكون رئيساً للبنان ، والذى كان يتمتع بالكفاءة والنزاهة والاعتدال ، كما عرف عنه النزعة الاستقلالية ومقاومة الاتجاه الوحدوى مع سوريا . ورغم هذا التشكيل الحاكم فإن سلطة المستشار والمفوض السامى الفرنسى كانت فوق الجميع . بل إن المفوض السامى أصدر فى عام ١٩٣٢م قراراً بوقف العمل بموجب الدستور وحل المجلس النيابى وإقالة الوزارة ، وتم تعيين شارل دباس رئيساً للجمهورية لأجل غير مسمى ، وعندما استقال دباس فى عام ١٩٣٣م أعلن عن تعيين حبيب أبو السعد رئيساً لمدة عام حيث جدد له سنة أخرى حتى عام ١٩٣٦م .

ومع بداية عام ١٩٣٦م تم تعيين إميل أده رئيساً للجمهورية من جانب مجلس النواب بعد تنافسه مع بشارة الخورى ، ومن بعد ذلك تم توقيع معاهدة عام ١٩٣٦م بين فرنسا ولبنان ، والتى نصت على إقامة علاقة تحالف وصداقة بين الطرفين لمدة خمسة وعشرين سنة ، على أن تقوم فرنسا بمساعدة لبنان على دخول عصبة الأمم مقابل السماح لفرنسا باستخدام قاعدتين جويتين والاحتفاظ بقوات برية لمدة خمس سنوات فى مناطق محدودة ، والإشراف على السياسة الخارجية وتمتع السفير الفرنسى بمكانة خاصة بين السفراء . ولكن التوقيع على المعاهدة لم يتم نظراً لعودة الأحزاب اليمينية فى فرنسا إلى الحكم ، والتى لم تكن تقبل التنازل عن أى جزء من إمبراطورية فرنسا الاستعمارية .

ومع أعلان قيام الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩م ، قام المندوب السامى فى سوريا ولبنان فى سبتمبر ١٩٣٩م بتعليق الدستور اللبنانى وإقالة الحكومة اللبنانية ومجلس النواب وتثبيت إميل أده رئيساً للبنان بالتعيين ، ونظراً لميل المفوض السامى " دانتز " لحكومة فيشى الموالية لألمانيا والتى تكونت عقب احتلال ألمانيا لفرنسا عام ١٩٤٠م . وافقت بريطانيا على إعداد حملة عسكرية بمشاركة قوات فرنسا الحرة لتخليص لبنان من السلطة الموالية لحكومة فيشى ، وذلك بعد أن أقنعهم " كاترو " أحد رجال حكومة فرنسا الحرة بذلك ، خاصة بعد أن تطورت الأحداث فى لبنان بصورة أقلقت بريطانيا ، فقد استقال إميل أده وعين مكانه " ألفريد نقاش " رئيسا للبنان ، وجاءت إلى لبنان لجنة ألمانية إيطالية تمتعت بنفوذ كبير فى لبنان .

على أية حال ، نجحت الحملة البريطانية الفرنسية عام ١٩٤١م فى القضاء على سلطة حكومة فيشى فى سوريا ولبنان ، وعين " كاترو " مفوضاً سامياً ، والذى عقد مفاوضات مع السياسيين السوريين واللبنانيين وأعلن رغبة بلاده فى إنهاء الانتداب على سوريا ولبنان ، وبالفعل أعلن في ٢٦ سبتمبر ١٩٤١م عن استقلال لبنان ، ورغم ذلك لم ترغب فرنسا فى نقل جميع مهمات الحكومة اللبنانية ، واستمرت الأجهزة التابعة للمفوضية الفرنسية في الإشراف على الشرطة ، والقوات

الخاصة ، والمواصلات ، والحدود ، وشؤون البدو، وقد صرح رجال المفوضية صراحة بعدم وجود أية نية لتغيير فعلي قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية ، بل إن شارل ديجول زعيم حركة فرنسا الحرة أعلن فى لبنان صيف عام ١٩٤٢م بعدم وجود مبرر لإجراء انتخابات نيابية وقوات روميل تهدد منطقة الشرق الأوسط . وتوالت الأحداث عقب انتصار الحلفاء فى معركة العلمين حيث سارت المظاهرات بلبنان ، فأصدر كاترو قراراً بإقالة ألفريد نقاش ووزارة سامى الصلح وعين أيوب ثابت رئيساً للدولة فى ١٨ مارس عام ١٩٤٣م ، إلا أنه أقيل وخلفه فى ٢١ يولية ١٩٤٣م " بتروطراد " ، ثم انتخب مجلس نيابى لبنانى والذى قام بانتخاب بشارة الخورى رئيساً للبنان فى ٢١ سبتمبر ١٩٤٣م وكلف رياض الصلح بتشكيل الحكومة ليصبح لبنان دولة مستقلة ، ولكنه كان استقلالاً ناقصاً لوجود قوات الاحتلال وسلطاته ، وعقب نهاية الحرب العالمية الثانية اندلعت انتفاضة الاستقلال عام ١٩٤٥م ، والتي أدت إلى عرض قضية سوريا ولبنان على مجلس الأمن فى عام ١٩٤٦م ، واضطرت فرنسا للرضوخ لقرار المجلس بمنح البلدين الاستقلال ، وتم الجلاء الفرنسى عن لبنان فى ٣١ ديسمبر ١٩٤٦م .

(٤) استقلال شرق الأردن .

قامت إمارة شرق الأردن على الأراضى التي كانت جزءاً من ولاية دمشق العثمانية قبيل عام ١٩١٨م ، وقد تم احتلالها من جانب قوات الثورة العربية والقوات البريطانية ، لذلك قررت بريطانيا فى مؤتمر الشرق الأوسط فى مارس ١٩٢٠م تأسيس حكومة وطنية فى شرق الأردن برئاسة عبد الله بن الحسين على أن تكون مستقلة وتساعدها الحكومة البريطانية مادياً فى مقابل استرشادها برأى مندوب بريطانى فى عمان ، وفى عام ١٩٢٨م عقد الأمير عبد الله معاهدة مع بريطانيا ، والتى أعطت لبريطانيا الحق فى الاشراف على السياسة الحارجية للإمارة وأصبح المفوض السامى بالقدس مسئولاً عن ذلك مع إشراف بريطانيا على حماية الأجانب . ومنحت بريطانيا الحق فى إبقاء قواتها فى شرق الأردن ، مع تحمل الأردن لنفقات القوات البريطانية المرابطة كما التزمت بريطانيا بتقديم معونات مالية للإنفاق على

القوات المسلحة الأردنية هذا مع منح بريطانيا حق مراقبة القوات الأردنية وكذلك التدخل بشئون القضاء المتعلق بافراد القوات العسكرية البريطانية والأردنية .

ولم تلق هذه المعاهدة القبول من الأردنيين حيث انتقدها حزب الشعب والزعامات السياسية بالبلاد ، ومع ذلك صدر فى ١٦ ابريل ١٩٢٨م الدستور الأردنى ، وتم خلاله وضع السلطة التشريعية فى يد الأمير والمجلس التشريعي ، وفى الوقت الذى لم يكن فيه الأمير مسئولاً أمام المجلس التشريعى كان بإمكانه حل المجلس وإصدار المراسيم التشريعية ، كما أن الفيلق العربى الذى كان قد تشكل فى عام ١٩٢٢م ترأسه فى عام ١٩٢٩ " جلوب باشا " ، وهو الفيلق الذى شكل من عراقيين وحجازيين وفلسطينيين وسوريين ، وقد تشكلت قوة جديدة فى شرق الأردن عقب عقد المعاهدة أطلق عليها قوة حدود شرق الأردن ، وقد قيل أنها شاركت الفيلق العربى فى تنفيذ المخططات العسكرية البريطانية فى المنطقة .

وعقب نهاية الحرب العالمية الثانية كانت بريطانيا قد وعدت الأردن بمنحه الاستقلال خاصة بعد ما أبدى الأمير عبد الله إخلاصه فى القضاء على ثورة الكيلانى وإعادة سوريا ولبنان للحلفاء من سلطة حكومة فيشى ، لذلك جرى فى مارس عام ١٩٤٦م توقيع معاهدة بريطانية أردنية ، والتى اعترفت بريطانيا فيها باستقلال الأردن وتبادل التمثيل الدبلوماسى معه ، وتقديم الدعم المالى للفيلق العربى والدفاع عن الأردن ، مع حق بريطانيا فى إبقاء قوات لها بالأردن وكذلك استغلال أراضيه كطرق مواصلات للقوات البريطانية . وبناء على هذه الاتفاقية أعلن عن قيام المملكة الأردنية الهاشمية فى عام ١٩٤٦م ، وأمام عدم إجماع الأردنيين على الموافقة على هذه المعاهدة وكذلك رفض قبول الأردن عضواً بالأمم المتحدة لانتقادات الدول الأعضاء بها للمعاهدة ، لذلك عدلتها بريطانيا فعقدت معاهدة مع الأردن فى مارس ١٩٤٦م ، وهى المعاهدة التى خففت قبضة بريطانيا على الأردن ، وإن كان النفوذ البريطانى بالأردن قد ظل قوياً عقب الاستقلال . وفي يوم ٢٥ مايو ١٩٤٦ وافقت الأمم المتحدة بعد نهاية الانتداب البريطاني الاعتراف بالأردن مملكةً مستقلة ذات سيادة ، وأعلن البرلمان الأردني الملك عبد الله الأول ملك عليها ،

والذى قتل بالقدس فى ٢٠ يوليه عام ١٩٥١م وتولى خلفاً له ابنه الملك طلال ، حيث تآمرت عليه بريطانيا نظرا لسياسته العربية ، فعزل من منصبه بعد ثلاثة أشهر ونفى إلى استانبول بحجة مرضه النفسى ، وتولى مكانه على عرش الأردن ابنه الحسين الذى ظل تحت إشراف مجلس وصاية حتى عام ١٩٥٣م ليتولى فى هذا العام رسمياً العرش الأردنى .

ثالثا : استقلال شبه الجزيرة العربية .

كانت السيطرة الاستعمارية سباقة بهذه المنطقة في العالم العربى ، حيث دخل الخليج العربى في تنافس استعمارى منذ القرن السادس عشر حتى انتهى بالسيطرة البريطانية ، والتى كونت لها مستعمرة في الجنوب اليمنى ، لتستمر السيطرة حتى انتهى الأمر بالاستقلال لدول هذه المنطقة .

(١) استقلال اليمن الجنوبى .

مع بداية العام ١٩٥٢م بدأ الانجليز يروجون لإقامة كيانين اتحاديين فيدراليين حسب التقسيم الإداري في الإمارات ومستعمرة عدن وتوحيدها في دولة جديدة تسمى " دولة الجنوب العربي الاتحادية "، على أن تبقى مستعمرة عدن خارج الاتحاد ، وفي ١٩٥٤م قدموا وجهة نظرهم بشأن الاتحاد الفيدرالي وإدارته ، على أن تتكون من المندوب السامي ، وتكون له رئاسة الاتحاد والعلاقات الخارجية والقرار الأول في حالة الطوارئ ، ومجلس رؤساء يضم رؤساء البلاد الداخلية في الاتحاد ، ومجلس تنفيذي وآخر تشريعي ، وفي ١٩ فبراير ١٩٥٩م أُعلن رسمياً عن قيام اتحاد إمارات الجنوب العربي .

على أن هذا ووجه برفض من اليمنيين ، وذلك من خلال حركة الإضرابات التى شهدتها عدن ، وكذلك الرفض الذى إبداه سلطان لحج عام ١٩٥٨م علي عبد الكريم بالانضمام إلى اتحاد الإمارات للجنوب العربي ، فأرسلت بريطانيا في أبريل ١٩٥٨م قواتها واحتلت السلطنة ، هذا فضلا عن الانتفاضات التى شهدتها القبائل اليمنية ضد الوجود البريطانى خلال الفترة ١٩٥٧- ١٩٥٨م ، وذلك بفضل المد الثورى الذى خلفته الثورة المصرية ، فضلا عن استفادت المقاومة الشعبية من

الدعم المحدود الذي قدمه الإمام أحمد لها ، إلا أنّ التراجع الذي أقدم عليه الإمام أحمد بعد أن شعر بخطورة تنامي الوعي الوطني في الشمال والجنوب على حدٍ سواء ضد حكمه والحكم البريطاني ، دفعه للتوصل إلى حلول مع البريطانيين قام على إثرها بقطع كافة أشكال الدعم والمساندة لرجال المقاومة الشعبية ، فكان نتاج ذلك زيادة الهجمة العسكرية البريطانية ضد القبائل الثائرة التي لم تجد معظمها – وخاصة القيادات – من وسيلة سوى اللجوء إلى المناطق الشمالية أو الهجرة إلى دول عربية مثل الكويت والسعودية .

ومع ذلك ، فإنّ تلك القيادات التي لجأت إلى الشمال حاولت أن تتخذ من الشمال قاعدة لانطلاقتها النضالية ضد المستعمر، وتكوَّنت في عام ١٩٥٧ جبهة أسميت " العاصفة العدنية " بقيادة محمد عبده نعمان الحكيمي الأمين العام للجبهة الوطنية المتحدة وكانت تذيع برنامجاً إذاعياً من إذاعة صنعاء باسم صوت الجنوب ، لكن الإمام رفض أي نشاط لهم في صنعاء ، فعملت مجموعة من المناضلين على تكوين تجمع جديد لهم في منطقة البيضاء الحدودية برئاسة محمد عبده نعمان الحكيمي ومقبل باعزب وباشتراك عدد من رؤساء القبائل وأسسوا هيئة تحرير الجنوب اليمني المحتل .

ومن جانبها ، أعلنت بريطانيا فى ١١ فبراير ١٩٥٩م رسمياً قيام اتحاد إمارات الجنوب العربي ، والذى ضم في البداية ست إمارات من إمارات محميات عدن البالغ عددها ٢٠ إمارة مع تخلف سلطنة لحج ، وهي مجموعة من القبائل المتنافرة والمتناحرة ، وكان هدف الاستعمار البريطاني من هذه الخطوة تصفية قضية تحرير جنوب اليمن ، وإبقاء عدن قاعدة عسكرية استراتيجية لبريطانيا ، واستغلال الاتحاد لتهديد شمال اليمن ، والضغط على السلطات الجنوبية للحصول على المزيد من التنازلات للمستعمر في الجنوب ، وجعل الاتحاد قاعدة متقدمة لضرب الحركات التحررية العربية، وقمع أية انتفاضة شعبية وطنية . ومع ذلك ، لم يثن هذا المقاومة اليمنية عن هدفها ، لذلك تم في ٢٤ فبراير ١٩٦٣ عقد مؤتمر " القوى الوطنية اليمنية " بصنعاء ، وقد توصل المجتمعون خلال أعمال المؤتمر إلى اتفاق

لتوحيد جميع القوى الوطنية اليمنية في إطار جبهة موحدة . حيث استقر الرأي على تسمية هذه الجبهة باسم "جبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل " وقد أخذت في أغسطس من نفس العام تسميتها النهائية " الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل "، على أساس الاعتراف بالثورة المسلحة أسلوبا وحيدا وفعالا لطرد المستعمر. وقد تمخض عن هذا المؤتمر تشكيل لجنة تحضيرية من الشخصيات والقيادات المشاركة فيه كان على رأسها قحطان محمد الشعبي ، وبعد اجتماعات عدة عقدتها اللجنة التحضيرية أقرت في ٨ مارس ١٩٦٣ نص الميثاق القومي، الذي كان يتألف من مذكرة والميثاق نفسه ، وبرز في صدر الميثاق شعار الجبهة من أجل التحرر والوحدة والعدالة الاجتماعية .

وفى ١٤ أكتوبر عام ١٩٦٣م كان انطلاق الشرارة الأولى للثورة ضد الاستعمار البريطاني من " جبال ردفان " ، بقيادة عضو جبهة التحرير راجح غالب الذي استشهد مع مغيب شمس ذلك اليوم ومنذ اليوم الأول لانطلاق ثورة التحرير ، شنت سلطات الاستعمار البريطاني حملات عسكرية غاشمة ضد قبائل ردفان استمرت ٦ أشهر اعتمد فيها العدو على استراتيجية " الأرض المحروقة " ، وخلفت كارثة إنسانية فضيعة جعلت أحد أعضاء مجلس العموم البريطاني يدين تلك الأعمال اللا إنسانية . ومن جانبها ، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها في ١١ ديسمبر ١٩٦٣م ، والذى قضى بحل مشكلة الجنوب اليمني المحتل وحقه في تقرير مصيره والتحرر من الحكم الاستعماري البريطاني ، وفي عام ١٩٦٥م اعترفت الأمم المتحدة بشرعية كفاح شعب الجنوب طبقاً لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

ومع اشتداد العمليات الفدائية على قوات الاحتلال ، أصدرت بريطانيا قانون الطوارىء في ١٩ يونية ١٩٦٥م ، وحظرت بموجبه نشاط الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل واعتبرتها حركة إرهابية ، وقامت بأبعاد ٢٤٥ مواطناً من شمال اليمن ، غبر أن الجبهة القومية استمرت في موقفها ، وعقدت مؤتمرها الأول في تعز بتاريخ ٢٢ يونيو ١٩٦٥م ، وأعلنت فيه موقفها الثابت لمواصلة الكفاح

المسلح ضد المستعمر البريطاني حتى جلائه عن أرض الوطن ، واعتبرت نفسها الممثل الوحيد لأبناء الجنوب اليمني المحتل ، وأقرت في هذا المؤتمر لائحتها الداخلية والميثاق الوطني ، غير أن بريطانيا استمرت على سياستها وأعلنت في ٢ أكتوبر ١٩٦٥ عن عزمها البقاء في عدن حتى عام ١٩٦٨م مما أدى لانتفاضة شعبية عنيفة ضد البريطانيين في المدينة اسفرت عن خسائر كبيرة بشرية ومادية .

ومع استمرار الثورة ، أعلن في ١٣ يناير ١٩٦٦م عن قيام جبهة تحرير الجنوب اليمني الثانية ، نتيجة اندماج منظمة تحرير الجنوب المحتل والجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني ، وبموجب اتفاق تم التوقيع عليه في تعز تحت رعاية الحكومة المصرية ، إلا أن الجبهة القومية عادت وأعلنت انفصالها عن جبهة التحرير ، لتعود من جديد الجبهة القومية إلى العمل السياسي والكفاح المسلح بمفردها تحت اسمها السابق " الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني " في نوفمبر ١٩٦٦م .

وأمام الدعم الذى وجدته الثورة في جنوب اليمن من الأمم المتحدة والجامعة الغربية ، أصدرت الخارجية البريطانية " الكتاب الأبيض " في ٢٢ فبراير ١٩٦٦ الذي أعلن رسمياً قرار بريطانيا القاضي بمنح مستعمرة عدن والمحميات الاستقلال مطلع ١٩٦٨عام . كما أعلنت الحكومة البريطانية في أغسطس ١٩٦٦ اعترافها بقرارات منظمة الأمم المتحدة لعامي ١٩٦٣ و١٩٦٥ الذي أكدت فيه حق شعب الجنوب اليمني المحتل في تقرير مصيره . غير الخارجية البريطانية تراجعت قليلا ، حيث أن وزير الخارجية البريطاني جورج براون أعلن في ١٤ نوفمبر ١٩٦٧ أن بريطانيا على استعداد تام لمنح الاستقلال لجنوب الوطن اليمني في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ وليس في ٩ يناير ١٩٦٨ كما كان مخططاً له سابقاً

ومع استمرار الثورة رضخت بريطانيا للتفاوض مع الجبهة القومية ، خاصة بعد أن سيطرت الجبهة القومية على أراضى اليمن الجنوبى ماعدا عدن ، وطالبت بضرورة اعتراف بريطانيا بها كممثل للشعب اليمنى في الجنوب ، وطالبت بالتفاوض لأجل نيل مطالب اليمنيين وإلا ستستمر في القتال ، لذلك بدأت المفاوضات في

جنيف بين وفد الجبهة القومية ووفد الحكومة البريطانية في ٢١ نوفمبر ١٩٦٧ م ، حيث قدم الوفد اليمنى عرضه بإقامة علاقات دبلوماسية مع بريطانيا عقب الاستقلال ، وأن تضمن سلامة جميع المواطنين الأجانب ، وبالفعل مضت المفاوضات رغم حدوث خلاف بين الجانبين حول حاجة اليمن لمساعدات اقتصادية عقب الاستقلال ، كما حدث الخلاف حول جزر بريم وقمران وسقطرى وكوريا وموريا ، وقد تم الاتفاق على تسليم جزر بريم وقمران وسقطرى لليمن ، بيما اتفق على تسليم جزيرتى كوريا وموريا لعمان حسب مطلب شعبيهما .

وفى ختام المفاوضات جرى توقيع اتفاقية الاستقلال بين وفد الجبهة القومية برئاسة قحطان محمد الشعبي ، ووفد بريطانيا برئاسة اللورد شاكلتون ، وصدر بيان أقر فيه إنهاء الحماية البريطانية على الجنوب اليمنى ، واتفق الطرفان على تسليم جميع السلطات والحقوق للدولة اليمنية بداية من ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م . وقد بدأ انسحاب القوات البريطانية من عدن في ٢٦ نوفمبر ١٩٦٧ ، وغادر الحاكم البريطاني هامفري تريفليان . وفي ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ تم جلاء آخر جندي بريطاني عن مدينة عدن ، وإعلن الاستقلال الوطني وقيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية ، وأصبحت الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل إبان حرب التحرير تتولى مسؤولية الحكم ، وتولى أمين عام الجبهة قحطان محمد الشعبي رئاسة الجمهورية لمدة سنتين ، وشكلت أول حكومة برئاسة قحطان الشعبي .

وعقب الاستقلال وإعلان قيام جمهورية جنوب اليمن الديمقراطية الشعبية ، تم إلغاء اتحاد المشيخات الذى كانت قد أقامته بريطانيا في عام ١٩٦٢م وأصبح في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ تابعا لجمهورية جنوب اليمن الديمقراطية الشعبية ، كما تم حل محمية الجنوب اليمنى التى تم انشاؤها في ١٨ يناير ١٩٦٣ ، والتى كانت عبارة عن مجموعة من الإمارات والمشايخ والسلطنات الواقعة تحت الحماية البريطانية بموجب معاهدات ، حيث انهارات الكيانات المكونة لهذه المحمية مع حكامها ، وألغيت كذلك سلطنة المهرة في " قشن وسقطرى " ، وأصبحت المهرة جزءاً من الجمهورية الجديدة .

(٢) استقلال إمارات الخليج العربى .

شكل الخليج العربي منطقة بالغة الأهمية بالنسبة لتجارة الشرق، ودخل نتيجة لذلك في دائرة الصراع الاستعماري بين البرتغال وهولندا وبريطانيا بشكل خاص . وفي القرن الثامن عشر الميلادى حازت بريطانيا السبق في هذا المجال ، إذ عقدت سلسلة من معاهدات التحالف مع مشايخ الخليج بهدف تأمين طريق الهند . وفي القرن العشرين أدَّى اكتشاف النفط إلى تفرُّد بريطانيا في السيطرة على الخليج وذهبه الأسود ، غير أن دول الخليج العربى تمكنت من نيل الاستقلال في النصف الثاني من القرن العشرين بعد مقاومة للمحتل البريطانى ، إذ قررت بريطانيا عقب فشل العدوان الثلاثى على مصر فى عام ١٩٥٦م تغيير سياستها الدفاعية ، لذلك أصدرت الكتاب الأبيض فى عام ١٩٥٧م والذى أكد على تصميم بريطانيا على الوفاء بالتزاماتها الدفاعية عن مصالحها فى الشرقين الأوسط والأقصى ، وذلك من خلال مجموعة من حاملات الطائرات والجنود تراط فى المحيط الهندى فى الظروف العادية وفى عام ١٩٦٢م أصدرت بريطانيا كتابا أبيض أكدت فيه على مسئولية بريطانيا عن ضمان الأمن والاستقرار فى مناطق إنتاج النفط بالخليج العربى ، كما أصدرت فى عام ١٩٦٧م كتابا أبيض أكدت فيه على نيتها بالانسحاب من منطقة الخليج العربى لتخفيض نفقاتها العسكرية . لذلك أعلنت عزمها على الانسحاب من الخليج العربى في موعد أقصاه عام ١٩٧١م .

بناء على ذلك ، عمدت دول الخليج العربى إلى المطالبة بنيل الاستقلال من المحتل البريطانى ، وكانت البداية مع الكويت ، فعقب تولى الشيخ عبد الله السالم الصباح الحكم في عام ١٩٥٠م بالكويت ، تابع سياسة الإعمار التي أطلقها سلفه الشيخ أحمد الجابر الصباح ، وأخذ يطالب بريطانيا بالاستقلال بعد أن ألغى المحاكم الأجنبية في بلاده وأصدر عملة وطنية ، فاعترفت بريطانيا باستقلال الكويت عام ١٩٦١م ، ودخلت الكويت في عضوية جامعة الدول العربية والأمم المتحدة . وأما عمان ، فكان السلطان سعيد بن تيمور قد نجح عام ١٩٥٥م في ضم عُمان إلى مسقط ، وأصبحت كلتاهما دولة واحدة ، وفي سنة ١٩٧٠م تولّى السلطان قابوس

بن سعيد الحكم محقَّقًا استقلال البلاد عام ١٩٧١م . وأما قطر ، فقد تنازل علي عبد الله عن الحكم لابنه الشيخ أحمد في عام ١٩٦٠م ، والذي تمكن من الحصول على استقلال بلاده التام في الأول من سبتمبر عام ١٩٧١م .

وأما الإمارات العربية المتحدة ، والتى عرفت خلال القرن التاسع عشر الميلادي باسم الساحل المتصالح . فقد برزت أبو ظبي في عام ١٩٦٠م ، وهي أكبر إمارات الساحل بعد اكتشاف النفط فيها ، وشهدت تطورا ملحوظا في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية ، ثم لحقت بها إمارة دبي التي اكتشف فيها النفط أيضا ، فاتخذت هذه الإمارة أول خطوة توحيدية مع أبو ظبي في مؤتمر عقدته الإمارتان عام ١٩٦٥م ، وتمَّ خلاله الاتفاق على توحيد النقد بينهما . ومع إعلان بريطانيا عزمها على الانسحاب من الخليج العربى في موعد أقصاه عام ١٩٧١م شجعت هذه التطورات على التقارب بين حكّام الإمارات ، فاتفق الشيخ زايد آل نهيّان حاكم أبو ظبي مع الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم دبي على إقامة اتحاد فدرالي بين إمارتيهما فى ١٨ فبراير عام ١٩٦٨م . وعندما سارع الشيخان إلى دعوة سائر حكام الإمارات للانضواء في الاتحاد لقيا استجابه سريعة أدت في ٢٧ فبراير إلى إقامة اتحاد بين الإمارات السبع ، فأطلق عليه اسم " اتحاد الإمارات العربية ". وقد تشكلت هذه الدولة عام ١٩٦٨م من سبع إمارات هي: أبو ظبي ودبي والشارقة وأم القيوين ورأس الخيمة وعجمان والفُجيرة . وفي الثاني من نوفمبر ١٩٧١م أصبحت الإمارات العربية المتحدة دولة مستقلة ، وعضوا في جامعة الدول العربية وفي منظمة الأمم المتحدة ، وانتخبت حاكم أبو ظبي رئيسا لها ، وحاكم دبي نائبا للرئيس .

وأما البحرين ، فمع إعلان بريطانيا عزمها على الانسحاب من منطقة الخليج عام ١٩٦٨م ، أخذت البحرين تستعد لإعلان الاستقلال . وكانت قد سبقت ذلك خطوات تمهيدية مهمة ففي مارس عام ١٩٧٠م أرسل الأمين العام للأمم المتحدة " يوثان " بعثةً لتقصي الحقائق في البحرين ، والوقوف على آراء السكان بشأن مستقبلهم السياسي ، فقابلت مختلف الهيئات الرسمية والشعبية ، ورفعت تقريها

الذي جاء فيه : إن الجميع يتطلعون إلى دولة عربية مستقلة ذات سيادة حرة في علاقاتها الخارجية . بالإضافة إلى ذلك ، وجه شيخ البحرين عيسى بن سلمان آل خليفة وفودا إلى عدد من الدول العربية وإيران لإبلاغها رغبة بلاده في إعلان الاستقلال ، وطلب دعمها في هذا السبيل . وبالفعل ، صادق مجلس الأمن بالإجماع على تقرير البعثة الدولية في ١١ مايو ١٩٧٠م ، وفي ١٤ أغسطس ١٩٧١م صدر البيان الرسمي بالاستقلال ، والذى أعلنه الشيخ خليفة نيابة عن أخيه الشيخ عيسى بن سلمان في مجلس الوزراء ، وحدد هذا البيان الإطار الجديد لسياسة الدولة وعلاقاتها العربية والإقليمية والدولية ، وفي ١٦ أغسطس ١٩٧٠م صدر مرسوم أميري اتخذ الشيخ عيسى بموجبه لقب أمير البحرين . وقد ترتب على إعلان الاستقلال إنهاء جميع المعاهدات السياسية والعسكرية بين البحرين وبريطانيا ، وفي ١١ سبتمبر ١٩٧١م انضمت البحرين إلى جامعة الدول العربية ، ثم في ٢١ من الشهر نفسه انضمت إلى منظمة الأمم المتحدة .

الفصل الرابع

العرب وقضية الوحدة العربية

أولا : الاتجاهات الوحدوية قبل تكوين الجامعة العربية .

ثانيا : إنشاء الجامعة العربية .

ثالثا : المشاريع الوحدوية العربية .

وجدت فكرة الوحدة العربية صدى لها فى البلاد العربية فظهرت مشاريع كسوريا الكبرى ، والتى لم يتم تنفيذها ، بينما قدر لمشاريع أخرى أن تتم ، كالجامعة العربية التى قامت فى عام ١٩٤٥م وكتب لها الاستمرارية ، والوحدة المصرية السورية التى لم يكتب لها الاستمرار ، ومع ذلك كل هذه المحاولات كانت تعبر تعبيرا حقيقيقيا عن قيمة فكرة الوحدة بين العرب .

أولا : الاتجاهات الوحدوية قبل تكوين الجامعة العربية .

مع مطلع القرن السادس عشر توجه العثمانيون ناحية العالم العربى وبالتحديد المشرق العربى ، حيث انطوى العرب فى إطار التبعية للدولة العثمانية من مشرقهم إلى مغربهم ، فيما عدا بعض المناطق التى أبت على العثمانيين ضمها ، مثل أقطار الخليج العربى فى المشرق ، ومراكش فى المغرب ، وليصبح بذلك العالم العربى مجتمعاً فى شكل وحدة سياسية وروحية متكاملة تحت حكم سلطان الدولة العثمانية ، ومن خلال وجود الدولة العثمانية حدثت حركات اعتبرت سعيا للوحدة فى البلاد العربية ، مثلما حدث عندما حكم على بك الكبير مصر دون سلطة الدولة العثمانية فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر وضم إلى سلطته سوريا وبلاد الحجاز حتى سقوطه فى العام ١٧٧٣م ، ثم كانت محاولة محمد على فى النصف الأول من القرن التاسع عشر بعد أن حكم مصر وضم إليها السودان وبلاد الشام والجزيرة العربية واليمن حتى نهاية تجربته فى العام ١٨٤٠م .

على أية حال ، انتهى الأمر فى هذه الفترة بضياع ممتلكات العثمانيين فى العالم العربى بوقوع العالم العربى فريسة للاستعمار الأوروبى ، وبوقوع أقاليم العالم العربى فريسة لهذا الاحتلال بدأت الأمة العربية فى الدخول إلى مرحلة التفكك والتجزئة ، ومحاولة الاستقلال والتى سيتلوها محاولة البحث عن الوحدة من جديد . ويؤكد التاريخ العام لحركة الوحدة العربية أن عام ١٩٣٩م كان عام دفع قوى لحركة الوحدة . حيث حمل هذا العام معه بداية تكوين جمعيات عربية تدعو للوحدة العربية فقد تكونت جمعية عربية ضمت مجموعة من الشبان العرب من مصر وسوريا والعراق وفلسطين ، وبدأت هذه الجمعية فى نشاطها بإنشاء مراكز ثقافية وظيفتها

إعلامية تدعو للتقارب والوحدة العربية ، هذا فضلا عن ظهور مجموعة المنظرين العرب للفكر القومى قسطنطين زريق وساطع الحصري وزكي الأرسوزي ومحمد عزة دروزة ، وغيرهم . هذا فضلا عن ، القضايا العرب التى بدأت تجمع بين العرب كقضية فلسطين .

وجاءت ظروف الحرب العالمية الثانية لتلقى بظلالها على قضية الوحدة العربية ، فلأجل مصلحة بريطانية بحتة ألقى " أنتونى إيدن " وزير الدولة البريطانية للشئون الخارجية خطابا فى مانشن هاوس فى ٢٩ مايو عام ١٩٤١م ، فقد قال إيدن فى خطابه : " أقول أن العالم العربى قد خطا خطوات عظيمة منذ التسوية التى تمت عقب الحرب الماضية ، ويرجو كثير من مفكرى العرب للشعوب العربية درجة من الوحدة أكبر مما تتمتع به الآن وأن العرب ليتطلعون إلى نيل تأييدنا فى مساعيهم نحو هذا الهدف " ، ورغم المبالغة فى القول بتأثيره على فكرة الوحدة العربية ، إلا أن الزعامات العربية استغلت هذا الأمر ، فقد استجاب الأمير عبد الله بن الحسين أمير شرق الأردن الوحيد لهذا التصريح ، ورأى فيه فرصة ذهبية للوصول إلى طموحه والخروج عن نطاق إمارته الصغيرة ، وذلك بتحقيق مشروع سوريا الكبرى الذى كان يسعى إليه حيث كانت سياسته قد اتجهت إلى استغلال ظروف الحرب لتحقيق ذلك الطموح . ومشروع سوريا الكبرى كان يقوم على أساس الاعتراف باستقلال الدولة السورية الموحدة ، وهى التى تشمل على كل من سوريا الشمالية وشرق الأردن ولبنان وفلسطين ، ونص هذا المشروع على إقامة إدارة خاصة فى لبنان ، وكذلك فى فلسطين وذلك لحفظ حقوق الأقلية اليهودية مع إلغاء وعد بلفور ، أو تفسيره بطريقة جديدة تزيل مخاوف العرب والمسلمين ، على أن يرأس الأمير عبد الله هذه الدولة ، كما اشتمل المشروع على ضرورة تكوين اتحاد عربى يتشكل من كل من سوريا والعراق على أن يظل الباب مفتوحاً بعد ذلك لدخول أى دولة عربية أخرى ترغب فى الانضمام إلى هذا الاتحاد . وقد لاقى هذا المشروع المعارضة من السوريين الذين كانوا يحبذون نظامهم الجمهورى ، كما عارضه الفلسطينيون بقيادة الحاج أمين الحسينى والذين رأوا أن هذا المشروع قد يأتى على حسابهم ، كما رفضه آل سعود

لأن الدولة الناشئة سوف تطوقهم من الشمال ، وأما مصر فكانت ترى فى هذه الدولة خطراً على نفوذها وزعامتها للعرب .

ومن جانبه ، تقدم نورى السعيد رئيس الوزراء العراقى فى ديسمبر عام ١٩٤٢م بمشروع الهلال الخصيب إلى ريتشارد كيزى وزير الدولة البريطانية لشئون الشرق الأوسط والذى نشر باسم الكتاب الأزرق ، حيث اشتمل هذا المشروع العراقى على دعوة لقيام اتحاد عربى يضم كل من الأقطار العربية الآتية : دولة سوريا الموحدة التى تضم كلا من سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن منضمة إلى العراق ليكونوا الهلال الخصيب مع إعطاء اليهود المقيمين فى فلسطين حكماً ذاتياً وكذلك إعطاء الفرصة للأقطار العربية الأخرى للانضمام لهذا الاتحاد فى المستقبل .

ولأجل هذا المشروع قام الأمير عبد الأله الوصى على عرش العراق ونورى السعيد رئيس الوزراء العراقى لمصر ، ولكن الزيارة لم تأت بنتائجها المرجوة بالنسبة للوفد العراقى ، فلقد عارضت مصر المشروع مثلما عارضت مشروع سوريا الكبرى ، واتفقت فى ذلك مع السعوديين ، والذين لم يرحبوا بهذا المشروع كما لم يرحبوا بمشروع سوريا الكبرى من قبل أيضاً ، وذلك على اعتبار أن هذا المشروع سوف يزيد من قوة الهاشميين الذين كانوا على عداء مع السعوديين ، بعد أن استولى الأخيرون على ملك الهاشميين فى الحجاز من الملك على بن الحسين فى عام ١٩٣٥م ، بل إن نورى السعيد نفسه لم يكن يرحب بانضمام السعودية للمشروع بدعوى أن السعودية مختلفة اقتصادياً مع العراق ، ومن ناحية أخرى ، فإن المشروع قد لاقى الرفض من قبل الأمير عبد الله بن الحسين ، والذى تمسك بمشروع سوريا الكبرى ، كما أن الوطنيين فى سوريا ولبنان لم يرحبوا بالمشروع بل رفضوه كما رفضوا مشروع سوريا الكبرى . بذلك يمكن القول إن مشروع الهلال الخصيب كان نصيبه من الفشل مثل ما أصاب مشروع سوريا الكبرى .

ثانيا : إنشاء الجامعة العربية ١٩٤٥م .

عمدت مصر إلى أن تأخذ دورها فى قضية الوحدة العربية . لذلك أستغل مصطفى النحاس رئيس الوزراء المصرى التصريح الأول للسيد " أنتونى إيدن " ،

والذى أدلى به فى ٢٩ مايو عام ١٩٤١م حيث قام فى يونيه عام ١٩٤٢م بدعوة جميل مردم بك رئيس الوزراء السورى وبشارة الخورى رئيس الكتلة الوطنية فى لبنان ، وتباحثت معها فى بعض الموضوعات ، والتى كان منها موضوع إقامة جامعة عربية لتوثيق علاقات الدول العربية المنظمة لها ، وفى عقب التصريح الثانى الذى ألقاه " إيدن " فى مجلس العموم البريطانى فى ٢٤ فبراير عام ١٩٤٣م ، قام مصطفى النحاس بإلقاء خطاب له فى مجلس الشيوخ المصرى ، وبالتحديد فى ٢٩ مارس عام ١٩٤٣م حيث قال فى الخطاب : " إننى معنى من قديم بأحوال الأمة العربية ، والمعاونة على تحقيق آمالها فى الحرية والاستقلال سواء فى ذلك أكنت فى الحكم أم خارج الحكم ، وقد خطوت خطوات واسعة صادفها التوفيق فاتجه الحكم فى بعض الأقطار العربية الاتجاه الشعبى الصحيح ، ومنذ أعلن السيد " إيدن " تصريحه ، فكرت طويلاً ورأيت أن الطريقة المثلى التي يمكن بها التوصل إلى غاية مرضية هى أن تتناول هذا الموضوع الحكومات العربية الرسمية ، وانتهيت من دراستى إلى أنه يحسن بالحكومة المصرية أن تبادر باتخاذ خطوات فى هذا السبيل ، فتبدأ باستطلاع آراء الحكومات العربية المختلفة فيما ترمى إليه من آمال كل على حده ، ثم تبذل الجهود للتوفيق بين آرائها ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً ، ثم تدعوهم بعد ذلك إلى مصر معاً فى اجتماع ودى لهذا الغرض ، حتى تبدأ السعى للوحدة العربية بجبهة متحدة بالفعل ، فإذا تم التفاهم أو كاد وجب أن يعقد مؤتمر لإكمال بحث الموضوع ، واتخاذ ما يراه من القرارات محققاً للأغراض التي تنشدها الأمة العربية .

وبالفعل كانت هذه هى خطة العمل التي سار عليها مصطفى النحاس فى دعوته لتكوين الجامعة العربية ، حيث عمد إلى دعوة رؤساء الحكومات العربية المستقلة كل على حدة للتعرف على آرائهم فى صورة الاتحاد أو الحلف ، واستخلاص الاتجاه السائد من هذه الآراء ، وقد كان نورى السعيد هو أول من دعى لهذه المباحثات فى يولية عام ١٩٤٣م ممثلاً للحكومة العراقية ، وعبر السعيد صراحة عن استحالة قيام حكومة مركزية لتفاوت الأقطار العربية من حيث التطور

والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ، وان هناك صورتان ممكنتان للاتحاد ، أولهما : إنشاء هيئة تنفيذية لها صفة الإلزام مع تمتع كل قطر بكل امتيازات السيادة ، وفى هذه الحالة يجب تمثيل كل دولة حسب سكانها ومساحتها ولإمكانيتها الاقتصادية ، وثانيهما : تكوين هيئة تمثل الدول العربية المستقلة لتتشاور فى الشئون الخارجية ولا تنفذ قرارتها إلا بالنسبة للحكومة التي تقبلها وفى هذه الحالة يمثل جميع الأعضاء بالتساوى .

وحينما حضر توفيق أبو الهدى مندوباً عن إمارة شرق الأردن أخذ يثير موضوع سوريا الكبرى ، وكيف أنه يجب البدء بتحقيق هذا المشروع قبل التفكير فى اتحاد عربى عام ، ولما لفت النحاس النظر إلى العقبات التي تحول دونه كتمسك السوريين بالنظام الجمهورى ونزعة الموارنة إلى الاستقلال فى لبنان ، نفى أبو الهدى أن تكون الأكثرية فى سوريا ميالة إلى هذا النظام وادعى بأن تحقيق المشروع يساعد على تخليص سوريا من بقايا النفوذ الفرنسى ، وقد اعترض الشيخ يوسف ياسين مندوب السعودية على إيجاد أى تعاون فى المجالات السياسية وطالب بأن يقتصر التنسيق بين الدول العربية على الشئون الثقافية والاقتصادية ، وأبدى استعداداً لتوثيق الروابط السياسية مع مصر بصفة خاصة ولعل دوافع هذا الموقف هو الخوف من أن تستخدم فكرة الاتحاد العربى لخدمة مصالح الهاشميين الداعين لمشروع سوريا الكبرى والهلال الخصيب وهو ما ترفضه السعودية . وعلى العكس من المواقف السابقة أبدى سعد الله الجابرى رئيس الحكومة السورية رغبة فى توثيق الروابط السياسية إلى أقصى حد ، وكان الوفد السورى هو الوحيد الذى أظهر استعداداً حقيقياً للتنازل عن السيادة الإقليمية لصالح حكومة اتحادية عربية على أن يشمل الاتحاد جميع الدول المستقلة ، واعترض على إقامة اتحاد جزئى مع العراق أو الأردن لاختلاف نظم الحكم فيهما عن سوريا ، بينما طالب الوفد اللبنانى بضمانات لاستقلال بلاده مع قبول مبدئى للتعاون فى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية ، وفى فبراير عام ١٩٤٤م جاء وفد يمنى للتشاور مع مصطفى النحاس ، حيث رحب الوفد بفكرة التعاون الثقافى والاقتصادى بين البلان

العربية ، على أن تكون كل دولة محتفظة بكامل سيادتها وحقوقها ، وألا تكون مقيدة بشئ ارتبطت به دولة أخرى كمعاهدة توجب عليها شيئاً لبعض الدول الأخرى ، ويكون هذا التعاون قائماً على التساوى بين جميع الدول العربية فى الحقوق والمصالح المتبادلة ، ولم يظهر النحاس رأيه فى موضوع الاتحاد ، حيث كان يعتقد أن دور مصر هو التقريب بين وجهات النظر المتعارضة ، ومن ثم يجب عليها أن تلتزم الحياد ، ومن الراجح أن مصر كانت أميل إلى إقامة هيئة استشارية غير ملزمة وذلك لأن الفكرة العربية لم تنتشر بعد بدرجة كافية لدى الرأى العام المصرى .

ويمكن القول أن هذه المشاورات دارت حول اتجاهات ثلاثة : يدعو الأول إلى وحدة " سوريا الكبرى " بزعامة الأمير عبد الله بن الحسين ، والثانى يدعو إلى وحدة الهلال الخصيب بزعامة العراق ، والثالث يدعو إلى وحدة أو اتحاد أشمل وأوسع يضم مصر والسعودية واليمن وأقطار " الهلال الخصيب " ، هذا وقد انتهت المشاورات مع بداية عام ١٩٤٤م حيث كان الرأي العام العربي يؤيد قيام وحدة عربية حقيقية . وفى الثانى عشر من يوليه عام ١٩٤٤م وجه مصطفى النحاس رئيس الوزراء المصرى الدعوة إلى الحكومات العربية التي اشتركت فى المشاورات التمهيدية لإرسال مندوبيها للاشتراك فى اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربى العام ، والتى ستتولى صياغة المشروعات لتحقيق الوحدة العربية ، وبالفعل اجتمعت اللجنة التحضيرية بالإسكندرية فى ٢٥ سبتمبر عام ١٩٤٤م بحضور مندوبين عن مصر وسوريا ولبنان والعراق وشرق الأردن والسعودية واليمن وعرب فلسطين ، وعقدت ثمانى جلسات متتالية وبعد مناقشات مستفيضة بين الوفود ثم التوقيع على البروتوكول ، والذى عرف ببروتوكول الإسكندرية من جميع الدول فى ٧ أكتوبر عام ١٩٤٤م ما عدا السعودية واليمن ، حيث كان لهما تحفظات عليه ، ولم تتم مصادقتها عليه إلا فى يناير عام ١٩٤٥م بالنسبة للسعودية ، وفى فبراير عام ١٩٤٥م بالنسبة لليمن ، وفى هذه الأثناء تكونت لجنة فرعية لصياغة ميثاق الجامعة العربية والذى صدر فى ٢٢ مارس ١٩٤٥م .

ويبدو أن فورة الحماس للمشروع قد ضعفت خلال الأشهر التي انقضت بين

إصدار البروتوكول وبين صياغة الميثاق ، إذ أن الأخير يبدو أضعف من البروتوكول فى تأكيد الروابط بين الدول الأعضاء ، وعلى الرغم من ذلك فقد أثيرت العديد من التحفظات على نصوص الميثاق ، وهو ما دفع الكثيرون إلى التعبير عن أسفهم بسبب كثرة هذه التحفظات ، والنتيجة لذلك إضافة نص يسمح بتعديل الميثاق ، ولكن لم يترك هذا النص دون قيد فقد تركت للدول الأعضاء التي لا تقبل التعديل حرية الانسحاب من الجامعة . ومع ذلك فقد أقرت نصوص تتعلق بتنظيم مجلس الجامعة وتحديد أهدافه وهى النصوص الداعية إلى التعاون فى الشئون الاقتصادية والمالية والمواصلات والثقافة وشئون الجنسية والجوازات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين والشئون الاجتماعية والصحية ، كما تقرر إنشاء لجان متخصصة لتحقيق هذه الأهداف . وبعد ستة عشر اجتماعاً أنهت اللجنة أعمالها فى ٣ مارس عام ١٩٤٥م بعد أن أعدت مشروعاً كاملاً لميثاق جامعة الدول العربية يتكون من مقدمة و٢٢ مادة ، مع إضافة ثلاثة ملاحق : الأول : خاص بفلسطين ، ويعلن فيه مجلس الجامعة تولية أمر اختيار مندوب عربى من فلسطين للاشتراك فى أعماله حتى يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله ، والملحق الثانى خاص بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة فى مجلس الجامعة ، وأما الملحق الثالث فهو خاص بتعيين أول أمين عام للجامعة العربية ، حيث تم تعيين السيد عبد الرحمن عزام الوزير المفوض بوزارة الخارجية المصرية كأمين عام للجامعة ومدة تعيينه عامين ، وبعد عرض مواد المشروع على اللجنة التحضيرية فى ١٧ مارس عام ١٩٤٥ اجتمع المؤتمر الأول فى ٢٢ مارس عام ١٩٤٥م بقصر الزعفران بالقاهرة ، حيث وقع مندوبوا الوفود العربية باستثناء السعودية واليمن ميثاق جامعة الدول العربية الذى اعتبر وثيقة ميلادها ، وقد حضر جلسة التوقيع ممثل فلسطين ولكنه لم يوقع الميثاق ، وقد وقعت السعودية فيما بعد النسخة الأصلية المؤرخة فى ٢٢ مارس أما اليمن فقد وقعت صورة طبق الأصل من الميثاق فى ٥ مايو عام ١٩٤٥م وكان التوقيع فى صنعاء عاصمة المملكة اليمنية صنعاء ، وقبل أن ينتهى عام على توقيع الميثاق بالقاهرة . كانت حكومات الدول العربية قد انتهت من التصديق عليه .

والشيء الذى يجدر ذكره أن تصريح السيد أنتونى أيدن فى مجلس العموم البريطانى فى ٢٤ فبراير عام ١٩٤٣م لا يجب التعويل عليه كثيراً فى أمر إنشاء الجامعة العربية ، صحيح أن التصريح قد جاء فى ظروف معينة تخدم قضية الوحدة العربية إلا أن الذى قام بالحركة التى مهدت لقيام الجامعة ، وبالتالى إنشاء هذه المؤسسة افقليمية القومية هم العرب أنفسهم ، فإعلان مصطفى النحاس فى مجلس الشيوخ المصرى فى ٣٠ مارس عام ١٩٤٣م بأن الوقت قد حان لأن يبدأ السعى للوحدة العربية وتحركه فى الدعوة إلى إنشاء الجامعة العربية مستنداً فى ذلك إلى حماسة الحركة الوطنية المنتعشة فى سوريا ولبنان وإلى قادتها الذين كانوا ينسقون معه بقوة وكذلك تجاوب قادة العرب آنذاك ومشاركتهم فى المسعى ، كل هذا قد أدى إلى تكوين الجامعة العربية .

ثالثا : المشاريع الوحدوية العربية .

تعددت المشاريع الوحدوية التى أقدم العرب على توقيع اتفاقياتها أو محاولة إتمامها ، والتى كان منها محاولات الوحدة السورية العراقية ، والوحددة المصرية السورية ، واتحاد المغرب العربى ، واتحاد مجلس التعاون الخليجى ، حيث كتب لبعضها النجاح والاستمرار ، بينما فشل البعض الآخر فى ذلك .

(١) محاولات الوحدة السورية العراقية .

جرت خلال عهد الانقلابات العسكرية فى سوريا ١٩٤٩ ـ ١٩٥٤م محاولات لتنفيذ مشروع الوحدة السورية العراقية ، حيث كانت البداية مع قيام الانقلاب الأول فى مارس ١٩٤٩م والذى حاول فيه العراق تنفيذ المشروع ، وقد بدأت المحاولات الرامية إلى تحقيق تلك المشاريع ، ففي ١٦ أبريل ١٩٤٩م ، هبط نوري السعيد، رئيس وزراء العراق إلى دمشق فجأة والتقى بحسني الزعيم ، إلا أن الأخير تردد في قبول المشروع ، واستشار أصحابه ، فنصحوه بالبعد عن مشاريع الأحلاف المشبوهة ، وعمل بنصيحتهم ، ومن هنا بدأ الخلاف يدب بين سوريا والعراق وكذا الأردن ، وهدد حكام العراق بنسف الزعيم وعهده .

وقد أرسل الزعيم سكرتيره نذير فنصه إلى مصر لمقابلة الملك فاروق للاتفاق

معه على قيام تعاون وثيق بينهما . وفي ٢٢ أبريل ١٩٤٩م وصل حسني الزعيم إلى القاهرة بصحبة نذير فنصة الذي مهد لهذه الزيارة ، واستقبله الملك فاروق استقبال الفاتحين ، وعُقد بينهما اجتماع تاريخي ، أسفر عن تفاهم تام بين الزعيم والملك ، ووضعا أسس وحدة ثنائية بين مصر وسوريا . وقد نجحت سياسة مصر في استمالة سوريا الجديدة إلى صفها ضد الأحلاف المشبوهة والقواعد العسكرية الأجنبية ، في الوقت الذي كانت فيه مصر تناضل للتخلص من القواعد العسكرية البريطانية على أراضيها .

وبالتالى فإن اعتراف مصر وتبعتها المملكة العربية السعودية بالانقلاب فى سوريا جعل حسنى الزعيم يتراجع عن تحقيق هذا المشروع ، وهو ماجعل العراق يحرض لأجل الانقلاب عليه ، حيث نجح سامى الحناوى فى الانقلاب على حسنى الزعيم فى أغسطس ١٩٤٩م ، وبالتالى بدأ الإعداد للوحدة مع العراق ، حيث كان سامى الحناوي وصهره أسعد طلس ومساعدوه في الجيش هم وسيلة العراق فى هذا الاتجاه ، إضافة إلى تأييد حزب الشعب السورى لهم ، والحقيقة أن القيادة العراقية كانت قد رتبت للانقلاب واتفقت مع الضابط السوري الطيار عصام مريود لتكون طائراته على أهبة الاستعداد لنقل الانقلابيين إلى بغداد إذا فشلت تلك المحاولة ، غير أن الانقلاب كان قد نجح ، حيث كان مشروع الهلال الخصيب هو المحور الأساسي لسياسة الانقلاب الثاني ، وكان هم الحكومة الجديدة التي شكلها هاشم الأتاسي هو تنفيذ هذا المشروع ، حيث شارك الأتاسي أكرم الحوراني وحزب البعث وحزب الشعب في الاقتناع بهذا المشروع وبالفعل وصل ثلاثة وفود من بغداد للتهنئة ثاني أيام تشكيل الوزارة : وفد رسمي ، وآخر إعلامي ، وثالث عسكري ، وكان رشدي الكيخيا – رئيس حزب الشعب – يسعى حثيثاً لإقناع رجالات السياسة بمشروع الهلال الخصيب .

واستمرت الاتصالات بين الحكومتين السورية والعراقية فوصل إلى دمشق السيد فاضل الجمالي وزير خارجية العراق فى مهمة مستعجلة ، واتصل بكبار الشخصيات السورية ، وأجرى مفاوضات مطولة معهم بحضور الدكتور أسعد طلس أمين عام الخارجية . ومع ذلك ، فإن المشروع وجد أختلافا حوله داخل سوريا ، فبينما كان

رشدي الكيخيا زعيم حزب الشعب يرى أن فكرة الاتحاد مع العراق تخلصهم من نفوذ أركان الجيش السوري لأنه سيذوب أمام قوة جيش العراق . وبعد تفاؤل قادة بعض الأحزاب الموالية للاتحاد والكتل النيابية ، إلا أنه سرعان ما وقع الخلاف بين قادة الأحزاب والضباط أنفسهم ، فكان حزب الشعب يؤازر الحناوي ، بينما كان زعماء الحزب الوطني والنواب الاشتراكيون ينددون بمواقف حزب الشعب ، ويشيرون إلى وجود مؤامرة ، وأحلاف جديدة من شأنها الإطاحة باستقلال سوريا الجمهورية . وعادوا إلى مهاجمة مشاريع الوصي على العرش العراقى الأمير عبد الإله ونوري السعيد والملك عبد الله ملك الأردن .

ومع ذلك ، كاد المخطط أن ينجح لولا حدوث الانقلاب ضد سامى الحناوى فى ديسمبر ١٩٤٩م بقيادة أديب الشيشكلى ، ففى صباح يوم ١٩ ديسمبر ١٩٤٩م أعلنت الإذاعة السورية البلاغ الأول بتوقيع أديب الشيشكلي ، والذى جاء فيه : " إلى الشعب السوري الأبي ، لقد ثبت لدى الجيش أن رئيس الأركان العامة ، اللواء سامي الحناوي وعديله أسعد طلس ، وبعض ممتهني السياسة في البلاد ، يتآمرون على سلامة الجيش ، وكيان البلاد ونظامها الجمهوري مع الجهات الأجنبية ، وأن ضباط الجيش يعلمون هذا الأمر منذ بدايته ، وقد حاولوا بشتى الطرق أن يحولوا دون إتمام المؤامرة فلم يفلحوا ، فاضطر الجيش أن يقضي على هؤلاء المتآمرين " . وبالتالى كان مشروع الوحدة السورية العراقية من أبرز أسباب الإطاحة بالحناوي ومعاونيه من خلال انقلاب الشيشكلى ضد سامى الخناوى ، والذى وجه ضربة قاسمة لمشروع الوحدة السورية العراقية ، حيث اتضح لحكام العراق استحالة إتمام المشروع خاصة بعد أن أعلن قائد الانقلاب بأن الوحدة التى يراد تنفيذها ليث إلا مؤامرة يقصد بها القضاء على استقلال سوريا ، وأما الجانب العراقى فقد استمر فى محاولاته عسى أن ينجح المشروع فى هذا العهد خاصة مع وجود حزب الشعب السورى فى السلطة وهو المؤيد للوحدة إلا أن قيام الشيشكلى بانقلابه الثانى فى نوفمبر ١٩٥١م قضى على أى أمل لإقامة هذا المشروع بعد أن أبعد حزب الشعب عن السلطة وتولى الجيش زمام الأمور فى البلاد . فقد ذكر الشيشكلى فى حديثه

عن الانقلاب الرابع : " لقد وجدنا أمامنا نظام البلاد الجمهورى يريد أن ينقض فأقمناه " ، وهو يعنى بذلك ما كان يسعى إليه حزب الشعب من تحقيق الوحدة مع العراق لذلك رفض العراق الاعتراف بالانقلاب ، من هنا يمكن القول أن الانقلاب الثالث إذا ما كان قد أنهى عهداً أقيم خصيصاً لأجل الوحدة مع العراق وهو عهد سامى الحناوى ، فإن الانقلاب الرابع قد قضى تماماً على هذا المشروع ، حيث لم يبقى فى جعبة العراق سوى العمل على تدبير المؤامرات ضد أديب الشيشكلى لإزاحته عن حكم سوريا ، حتى تحقق لهم ذلك فى فبراير عام ١٩٥٤م بالانقلاب عليه وبقيادة مجموعة من الضباط السوريين على رأسهم العقيد مصطفى حمدون ، والحقيقة أن تآمر العراق ضد أديب الشيشكلى إنما كان لأجل تنفيذ مشروع الوحدة مع سوريا ولكنه لم ينفذ .

وفى خلال هذه الحقبة اشتهر أيضاً مشروع ناظم القدسى رئيس الوزراء السورى للوحدة فى عام ١٩٥١م والذى كان قد تقدم بمشروعه للجامعة العربية فى ٢٣ يناير ١٩٥١م موضحا فيه الأخطار الدولية والصهيونية التى تحيط بالعالم العربى ومؤكدا على أن مشروعه الاتحادى هو الوسيلة الوحيدة لمواجهة العرب لتلك الأخطار ، ومشيرا إلى الأشكال التى من الممكن أن يأخذها الاتحاد بين الدول العربية وهى شكل دولة عربية متحدة أو اتحاد فيدرالى ، أو كونفدرالى ، مجيزا الشكل الأول وهى الدولة العربية المتحدة ، وبالفعل عرض المشروع على اللجنة السياسية للجامعة العربية ، وقد خرج المجتمعون بقرار مؤداه الإشارة إلى الحكومات العربية التى وقعت على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بالمبادرة إلى التصديق على هذه المعاهدة ليتيسر وضعها موضع التنفيذ فى أقرب وقت ممكن ، هذا مع تأليف لجنة لبحث مشروع القدسى للوحدة برئاسة وزير الخارجية المصرية وعضوية مندوب كل حكومة من الحكومات العربية الأعضاء بالجامعة العربية ، على أن تبعث كل حكومة بملاحظاتها على المشروع إلى رئيس اللجنة فى مدة لاتزيد عن ثلاثة أشهر ، وعلى أن تقدم اللجنة تقريرها فى ميعاد لايتجاوز نصف شهر يونية عام ١٩٥١م ، وقد وافق مجلس الجامعة على ذلك ، وأحيلت المذكرة بالفعل إلى

الحكومات العربية ، والتى لم تعقب على المشروع ، وبالتالى أهمل المشروع ولم يتم تنفيذه .

(٢) مشروع الوحدة العراقية الأردنية .

سعى حكام العراق والأردن إلى الوحدة العربية منذ بداية أربعينات القرن العشرين عندما تقدم العراق بمشروع الهلال الخصيب والأردن بمشروع سوريا الكبرى ، ولما لم يتحقق المشروعان . سعى العراق إلى الوحدة مع سوريا ، والأردن لمشروع سوريا الكبرى إلا أنهما لم ينجحا فى ذلك ، وهو ما كانت نتيجته الدخول فى مشروع يوحد بين القطرين ، ففى خلال زيارة قام بها السياسى العراقى صالح جبر إلى عمان فاتحه الملك عبد الله فى موضوع الاتحاد بين العراق والأردن وكان هذا فى ١٧ مايو ١٩٥٠م ، وعلى أثر ذلك قام الأمير عبد الإله الوصى على عرش العراق بزيارة للأردن للتباحث فى هذا الأمر إلا أن المباحثات لم تصل إلى النتائج المرجوة ، عاد بعد ذلك الملك عبد الله لزيارة بغداد فى ٢٦ أكتوبر عام ١٩٥٠ حيث ناقش مشروعاً جديداً لوحدة الأردن والعراق ، والذى نص على أن يكون الاتحاد تاما فى الشئون الخارجية والاقتصادية والعسكرية وأن يكون باب الانضمام لهذا الاتحاد مفتوحا لأية دولة عربية أخرى ، وقد عرض الملك عبد الله أن يكون هو رئيساً للاتحاد طوال حياته وأن يحرم أولاده من ولاية العهد ، ويكون ملك العراق هو ولى العهد ليصبح رئيسا للاتحاد من بعده ، ولم يتم البت فى هذا المشروع حيث قتل الملك عبدالله فى ٢٠ يولية عام ١٩٥١م بمدينة القدس بفلسطين .

ومع ذلك ، لم يمت المشروع بعد مقتل الملك عبدالله ، حيث اجتمعت مجموعة من الأحزاب العراقية على ضرورة الوحدة العراقية الأردنية ، ومنهم حزب الأمة بقيادة صالح جبر ، وحزب الاستقلال بقياة محمد صديق شنشل ، والحزب الوطنى بقيادة كامل الجادرجى ، حيث أجمعوا على أن الظروف الدقيقة التى يمر بها العالم العربى والظروف الدولية تستدعى أن ينتظم العرب فى وحدة سياسية واقتصادية وعسكرية ، خاصة إذا ما ضع فى الاعتبار قرب الخطر الصيونى منه ، وأكدوا على أن وحدة العراق والأردن باتت ضرورية وأن ظروف الأردن على وجه التحديد تحتم هذه الوحدة ،

واعتبروها بداية للوحدة العربية الشاملة ، وقد أكد حزب الاستقلال فى بيانه بتاريخ ٩ أغسطس ١٩٥٠م بضرورة أن تكون الوحدة تامة ، بأن يكون للبلدين حكومة واحدة وبرلمان واحد وجيش واحد .

وأما عن الرأى الأردنى حول المشروع ، فقد أنقسم بين مؤيد ومعارض لهذا المشروع ، فالمؤيدون له كانوا يرون فيه خروجا للأردن من الحالة الاقتصادية السيئة التى يمر بها ، فضلا عن كونه إصلاحا للأوضاع السياسية فى البلاد ، ولكن المعارضين للمشروع أكدوا على عدم كفاية ما تعهد به العراق للأردن إذا ما تم المشروع ، فضلا عن جوانب القصور التى تعترى تنظيمه ، فقد أكد توفيق أبو الهدى رئيس الوزراء الأردنى على أن العراق قد تعهد بدفع مليون ونصف المليون دينار للأردن بينما تدفع بريطانيا خمسة ملايين دينار ، وأن المشروع يقتصر فقط على وحدة التاج ، ويترك الجيش كما هو يتناول المعونات من الخارج وهو ما يتنافى مع فكرة الوحدة ، ومع ذلك فإن توفيق أبو الهدى لم يرفض مبدأ الوحدة بين البلدين ، ولكنه أكد على أن مبدأ الوحدة بينهما يجب أن يكون فى إطار الجامعة العربية ، وإذا ما كان هذا هو رأى رئيس الوزراء الأردنى فإن الملك طلال ملك الأردن أظهر معارضته للمشروع من خلال عدة وجوه ، فقد اعترف بالنظام الجديد فى سوريا عقب انقلاب ١٩٥١م فى سوريا وهو ما يعنى التوافق بينهما ، بينما عارضه العراق ، كما أن التقارب قد جمع بين الملك طلال ملك الأردن والمملكة العربية السعودية ومصر فى هذا الوقت ، وهما المعارضان للمشاريع الوحدوية الهاشمية ، والنتيجة لذلك فشل مشروع الوحدة العراقية الأردنية . ومع فشل مشروع الوحدة العراقية الأردنية حاول العراق الدعوة للوحدة العربية بمشروع جديد عرف بمشروع الجمالى للوحدة ، والذى تقدم به لمجلس الجامعة العربية فى يناير ١٩٥٤م يدعو فيه إلى قيام اتحاد عربى تنضم إليه الدول التى توافق على الاتحاد ، غير أن المشروع لم يلق الاهتمام .

(٣) الوحدة المصرية السورية ١٩٥٨ - ١٩٦١م .

منذ مطلع عام ١٩٥٥ أبدت الجماهير في سوريا اهتماما خاصا بثورة مصر ، خاصة مع السياسة التى اتبعتها الثورة تجاه الأحلاف الغربية في المنطقة ، والفكرة

العربية لدى قادة ثورة مصر ، والضغط الصهيوني على مصر متمثلا فى الحملة على غزة في مطلع عام ١٩٥٥م ، والاتجاه الاجتماعي للثورة ومحاربتها الجدية للاقطاع ، كل ذلك أكسب الثورة وقائدها احتراما عظيما في الأوساط التقدمية والديموقراطية في القطر العربى السورى ، فإذا أضفنا إلى كل ذلك الوزن الذى تمثله مصر في الوطن العربى ، اتضح لدينا أن استقطاب الزعامة الناصرية للجماهير العربية في النصف الثانى من خمسينات القرن العشرين كان أمرا حتميا .

وكانت ملامح هذا الاستقطاب قد بدأت في سوريا عام ١٩٥٥م حين طرحت حكومة الثورة في مصر مواجهة حلف بغداد كشعار لانتهاج سياسة عربية خارجية مستقلة ضمن نطاق الجامعة العربية ، وتقوية ميثاق الضمان الجماعى العربى ، وقد لقى هذا الشعار ما يستحقه من تقدير لدى القوى الوطنية في سوريا فألفت حكومة جديدة ساهم فيها حزب البعث فى الحكم ، كذلك بدأت منذ تلك الفترة دعوة حزب البعث إلى الاتحاد بين مصر وسوريا باعتبار أنهما البلدان الأكثر تحررا من البلدان العربية الاخرى .

على أية حال ، جاءت الوحدة المصرية السورية تلبية لرغبات الشعبين المصري والسوري في إطار الجو الدولي الضاغط ، والأحداث التي شهدها الوطن العربي من تأميم قناة السويس ، والعدوان الثلاثي على مصر ، والحشود التركية على الحدود السورية ، وصولاً إلى قيام حلف بغداد بالمؤامرات والدسائس . كل هذا فى ظل المطالبة الدائمة لمجموعة من الضباط السوريين بالوحدة مع مصر وحملة قادة حزب البعث العربي الاشتراكي من أجل الاتحاد مع مصر. كما كانت العوامل الخارجية قد لعبت دورها الأول في تعزيز هذا التقارب ، حيث بدأ الاتحاد السوفيتي في بداية عام ١٩٥٦م بحملة دبلوماسية واسعة لاكتساب دول الشرق الأوسط وقد عقدت مصر وسوريا صفقات سلاح مع السوفيت فى عام ١٩٥٥م وهو ما يعنى الاتفاق فى السياسة بين البلدين .

أمام ذلك ، لم يعد بوسع الحكومة السورية التراجع عن سياستها الجديدة إذ شعرت بقدر من العزلة أمام السياسة العراقية بل والإسرائيلية . لذلك ، اجتمع في ١٨

أكتوبر ١٩٥٧م مجلس النواب السوري ومجلس النواب المصري في جلسة مشتركة وأصدرا بالإجماع بيانا فيه دعوة إلى حكومتي البلدين للاجتماع وتقرير الاتحاد بين الدولتين ، حيث كان ميشيل عفلق قد أصر منذ تشكيل حكومة صبري العسلى في سوريا على أن يتضمن البيان الوزارى للحكومة الدعوة إلى الوحدة مع مصر ، وقد لاقت هذه الدعوة تأييدا من البرلمان السورى ، ومن ثم قام عدد أربعة عشر ضابطا من قادة الألوية في الجيش السوري بالقدوم إلى مصر ، ومقابلة عبد الناصر لطلب الوحدة مع مصر ، وكان من بين هؤلاء عبد الغني قنوت وأمين الحافظ وصلاح جديد ومصطفى حمدون ، حيث جاء هذا الوفد سرا دون علم الحكومة السورية مطالبا بالوحدة الفورية . وقد اجتمع الوفد مع عبد الناصر وعبد الحكيم عامر طيلة أيام ١٣-١٦ يناير ١٩٥٨م ، وتكللت المهمة بالاتفاق على الوحدة وبعدها وصل وزير الخارجية السورى صلاح البيطار فى يوم ١٦ يناير١٩٥٨م للتوقيع بالحروف الأولى على ميثاق الوحدة بين سوريا ومصر .

وبالفعل أعلنت الوحدة في ٢٢ فبراير ١٩٥٨ بتوقيع ميثاق الجمهورية العربية المتحدة من قبل الرئيسين السورى شكرى القوتلى والمصرى جمال عبد الناصر . واختير عبد الناصر رئيسا ، والقاهرة عاصمة للجمهورية الجديدة ، ومنح الرئيس السورى شكرى القوتلى لقب المواطن العربى الأول ، ووضع في ٥ مارس ١٩٥٨م دستورا جديدا مؤقتا للجمهورية العربية المتحدة ، وأناط الدستور السلطة التنفيذية برئيس الجمهورية يمارسها فعليا بمعاونة نواب الرئيس والوزراء الذين يعينهم ويقيلهم بنفسه ، وهم مسئولون أمامه دون غيره ، علما بأنه كان هناك إلى جانب الحكومة المركزية في الجمهورية العربية المتحدة مجلسان تنفيذيان إقليميان هما المجلس التنفيذى المصرى والمجلس التنفيذى السورى اللذان يرأس كل منهما وزير مركزى ، أما السلطة التشريعية فقد تولاها مجلس الأمة المكون من نواب يعين نصفهم رئيس الجمهورية والنصف الآخر يختاره من بين أعضاء مجلس النواب السابقين في سوريا ومصر . وفى السادس من مارس تم تشكيل أول وزارة عين فيها تسعة وزراء عامين للدولة الموحدة ، وأحد عشر وزيرا عن كل قطر ، يديرون

الشئون المحلية التى لم تدخل فى اختصاص وزراء الدولة العامين ، وألف الوزراء القطريون مجلسا تنفيذيا فى كل من القطرين ، كما عين نواب لرئيس الدولة الموحدة وهم : عبد الحكيم عامر وعبد اللطيف البغدادى ، وهما مصريان ، وأكرم الحورانى وصبرى العسلى ، وهما سوريان . ومن بعد تم توحيد برلمانى البلدين في مجلس الأمة بالقاهرة ، وألغيت الوزارات الإقليمية لصالح وزارة موحدة في القاهرة أيضًا ، وتقرر أن يكون نظام الجمهورية العربية المتحدة رئاسيا ديمقراطيا . وقد جرى استفتاء شعبى على الوحدة وتم انتخاب جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية العربية المتحدة ،

غير أن هذه الوحدة لم تستمر ، وقد قيل بأن أسباب نهاية الوحدة كثيرة ، ومنها قيام جمال عبد الناصر بتأميم البنوك الخاصة والمعامل والشركات الصناعية الكبرى والتى كانت مزدهرة من غزل ونسيج وأسمنت . وانتقال كثير من العمال المصريين إلى مدن الإقليم الشمالى وبالتالى اختلال توازن قوى العمل ، وانتشر الشعور بعدم الارتياح في سوريا من تطبيق الإجراءات الاشتراكية ، مما سبب عداء التجار للحكم وخاصة في المدن الكبرى ، واتباع سياسة استبدادية من قبل الحكومة في الإقليم الجنوبى ساهمت في توليد انزعاج لدى السوريين الذين كانوا يتباهون بالتعددية السياسية التي اشترط عبد الناصر إلغائها لقبول الوحدة ، حيث تم حل الأحزاب السياسية ، وفي أواخر عام ١٩٥٩م ، كان الخلاف البعثي مع عبد الناصر قد استفحل ، مما جعل وزراء البعث يقدمون استقالتهم ، وهم : أكرم الحوراني وصلاح البيطار، ومصطفى حمدون ، وعبد الغني قنوت . كما كان وضع الضباط السوريين في مناصب أقل شأنا سببا لتذمرهم ، وكذلك كان للدور الذى أنيط بعبد الحميد السراج للسيطرة على الأمور فى سوريا من قبل عبد الناصر دور مؤثر في إذكاء نار الفرقة بين المواطنين ورفض لسياسة دولة الوحدة ، فضلا عن عدم وجود تواصل وترابط على الأرض بين الإقليمين ، ووجود كيان شديد العداء بينهما هو إسرائيل كما كانت المنطقة العربية ترزح تحت مؤامرات عديدة من مختلف الأطراف جعلت الوحدة المصرية السورية على غير استقرار ، ولم يكن من شىء ليوقف

تداعيها بل ربما لم يوجد فى الجوار العربى سلطة ترغب فى استمرارها .

كل ذلك أدى إلى قيام مجموعة من الضباط السوريين بقيادة المقدم عبد الكريم النحلاوى مدير مكتب عبد الحكيم عامر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١م بانقلاب عسكري في اجواء متأزمة من كافة النواحي ، وفوجىء الرئيس عبد الناصر بأنباء التمرد السورى فأمر بإرسال قوة من ألفى مظلى مصرى إلى سوريا لسحق هذا التمرد ، ولكن مواقف قيادات الجيش في اللاذقية المؤيدة للمتمردين دفعت عبد الناصر إلى نقض أوامره علما بأن الطليعة المصرية المؤلفة من ١٢٠ مظليا كانوا قد أعلنوا الاستسلام بعد هبوطهم ، و كان عبد الحكيم عامر قد غادر دمشق حوالي الساعة الثالثة بعد ظهر يوم الانقلاب إلى القاهرة ، وكان صلاح البيطار وأكرم الحوراني قد أيدا الانفصال وكانا من بين السياسيين السوريين الموقعين على الوثيقة الانفصالية في ٢ أكتوبر ١٩٦١م .

(٤) اتحاد الدول العربية .

مع وصول الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة إلى دمشق بدأت الوفود العربية المهنئة بالوحدة المصرية السورية تحل بدمشق ، وكان الوفد اللبنانى أهم هذه الوفود حيث أعلن الرئيس عبد الناصر أمامهم أن اليمن كان سباقا للانضمام إلى التحاد بمجرد إعلان الوحدة وإقامة الجمهورية العربية المتحدة وفتح الباب للدخول معها فى اتحاد ، والحقيقة أن اليمن قبل الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة كان يعيش ظروف انعزال وتخلف واضحة ، وكان اليمن قد أقفل على نفسه بلاده ، إلا أنه رغم ذلك لم يتمكن من أن يفصل نفسه عن بقية الحركة العربية ومسايرة الدول العربية رغم رجعية نظام الحكم فيه ، وكامنت محاولات قد قامت فيه لتغيير الأوضاع إلا أنها فشلت .

والثورة فى اليمن كانت قد نشبت فى ٢٢ سبتمبر عام ١٩٤٨م حيث شاركت فيها عناصر عسكرية وأخرى مدنية ، ونجحت فى القضاء على سلطة الإمام يحيى حميد الدين ، ولكنها أعلنت إمامة عبدالله بن أحمد الوزير ، والذى لم يتمكن من الاحتفاظ بالسلة أكثر من ٢٥ يوما حيث تولى الإمامة سيف الإسلام أحمد ، ثم

نشبت الثورة من جديد فى ٢٥ مارس عام ١٩٥٥م ، إلا أنها فشلت كذلك ، ورغم تجميد الإمام أحمد للأوضاع فى الداخل فإنه قد رفع شعارات الحرية ضد الاحتلال البريطانى فى اليمن الجنوبى ، وشارك فى اتفاقيات الدفاع المشترك مع المملكة العربية السعودية ومصر فى أبريل عام ١٩٥٦م ، ثم وافق على الاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة فى إطار ما أطلق عليه اتحاد الدول العربية فى ٨ مارس عام ١٩٥٨م .

وقد اشتملت المادة الأولى من الميثاق الخاص به على إنشاء هذا الاتحاد من الجمهورية العربية المتحدة والمملكة المتوكلية اليمنية والدول العربية التى تقبل الانضمام إلى هذا الاتحاد ، كما نصت المادة الثانية على احتفاظ كل دولة بشخصيتها الدولية وبنظام الحكم الخاص بها ، ونص المثاق على المساواة بين المواطنيين فى الاتحاد وعلى حقوقهم وحرياتهم ، كما نص على اتباع سياسة خارجية موحدة وعلى أن يكون للاتحاد قوات مسلحة موحدة ، وعلىتنظيم الشؤون الاقتصادية بالاتحاد وفقا لخطط مرسومة ، أما السلطات فقد وضعت تحت إشراف المجلس الأعلى للاتحاد ، والذى يتشكل من رؤساء الدول الأعضاء ويعاونه مجلس الاتحاد الذى يتألف من عدد متساو من ممثلى الدول الأعضاء وتكون رئاسته بالتناوب ، ويقوم المجلس الأعلى للاتحاد برسم السياسة العليا فى المسائل السياسية والدفاعية والاقتصادية والثقافية ، ويصدر القوانين اللازمة لذلك ، ويعين القائد العام للقوات المسلحة للاتحاد ، أما مجلس الاتحاد فيتبعه مجلس للدفاع ومجلس اقتصادى ومجلس ثقافى ، ولقد تلى ذلك وضع الأسس اللازمة للميزانية ، وكذلك لإنشاء مؤسسة للنقد ولإصدار عملة يمنية جديدة ، أما النظام الدفاعى واختصاصات القيادة العسكرية فكانت تشبه إلى حد بعيد تلك التى وضعت فى معاهدات الدفاع المشترك .

وعلى أية حال ، فإن قيام اتحاد الدول العربية فلا عام ١٩٥٨م والذى تكون من الجمهورية العربية المتحدة والمملكة اليمنية قد أظهر بشكل واضح إمكانية

تعاون الدول ذات الصفة الجمهورية مع الدول ذات الصفة الملكية فى شكل اتحاد ، والذى يسوى فيه بين المواطنين ، ويمنحهم نفس الحقوق والواجبات ، وقد كانت دعوة مفتوحة لكل العرب للتقارب والتعاون وتحقيق الآمال مهما كانت النظم السائدة فى بلادهم ، والحقيقة أن هذا كان حلا سياسيا لمشكلة القيادة دون أن يعترضها شىء من الاهتزاز ، والمهم أن هذا الاتحاد قد جاء نتيجة للوحدة المصرية السورية وفى أقليم قل من يعتقد فى إمكانية تحركه نحو هذه الفكرة وهى فكرة الوحدة نظرا لظروف الانغلاق التى كان يفرضها اليمن على نفسه .

(٥) اتحاد المغرب العربى .

كانت فكرة اتحاد المغرب العربي قد ظهرت قبل مرحلة الاستقلال ، وتبلورت في أول مؤتمر للأحزاب المغاربية الذي عقد في مدينة طنجة بتاريخ ٢٨ أبريل ١٩٥٨م والذي ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية ، وبعد الاستقلال كانت هناك محاولات نحو فكرة تعاون وتكامل دول المغرب العربي ، وبدأت الخطوات الأولى للعمل المشترك بين الأقطار المغاربية فى عام ١٩٦٤م بتأسيس ما عرف بـ : " اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربى " لتنشيط الروابط الاقتصادية بين دول المغرب العربي ، وبيان جربة الوحدوي بين ليبيا وتونس عام ١٩٧٤م ، ومعاهدة مستغانم بين ليبيا والجزائر ، ومعاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا عام ١٩٨٣م ، وأخيرا اجتماع قادة المغرب العربي بمدينة زرالده في الجزائر يوم، وإصدار بيان زرالده الذي أوضح رغبة القادة في إقامة الاتحاد المغاربي العربي وتكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي .

ومن خلال اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربى تم عقد سبع لقاءات بين وزراء اقتصاد بلاد المغرب العربى ، وصدر عنها العديد من الاتفاقيات ، والكثير من الدراسات فى مختلف المجالات ، غير أنه جاء ملف الصحراء الكبرى المتنازع عليها لتضع حدا لجهود الوحدة منذ عام ١٩٧٥م ، حيث واصلت بلاد المغرب العربى سياسة منفردة . ومع ذلك ، فإن بلاد المغرب العربى بدأت فى التحرك نحو تحقيق

الوحدة ، خاصة بعد التقارب والمصالحة التى تمت بين الجزائر والمغرب على هامش مؤتمر القمة العربية الاستثنائى ، والذى عقد بالجزائر فى ١٠ يونيه عام ١٩٨٨م ، حيث تقرر بعدها تكوين لجنة لتحديد وسائل التقارب والاتحاد بين بلاد المغرب العربى وعلى ضوء انتهاء أعمال اللجنة فى نهاية عام ١٩٨٨م ، صدر البيان الختامى فى ٢٤ يناير ١٩٨٩م ، وتقرر عقد لقاء قمة بين الدول المغاربية فى مدينة مراكش المغربية ، وبالفعل انعقد المؤتمر فى فبراير عام ١٩٨٩م بمراكش ، وأعلن القادة المغاربة عن معاهدة لتأسيس " اتحاد المغرب العربى " . وبالفعل تأسس اتحاد المغرب العربي بتاريخ ١٧ فبراير ١٩٨٩ م بمدينة مراكش بالمغرب ، وتألف من خمس دول تمثل في مجملها الجزء الغربي من العالم العربي وهي : الجزائر والمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا ، وذلك من خلال التوقيع على ما سمي بمعاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي ، وقد تكونت أجهزة الاتحاد من مجلس الرئاسة ومجلس وزراء الخارجية ولجنة المتابعة وأما لجانه الوزارية المتخصصة فكانت أربعة وهي : لجنة الأمن الغذائي ولجنة الاقتصاد والمالية ولجنة البنية الأساسية ولجنة الموارد البشرية هذا فضلا عن مؤسسات الاتحاد والتى تشكلت من مجلس الشورى والهيئة القضائية والأكاديمية المغاربية للعلوم والجامعة المغاربية والمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية .

والاتحاد المغاربى كان يهدف إلى فتح الحدود بين الدول الخمسة لمنح حرية التنقل الكاملة للأفراد والسلع ، والتنسيق الأمني ، ونهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين ، والعمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها ، وزيادة أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض ، وتحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها ، والمساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف ، ونهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين ، والعمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها ، وتحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار ، وصيانة استقلال كل

دولة من الدول الأعضاء ، وتحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم من وسائل لهذه الغاية ، وذلك بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد ، وإقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على كافة مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية والمستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف ، من خلال تبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء .

(٦) مجلس التعاون الخليجي .

مجلس التعاون الخليجى هو منظمة إقليمية سياسية واقتصادية وعسكرية وأمنية مكوّنة من ست دول عربية تطل على الخليج العربى وتشكل أغلبية مساحة شبه الجزيرة العربية وهي المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت ودولة قطر ومملكة البحرين . وكانت فكرة الاتحاد قد بدأت في ١٦ مايو ١٩٧٦ عندما زار أمير دولة الكويت آنذاك الشيخ جابر الأحمد الصباح دولة الإمارات العربية المتحدة لعقد مباحثات مع رئيس دولة الإمارات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حول إنشاء مجلس التعاون الخليجى ، واقترح فكرة إنشاء هذا المجلس لإحساسه بالأخطار التي تهدد الأمن القومى لدول شبه الجزيرة العربية ، وعاد واقترح إنشاء هذا المجلس فى قمة للجامعة العربية فى عمان بالأردن في نوفمبر ١٩٨٠م .

وفي ٢٥ مايو ١٩٨١ توصل قادة كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت ودولة قطر ومملكة البحرين فى اجتماع عقد في إمارة أبوظبى إلى صيغة تعاونية تضم الدول الست تهدف إلى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولهم في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها ، وفق ما نص عليه النظام الأساسى للمجلس في مادته الرابعة ، والتى أكدت أيضا على توثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون بين مواطنى دول مجلس التعاون

الخليجى .

وقد تشكل المجلس من : المجلس الأعلى ، وهو السلطة العليا لمجلس التعاون ، ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء ، ورئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول ويجتمع في دورة عادية كل سنة ، ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي دولة عضو وتأييد عضو آخر . والمجلس الوزارى ، والذى يتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء ، وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى ، ويعقد المجلس اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أى من الأعضاء وتأييد عضو آخر . والأمانة العامة ويتألف الجهاز الإدارى للأمانة العامة من أمين عام يعينه المجلس الأعلى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة وكان أول أمين عام للمجلس هو عبد الله يعقوب بشارة ، وخمسة أمناء مساعدين للشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والإنسان والبيئة وتتلخص اختصاصات الأمانة العامة في إعداد الدراسة الخاصة بالتعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك ، وإعداد تقارير دورية عن أعمال المجلس ، ومتابعة تنفيذ القرارات ، وإعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزارى ، والتحضير للاجتماعات وإعداد جدول أعمال المجلس الوزاري ومشروعات القرارات وغير ذلك من المهام . والقوة العسكرية المشتركة لدول الخليج العربى " درع الجزيرة " ، وهي قوات عسكرية مشتركة لدول مجلس التعاون الخليجى وتم إنشائها عام ١٩٨٢م بهدف حماية أمن الدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجى وردع أى عدوان عسكرى . ويقع مقر قوات درع الجزيرة المشتركة في المملكة العربية السعودية فى محافظة حفر الباطن قرب الحدود بين الكويت والعراق .

وتعد كل من جمهورية العراق باعتباره دولة مطلة على مياه الخليج العربي ولها حدود طويلة مع المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ، والجمهورية اليمنية باعتبارها الامتداد الاستراتيجي لدول شبه الجزيرة العربية دولا مرشحة للحصول على

عضوية المجلس الكاملة حيث يمتلك كل من جمهوريتي العراق واليمن عضوية بعض لجان المجلس كالرياضية والصحية والثقافية .

على أية حال ، تبلورت حركة اليقظة القومية العربية عند العرب والتى بدأت منذ مطلع القرن التاسع عشر الميلادى لتصل إلى مرحلة الثورة فى مطلع القرن العشرين ، تلك الثورة التى فشلت فى تحقيق وحدة العرب ولو فى مشرقهم بسبب تآمر الاحتلال عليها ، إلا أن فكرة الوحدة العربية بدأت تختمر فى عقول العرب لتخرج فى البداية فى شكل مشروعات نادى بها البعض كسوريا الكبرى والهلال الخصيب حتى وصلت إلى مرحلة التنفيذ حين خرجت الجامعة العربية إلى الوجود فى العام ١٩٤٥م ، والتى لم تغن عن التفكير فى وحدات ثنائية سعى لها الهاشميون فى العراق والأردن مع سوريا فى عهد الانقلابات ، وسعت لها سوريا مع مصر فى عام ١٩٥٨م ، وكذلك اليمن مع الجمهورية العربية المتحدة فى العام نفسه ، هذا فضلا عن اتحاد المغرب العربى ومجلس التعاون الخليجى ، وهو مايعطى دلالة قوية على أن الوحدة هى طابع أصيل فى تفكير الشعوب العربية لم ولن ينسوها يوما إيمنا منهم بالقضية .

الفصل الخامس

العرب وقضية فلسطين

أولا : وعد بلفور وتطور قضية فلسطين .

ثانيا : العرب وحرب فلسطين .

نالت قضية فلسطين كقضية سياسية اهتماماً خاصاً إقليماً ودولياً ، على اعتبار أنها قضية شعب يبحث عن أرضه التي سلبت منه بفعل مؤامرة أدت إلى قيام دولة صهيونية على هذه الأرض ، فكانت بذلك القضية قضية الشعب والأرض.

أولا : تصريح بلفور وتطور قضية فلسطين .

ظل اليهود يسعون طويلاً لاتخاذ فلسطين وطناً قومياً لهم دون نجاح ، وباءت جميع محاولاتهم بالفشل ، فلم ينجح زعيمهم الأول موسى منتفيورى فى الاتفاق مع محمد على على إنشاء مستعمرات زراعية لليهود فى فلسطين ، ولم ينجح كذلك لدى السلطان العثمانى يعد زوال الحكم المصرى من الشام . ثم ظهر كتاب الدولية اليهودية الذى ألفه " تيودرهرزل " عام ١٨٩٦م فأثار اهتمام اليهود ، وعقدوا فى العام التالى أول مؤتمر صهيونى فى مدينة بال بسويسرا ووضعوا القواعد التي يسيرون عليها لتحقيق هدفهم . وبالفعل نجح زعماء الصهيونية فى أن ينالوا وعد بلفور من الحكومة الإنجليزية خلال الحرب العالمية الأولى فكانت بداية المأساة الدامية فى أبشع مؤامرة عرفها التاريخ وإذا كان صدور وعد بلفور فى ٢ من نوفمبر عام ١٩١٧م هو البداية الحقيقية لمأساة فلسطين ، فإن صدور قرار الانتداب فى إبريل عام ١٩٢٠م متضمناً تصريح بلفور هو البداية العملية لها ، وبرزت المأساة فى صورة نضال رهيب بين العرب الذين يدافعون عن تراثهم ومقدساتهم ووطنهم واليهود الذين يدعون فى الأرض المقدسة حقوقاً ليس لها سند من التاريخ أو الدين .

(١) الإدارة البريطانية فى فلسطين .

ما إن تم للإنجليز احتلال فلسطين عام ١٩١٨م حتى أقاموا فيها إدارة بريطانية عسكرية تتلقى تعليماتها من سلطات الاحتلال ، وظل هذا الوضع قائماً حتى أعلنت قرارات مؤتمر سان ريمو التي تقضى بانتدابها على فلسطين فاستبدلت بالإدارة العسكرية إدارة مدنية . وقد شكلت بريطانيا إدارة مدنية على رأسها الوزير اليهودى الإنجليزى هربرت صموئيل مندوباً سامياً وكان من مؤيدى الوطن القومى لليهود فى فلسطين ولعب دوراً بارزاً فى إصدار وعد بلفور ، وقام غداة إعلان

الحكومة الجديدة بإذاعة بيان رسمى تناول فيه سياسة بلاده ومسئولياتها الجديدة فى فلسطين بعد اضطلاعها بالانتداب والتعهد بإنشاء وطن قومى لليهود ، ثم جاء تصريح تشرشل وزير المستعمرات فى يوليه ١٩٢٢م تأييداً لوعد بلفور وبيان هربرت صموئيل ولم تكن وثيقة الانتداب قد مرت بعد على عصبة الأمم . فلما صدرت بموافقتها وقد أدمجت وعد بلفور فى مقدمتها ، بدت حقيقة للعيان وظهرت قوة الخطر الصهيونى فى اقوى صوره ، ويشبه اعتراف عصبة الأمم بوعد بلفور اعتراف الأمم المتحدة بقيام إسرائيل عام ١٩٤٨ ، وليس أدل على خطر الصهيونية العالمية من تأثيرها هذا فى المحافل الدولية .

وقام هربرت صموئيل حال إعلان الحكومة الجديدة بمحاولة تكوين مجلس استشارى من الموظفين الإنجليز وممثلى المسلمين والمسيحيين واليهود . وقد دلت هذه التفرقة بين المسلمين والمسيحيين على نية بريطانيا فى تبرير تمثيل اليهود فى المجلس التنفيذى ، ولما وضع نظام الإدارة الجديد ونص على قيام مجلس تشريعى يعين فيه الإنجليز بجانب أعضاء منتخبين من المسلمين والمسيحيين واليهود ، قاطع العرب مسلمين ومسيحيين انتخاباته على أساس أنهم لا يمثلون فيه أغلبية صريحة ، ما دام الأعضاء الإنجليز سيمثلون فيه وهم بالإضافة إلى الأعضاء اليهود يكونون أغلبية المجلس . وكان تشكيل المجلس كالآتى : ١١ عضواً من الموظفين الإنجليز ، و٨ أعضاء للمسلمين وعضوان للمسيحيين وعضوان لليهود ومعنى ذلك أن هناك أغلبية ١٣ عضواً ضد ١٠ أعضاء ، ولما فشل تشكيل المجلس التشريعى اقترحت الحكومة البريطانية إنشاء هيئة عربية تكون بمثابة الهيئة المناظرة للوكالة اليهودية ولها حقوقها ، ولكن العرب رفضوا هذا العرض حتى لا يكون فى قبولهم له اعتراف ضمنى يوضع الوكالة اليهودية أو المساواة باليهود . ولم تقتصر وثيقة الانتداب على إدماج وعد بلفور فى مقدمتها فحسب ، بل تناولت نصوصها كل ما يساعد على إنشاء الوطن القومى . فالمادة الثانية تحدد مدى مسئولية بريطانية عن الأحوال السياسية والاقتصادية والإدارية التي تكفل تحقيق الوطن القومى اليهودى ، كما أن المادة الرابعة تنص على الاعتراف بالجمعية الصهيونية كهيئة عمومية

ومنحتها كثيراً من الامتيازات الاقتصادية والسياسية والإدارية حتى غدت قوة لها شأنها فى البلاد وكأنها دولة داخل الدولة ، وتناولت المادة السادسة تنظيم الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتيسيرها بإشراف الهيئة اليهودية ومساعدتها وهذه الهيئة اليهودية هى التي أصبحت تعرف باسم " الوكالة اليهودية " .

وقد تبين للعرب تلك المؤامرة الدنيئة بين الانتداب والصهيونية على تهويد فلسطين ، إذ كان القصد من تهجير اليهود هو زيادة عددهم إلى الدرجة التي يفوقون بها العرب ويصبحون هم الأكثرية وتتم لهم السيطرة على البلاد تبعاً لذلك ، وعبر العرب عن قلقهم تارة بالاحتجاجات وتارة بتلك المصادمات التي كثيراً ما كانت تقع بينهم وبين اليهود حتى كانت حادثة البراق أو المبكى فى عام ١٩٢٩م ، وهو حائط يعتقد اليهود أنه من بقايا الهيكل القديم . وهو مقدس لدى المسلمين لأنه يرتبط عندهم بذكرى الإسراء والمعراج ، وقد أراد اليهود انتزاعه من المسلمين وساروا فى مظاهرة صاخبة تقودهم امرأة منهم وتخطب فيهم أن الحائط لهم فيجب الاستيلاء عليه بالقوة ، وأدت هذه المظاهرات التي كررها اليهود فى اليومين التاليين إلى اشتباكات دامية بينهم وبين العرب امتدت إلى ضواحى القدس ، ومنها إلى القرى المجاورة ، وتعدتها إلى غيرها من المدن حتى عمت فلسطين . واستطاعت السلطات البريطانية أن تسيطر أخيراً على الحالة وأن تعيد النظام ومع ذلك فقد توالت المصادمات وأعمال العنف وكثرت لجان التحقيق دون أن تقدم على حل عملى يحسم الأمور حتى قامت ثورة ١٩٣٦م .

(٢) ثورة فلسطين عام ١٩٣٦م .

قام أهل فلسطين على بكرة أبيهم فى ثورة عارمة يحاربون الصهيونية وحكومة الانتداب معاً وسرى فى البلاد العربية حماس جارف لنصرة فلسطين جاء المتطوعون العرب زرافات ووحدانا إلى فلسطين لمعونة إخوانهم فيها . وقد تعددت الأسباب التى أدت إلى اندلاع ثورة عام ١٩٣٦ بفلسطين حيث تمثلت فى العوامل فى اشتداد الهجرة اليهودية دون أن تقوم سلطة الانتداب باتخاذ إجراء ضدها ، ويأس العرب من العدالة البريطانية وتحيز فلسطين لليهود ، وفشل اللجان التي اقترحتها الحكومة

البريطانية للتحقيق حول أسباب ثورة العرب ورفض المطالب التي تقدموا بها وهى التى تتلخص فى وقف الهجرة ومنع بيع الأراضى لليهود وقيام حكومة دستورية فى فلسطين . وقد بدأت الثورة فى قطاع طولكرم – نابلسى فى ١٨ من إبريل سنة ١٩٣٦م وعمت كل فلسطين بعد ثلاثة أيام من بدايتها ورفضت الهيئة العربية العليا وقف الثورة قبل تلبية مطالبهم . واتخذت الثورة طابعاً عنيفاً حمل الحكومة البريطانية على تكوين لجنة ملكية برياسة لورد " بيل " للتحقيق فى أسباب الثورة والنظر فى مطالب أهل فلسطين من العرب واليهود ، بشرط أن يستجيب الثوار للهدوء ، ولكن الثورة ازدادت عنفاً ورفضت الهيئة العربية الدعوة إلى الهدوء ، ولكن بعد توسط ملكى العراق والعربية السعودية وأمير شرق الأردن رجعت عن إصرارها ، فأبحرت اللجنة إلى فلسطين فى ٥ من نوفمبر سنة ١٩٣٦م وفى اليوم نفسه أعلنت وزارة المستعمرات قبول مهاجرين جدد خلال ستة أشهر قادمة بمعدل ١ . ٨٥٠ مهاجر كل شهر وأدى ذلك إلى مقاطعة لجنة بيل ولكن بعد وساطة الملوك مرة أخرى قامت الهيئة العربية بعرض مطالبها.

وانتهت لجنة بيل من تحقيقها باقتراح التقسيم فيكون السهل الساحلى لليهود والمنطقة الداخلية للعرب على أن ندمج فى شرق الأردن وتكون معها دولة واحدة ، وترتبط كل من دولتى التقسيم بمعاهدة مع بريطانيا ضمن حدود الانتداب أما الأماكن المقدسة فى القدس وبيت لحم والناصرة فتبقى تحت حكم دولة الانتداب ويلاحظ فى هذا التقسيم أنه اعتراف لليهود بحق إقامة دولة يهودية لم يمنحهم إياه وعد بلفور ولم تشر إليه وثيقة الانتداب هذا فضلاً عن أنه وضع فى أيدى اليهود أخصب بقاع فلسطين وأغناها . وكان طبيعياً أن يرفض العرب اقتراحات لجنة بيل فى الوقت الذى لقيت فيه تحبيذاً من اليهود . وعرض مشروع التقسيم على مجلس العموم . فقرر عرضه على لجنة الانتدابات بعصبة الأمم باعتباره " أحسن حل للمشكلة " فأيدته مبدئياً ولكنها لم تحبذ استقلال الدولتين وفضلت بقاءهما تحت الانتداب ، وطلبت إلى الحكومة البريطانية موافاتها بتفصيلات المشروع ، فألفت لجنة " وودهد " لدراسته ، ووضع تفاصيله وانتهت من مهمتها فى أكتوبر سنة ١٩٣٨ ، وانتقدت

فيه مشروع التقسيم ، وبينت استحالته بسبب ما يثيره من مشاكل الأقليات ، فإن اليهود سيكونو أقلية فى دولتهم المقترحة وليس من الممكن التغلب على هذه المشكلة إلا بتبادل السكان ، ثم إن الوضع الاقتصادى للدولتين سيبقى ضعيفاً وأخيراً عدلت الحكومة البريطانية عن المشروع لاستحالة تنفيذه .

تجددت الاضطرابات فى فلسطين فاعتقلت الحكومة أعضاء الهيئة العربية بعد أن أصدرت أمراً بحلها ونفت الزعماء إلى سيشل وألغت وظيفة المفتى فاشعلت الثورة أعنف مما كانت وقاد عصابات الثوار فوزى القاوقجى ، وأخذ يغير بهم على مراكز الحكومة والمستعمرات اليهودية وقطع الثوار أنابيب البترول ، وغدت فلسطين كلها ميداناً للقتال ، وصبوا جام غضبهم على الإنجليز خاصة ، وتوالت القوات البريطانية من مصر لإخماد الثورة وأظهر الإنجليز منتهى القوة فى قمعها فقتلوا الآلاف وزجوا بالأحرار والمجاهدين فى السجون وبدأ عام ١٩٣٩م والثورة ما زالت قائمة والجو الدولى ينذر بالحرب فعملت الحكومة البريطانية على حل مشكلة فلسطين حلا يكفل لها الهدوء والاستقرار ويؤمن مصالحها فى تلك المنطقة الحيوية قبل أن تنشب الحرب .

ولم يكن حذر بريطانيا من توتر الحالة فى فلسطين وحدها ولكنهم خافوا ما تجره مشكلة فلسطين من غضب العرب فى وقت تنشد فيه عونهم لمواجهة احتمالات الحرب التي يمكن أن تشتغل فى أية ساعة ، لذلك أرادت أن تشرك الدول العربية فى حل مشكلة فلسطين وأن تدعو العرب واليهود للتعاون معها على ذلك ، فدعت إلى مؤتمر يعقد بلندن بين العرب واليهود ووجهت الدعوة إلى مصر والمملكة العربية السعودية والعراق وشرق الأردن واليمن ، ورفض عرب فلسطين حضور المؤتمر ما لم يمثلهم زعمائهم فاضطرت الحكومة البريطانية إلى فك أسر معتقلى سيشل على أن تكون إقامتهم خارج فلسطين . وعقد المؤتمر فى ٧ من فبراير سنة ١٩٣٩م وعرف بمؤتمر المائدة المستديرة ورفض ممثلوا عرب فلسطين أن يجلسوا على مائدة واحدة مع ممثلى اليهود فكانت الاجتماعات تدور على حده ، وانفض المؤتمر فى ٢٧ مارس دون أن يصل إلى نتيجة . وأرادت الحكومة البريطانية أن تضع الفريقين أمام

الأمر الواقع فأجملت سياستها فى كتاب أبيض بعد أن نالت موافقة البرلمان الإنجليزى بينت فيه أنها ترمى إلى حكومة مستقلة فى فلسطين ، تضم العرب واليهود وترعى مصالح الطرفين ، على أن ترتبط معها بمعاهدة تؤمن فيها مصالحها وحددت لإقامة هذه الحكومة عشر سنوات يمارس فيها أهل فلسطين مسئوليات وسلطات أوسع تحت إشراف مستشارين من الإنجليز وتحت رقابة المندوب السامى . واعترض العرب على شرط المدة على اعتبار أنه سيتيح لليهود زيادة مهاجريهم إلى فلسطين سراً أو علانية ، وكان هذا الشرط من أهم الأسباب التي أدت إلى رفض سياسة الكتاب الأبيض ، وتناول الكتاب الأبيض الهجرة اليهودية بالتحديد وسمح بها بشرط ألا يزيد العدد فى النهاية على ثلث عدد سكان البلاد ، ولم تمض أسابيع قليلة حتى قامت الحرب العالمية الثانية دون أن تحل قضية فلسطين .

ثانيا : **العرب وحرب فلسطين** .

وصل العرب إلى درجة الاقتناع التام بأن القضاء على الخطر الصهيونى بفلسطين لن يتم إلا بالتدخل العسكرى ، والذى إن كانت الجامعة العربية قد قررت فى البداية أن يكون بقوات غير نظامية ، إلا أن عدم تمكن هذا القوات من مواجهة العصابات الصهيونية جعل الجامعة العربية تقرر تدخل الجيوش العربية فى فلسطين حيث كانت حرب فلسطين عام ١٩٤٨م . وكان أول اجتماع لمجلس الجامعة العربية يبحث فيه العرب استخدام القوة فى قضية فلسطين هو الاجتماع الذى عقد فى " عاليه " بلبنان فى أكتوبر عام ١٩٤٧م ، حيث قرر المجلس التدخل فى فلسطين من خلال استخدام قوات من المتطوعين تقوم الجامعة بتمويلهم وتسليحهم ، ومن اللافت للنظر أن الرأى كان قد اتجه فى اجتماع عالية إلى الاعتماد على عرب فلسطين أساساً والمتطوعين من الدول العربية الأخرى وذلك لأن عرب فلسطين أعرف بمسالك بلادهم ، وأكثر تحمساً للدفاع عنها ، ثم إن هذه الخطة تخفض من نفقات الحرب ، وهكذا فإن تطورات الأحداث فى فلسطين كانت تزيد من اقتناع العرب بأن السبيل الوحيد للحصول على حقوقهم والحفاظ عليها هو استخدام القوة المسلحة . وبالفعل اتخذ قرار بإنشاء جيش التحرير العربى ، والذى وزع فى تنظيمين : الأول هو جيش

المجاهدين الفلسطينيين الذى يعمل من الداخل وتشرف عليه الهيئة العربية العليا ، والثانى هو جيش الإنقاذ العربى الذى يتكون من ضباط وجنود متطوعين معظمهم من سوريا ولبنان والأردن وتشرف عليه الجامعة العربية ، وتقرر أن تدفع مصر نسبة ٤٢./. وسوريا ولبنان ٢٣./. والمملكة العربية السعودية ٢٠./. والعراق ١٥./. من جملة الإنفاق على الجيش وقد اتخذ جيش الإنقاذ العربى مقره فى" قطنه" بالقرب من دمشق .

على أية حال ، فإن العرب قد خاضوا حربهم الأولى فى فلسطين فى مطلع يناير عام ١٩٤٨م وإن لم يعلنوها رسمياُ ، حيث حددت قوات العرب فى هذه الحرب وعين قائدها وألفت لهذه الحرب لجنة عسكرية وسياسية ومالية وإدارية فى نطاق جامعة الدول العربية المشتركة فى القتال ، وكان أمين عام الجامعة العربية يشرف على شئون هذه الحرب بواسطة اللجان المذكورة ، كما تدخلت الأمم المتحدة بعد أربعة أشهر لوضع هدنة لها . وما إن وافى ربيع عام ١٩٤٨م حتى كان الفدائيون العرب قد قسموا فلسطين إلى عدة جبهات ، وبدأوا فى مواجهة المستوطنات الصهيونية دون أن يوجهوا أية عراقيل من جهة الإنجليز الذين سلموهم بعض مراكز الشرطة ، ومن ثم نجح المتطوعون العرب فى الشهور الأولى من عام ١٩٤٨م فى قطع الطرق الواصلة بين تل أبيب والقدس وبين حيفا والجليل الغربى وبين بحيرة طبرية والجليل الشرقى وبين العفولة ووادى بيسان والنتيجة هى أن المستعمرات الصهيونية ما لبثت أن عزلت بقيت فلسطين ، كما حوصر اليهود فى القسم الغربى من القدس ، والحقيقة أن الهزائم التى تعرض لها اليهود جعلت العسكريين البريطانيين فى فلسطين يؤكدون على مقدرة الجيوش العربية على الاستيلاء على فلسطين بأسرها ، ومع ذلك فإن المتطوعين العرب إذا ما كانوا قد نجحوا فى تهديد طرق المواصلات فإنهم وقفوا عاجزين عن القيام باقتحام المستعمرات ذاتها ، وفى الوقت الذى نشط فيه اليهود فى استيراد السلاح كان المتطوعون العرب يعانون من نقص الأسلحة والطعام أيضا

ولم يستطع المتطوعون العرب الانتصار على القوات الصهيونية فى حرب يناير

– أبريل ١٩٤٨م ، وكانت الخلافات العربية على القيادة والزعامة فى مقدمة عوامل الإخفاق التى أفسدت الخطط العسكرية ، تلك الخطط التى حقق بها المتطوعون العرب انتصاراتهم الأولى فى مطلع عام ١٩٤٨م ، وتتحمل بريطانيا نصيبا كبيرا من عوامل الفشل التى أحاطت بهزيمة العرب فى حرب يناير ، فقد وجهت ضربات عنيفة للجانب الغربى كان من أقساها ضربتان الأولى : أنها تعهدت للعرب بالمحافظة على حيفا ثم فاجأتهم بتسليمها بعد ثلاثة أشهر إلى اليهود صباح الأربعاء ٢١ أبريل ١٩٤٨م مما تسبب فى إشاعة الذعر فى المدينة وهجرة سكانها العرب إلى لبنان ، ومن يؤمئذ نشأت مشكلة اللاجئين ، وأما الضربة الثانية فقد كانت قاتلة فبعد ثلاثة أيام أى فى يوم ٢٤ أبريل ١٩٤٨م أجلت القوات البريطانية فجأة جنودها من مواقعها فى يافا وهى مواقع كانت تفصل بين العرب واليهود ، وأدى هذا إلى أن يهجر أهل المدينة العرب مدينتهم إلى غزة وإلى شرق الأردن .

وبعد أن تبين عدم فعالية قوات المتطوعين العرب وهزيمتها وتراجعها عن عدة مواقع هامة حققت فيها انتصاراً فى مطلع عام ١٩٤٨م وبعد أن ثبت عجز جيشى الإنقاذ والجهاد المقدس عن مواجهة اليهود ، وأمام كل هذا طرحت اللجنة السياسية على مجلس الجامعة فى الثانى عشر من أبريل عام ١٩٤٨م الموقف فى فلسطين ، وعرضت اللجنة مسألة دخول القوات النظامية إلى فلسطين بعد انسحاب بريطانيا منها ، وجاء فى قرار اللجنة " أن دخول الجيوش العربية فلسطين لإنقاذها يجب أن ينظر إليه كتدبير مؤقت خال من كل صفة من صفات الاحتلال الحربى أو التجزئة لفلسطين وأنه بعد إتمام تحريرها تسلم إلى أصحابها ليحكموها كما يرون " هذا فى الوقت الذى كانت فيه فلسطين تضج بالتنظيمات الوطنية الشعبية مثل القساميين وجمعية الاعتصام وجمعية الدم العربى السرية والتى كانت على استعداد لخوض القتال ضد اليهود .

وبينما كان عرب فلسطين يواجهون الصهيونيين فى كل مكان فى حركة غير متكافئة إذ بمجلس الجامعة العربية يقرر إرسال القوات النظامية إلى فلسطين فى الخامس عشر من مايو ١٩٤٨م ، وهو التاريخ الذى حددته بريطانيا لاكتمال

انسحابها من البلاد ، وبالفعل قررت الحكومة المصرية دخول الجيش المصرى حرب فلسطين ، وقد شجع هذا الموقف الدول العربية الأخرى دفع جيوشها لتحذو حذو مصر ، ولكن هذا لا ينفى أن الجيوش العربية قد دخلت أرض فلسطين وهى غير متحدة القيادة فعليا ، هذا على الرغم من تولى الملك عبد الله بن الحسين القيادة العامة للجيوش العربية ، والتقديرات للقوات العربية كانت تتراوح بين عشرة آلاف إلى ثلاثة وعشرون ألفا بينما قدر اليهود ما بين خمسة وثلاثون ألفا إلى ستون ألفا . هذا مع الوضع فى الاعتبار أنه بينما كانت القوات اليهودية مدربة على الحرب النظامية من خلال اشتراكهم فى الحرب العالمية الثانية لم تكن القوات العربية ذات تدريب كاف .

ومهما يكن من وجود قوى يهودية مدربة ومنظمة ومسلحة فإنه كان أمام العرب فرصة لإحراز نصر عسكرى فى الجولة الأولى ، ففى خلال الأسبوعين الأوليين من القتال تقدمت الجيوش العربية النظامية بسرعة خاصة فى جبهتى الأردن ومصر غير أن هذا التقدم السريع ترك وراءه نحو عشرين مستوطنة صهيونية لم تحاول القوات العربية اقتحامها مما أعطى لهذه المستوطنات الفرصة لكى تنظم نفسها فى وقت الهدنة ، ومن ثم تعرضت القوات الزاحفة التى طالت خطوطها إلى أشد الأخطار، وفى الجبهة الأردنية كانت القدس فى ميدان القتال ويذكر عبد الله التل الذى كان يقود إحدى كتائب الجيش الأردنى فى هذا القطاع أن قواته كانت قادرة على الاستيلاء على القدس لولا أن الهدنة الأولى المؤقتة كانت قد فوتت الفرصة . وعلى الرغم من رفض الحكومات العربية لقرار مجلس الأمن بإيقاف الحرب بناء على اقتراح أمريكى فى ١١ يونية ١٩٤٨م واستمرار الجيوش العربية فى القتال إلا أن الجولات العسكرية أكدت ترجيح كفة اليهود حيث تدفقت عليهم الأسلحة من كل جانب ، واعتمدوا على الهجوم كخير وسيلة للدفاع ، وفى الخامس عشر من يونيه ١٩٤٨م صدر قرار من مجلس الأمن بوقف القتال لأجل غير مسمى ، ومن الطبيعى أن يقبله العرب دون مقاومة ، وأعلن اليهود أنهم قبلوه رغم تحول القتال لصالحهم وراح الحكام العرب يتنصلون من المسئولية ، وإلقاء تبعة الهزيمة على الاستعمار ،

وأخذوا يتبادلون الشتائم . ومع ذلك فإن الكارثة التى حدثت فى حرب ١٩٤٨م لم تأت من فراغ بل كانت ضاربة بجذورها فى أعماق الأوضاع العربية من بداية القرن العشرين .

والحقيقة أن الموقف فى فلسطين عقب قبول الهدنة من جانب العرب واليهود كان يتحدث عن قيام دولة لإسرائيل أعلنت فى ١٥ مايو ١٩٤٨م ، وتمكن اليهود من جميع الأراضى التى دخلت بموجب قرار التقسيم فى إطار الدولة اليهودية ، أما القوات العربية فكانت ممزقة وتفتقر إلى التنسيق والاستراتيجية العسكرية ، وكان هناك نقص فى التسليح والإمداد والتموين ، وهى أشياء أساسية وضرورية فى صمود القوات المسلحة فى اراضى القتال ، ومن ناحية أخرى عمد اليهود إلى التنكيل بالمواطنين العرب ، وعندما انعقد مجلس الجامعة العربية فى نوفمبر ١٩٤٨م ، تمت مناقشة الصعوبات التى تتعرض لها الجيوش العربية وكذلك القوات الفلسطينية الملحقة بها ، فضلا عما يتعرض له العرب على أيدى القوات اليهودية وقد انتهى المجلس إلى تقديم المساعدات للقوات العربية ، وكذلك إرسال احتجاج إلى هيئة الأمم المتحدة وإلى مجلس الأمن على الفظائع التى ارتكبها اليهود .

من هنا يمكن القول ، بأن دور القوات النظامية العربية فى فلسطين كان قد انتهى فى أوائل أغسطس عام ١٩٤٨م بعد أن حققت القوات اليهودية السيطرة الكاملة على القسم المخصص لليهود طبقاً لمشروع التقسيم بل واستمر اليهود فى الاعتداء على فلسطين فى غير الأماكن التى قدرها لهم ذلك المشروع ، واهتم العرب بعد ذلك بعرض قضية فلسطين على هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن ، ففى الثالث من نوفمبر عام ١٩٤٨م أبرقت الأمانة العامة للجامعة العربية إلى سكرتير عام هيئة الأمم تخبره فيها بخرق اليهود للهدنة فى " الجليل " . وعلى أية حال ، فإن الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على عرب فلسطين من ناحية وعلى حدود الدول العربية من ناحية أخرى كانت قد استمرت .

واللافت للنظر أن الدول العربية عقب الهزيمة بدلاً من البحث فى آثار حرب عام ١٩٤٨م ونتائجها على الساحة العربية أولا ، وعلى قضية فلسطين بصفة

خاصة ثانياً وكيفية الاستفادة من تلك الآثار ، راحت تعالج انقسامات عربية واضحة وباتت المشكلة ليست مشكلة وجود كيان صهيونى وافد جديد على المنطقة العربية بل المشكلة الرئيسية التى شغلت المجلس هى وجود قوات عربية على أجزاء تبقت من أرض فلسطين ولم يكن اليهود قد استولوا عليها بعد ، وقد نظر مجلس الجامعة العربية فى أبريل عام ١٩٥٠م فى المشكلة وأقروا تأكيد القرار الذى اتخذته اللجنة السياسية بإجماع الدول الأعضاء فى ١٢ أبريل عام ١٩٤٨م ، وهو القرار الذى نص على أن دخول الجيوش العربية فلسطين لإنقاذها يجب أن ينظر إليه كتدبير مؤقت خال من كل صفة من صفات الاحتلال والتجزئة لفلسطين وأنه بعد إتمام تحريرها تسلم إلى أصحابها ليحكموها كما يريدون واعتبار هذا القرار نافذاً .

على أية حال ، فإن قبول وقف إطلاق النار بين الجانبين فى ١٨ يونيه عام ١٩٤٨م قد دفع بالعرب إلى قبول توقيع اتفاقيات الهدنة الدائمة مع إسرائيل ، وكان مجلس الأمن قد عين الدكتور بانش وسيطاً له فى فلسطين بعد مقتل الكونت برنادوت حيث اقترح بانش دعوة العرب واليهود إلى عقد اتفاقية هدنة ، وإنشاء مناطق واسعة عزلاء من السلاح ، وتخفيض عدد القوات المسلحة بصورة تكفل الاحتفاظ بالهدنة وتطورها إلى نظام سلم دائم فى فلسطين ، وكانت رودس هى المكان الذى وقع عليه الاختيار لعقد محادثات الهدنة بين الوفود العسكرية العربية والإسرائيلية . وبدأت هذه المحادثات بين المصريين واليهود منذ ١٣ يناير عام ١٩٤٩م لكى تستمر بعد ذلك مع وفد الأردن ومع وفد لبنان ومع الوفد السورى ، ولتنتهى بعقد اتفاقيات الهدنة بين إسرائيل والدول العربية . وبهذا تمت عملية وقف إطلاق النار بين اليهود والعرب ، وكذلك تم تثبيت خطوط الهدنة بينهما ، ولكن ثبت قصور نظام الهدنة هذا ، نظرا للتعديات الكثيرة التى كانت تحدث على الحدود بين الأطراف الموقعة على الهدنة ، وهذه التعديات كانت نوعان : أحدهما ، كان يتسم بطابع العمليات العسكرية ، والتى كانت تقوم بها وحدات نظامية من القوات المسلحة وثانيهما : كانت تقع من جانب أفراد بدون علم الحكومات ، وقد أثبتت تقارير لجان الهدنة اتهام حكومة إسرائيل بتدبير كثير من العمليات الحربية والغارات .

وأخيراً ، فإن حرب فلسطين بين العرب وإسرائيل فى عام ١٩٤٨م وعقد اتفاقيات للهدنة بينهما لم يكن نهاية للقضية حيث خلفت الحرب ورائها تداعيات شتى ، فلقد ظهرت قضية اللاجئين الفلسطينيين ، وظهر الخلاف حول أحقيتهم فى العودة لبلادهم من عدمه ، كما ظهرت مشكلة تدويل القدس بين مؤيد ومعارض لتدويلها فى ظل المشاريع التى كانت تعرض على هيئة الأمم المتحدة ، فضلا عن أن القضية أصبحت تعرض دوريا على مجلس هيئة الأمم المتحدة ، وكذلك على مجلس الجامعة العربية رغبة فى حلها ، إلا أن القضية ما زالت سارية .

مراجع الدراسة

١- أحمد أبو حاكمة ، تاريخ شبه الجزيرة العربية في العصور الحديثة ، القاهرة ١٩٧٤م .

٢- السيد رجب حراز : العالم العربى في التاريخ الحديث ، القاهرة ١٩٨٠م .

٣- أمين سعيد : الثورة العربية الكبرى ، بيروت ١٩٦٥م .

٤- أنيس صايغ ، الهاشميون والثورة العربية الكبرى ، بيروت ١٩٦٦م .

٥- جلال يحيى : العالم العربى الحديث " المشرق العربى بين الحربين " ، القاهرة ١٩٦٥م .

٦- جورج أنطونيوس : يقظة العرب ، بيروت ١٩٧٥م .

٧- جمال زكريا قاسم ، الخليج العربى ، القاهرة ١٩٦٠م .

٨- خيرية قاسمية : الحكومة العربية في دمشق ، القاهرة ١٩٧١م .

٩- روم لاندو ، تاريخ المغرب في القرن العشرين ، بيروت ١٩٦٣م .

١٠- زاهر رياض : شمال أفريقيا في العصر الحديث ، القاهرة ١٩٦٦م .

١١- ساطع الحصرى : العرب والدولة العثمانية ، بيروت ١٩٦٠م .

١٢- صلاح العقاد : تاريخ المغرب العربى الحديث ، القاهرة ١٩٦٣م .

١٣- عبدالله العثيمين : تاريخ المملكة العربية السعودية ، الرياض ١٩٩٥م.

١٤- عبد الرازق الحسنى ، تاريخ العراق السياسى الحديث ، بغداد ١٩٦٣م.

١٥- عبد الرحمن البزاز : العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ، القاهرة ١٩٦٧م .

١٦- عبد الكريم غرايبة ، مقدمة في تاريخ العرب الحديث ، دمشق١٩٦٠م .

١٧- عبد الوهاب الكيالى ، تاريخ فلسطين الحديث ، بيروت ١٩٧٥م .

١٨- عزيز سامح : الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية ، بيروت ١٩٦٩م .

١٩- فاروق عثمان أباظة : الحكم العثمانى في اليمن ١٨٧٢- ١٩١٨م ، القاهرة ١٩٧٥م .

٢٠- فاضل حسين : سقوط النظام الملكى في العراق ، القاهرة ١٩٧٠م .
٢١- كمال صليبى : تاريخ لبنان الحديث ، بيروت ١٩٦٩م .
٢٢- محمد أنيس : الدولة العثمانية والمشرق العربى ، القاهرة ١٩٦٥م .
٢٣- محمد أنيس ، السيد رجب حراز : الشرق العربى في التاريخ الحديث والمعاصر ، القاهرة ١٩٦٧م .
٢٤- محمد حسن العيدروس : تاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر ، القاهرة ١٩٩٦م .
٢٥- مجيد خدورى ، ليبيا الحديثة ، بيروت ١٩٧٣م .
٢٦- نجيب الأرمنازى ، سوريا من الاحتلال حتى الجلاء ، القاهرة ١٩٧٠م .
٢٧- نعوم شقير ، تاريخ السودان الحديث ، القاهرة ١٩٦٣م .
٢٨- نقولا زيادة : ليبيا من الاحتلال حتى الاستقلال ، القاهرة ١٩٦٣م .
٢٩- يوسف درمونة : تونس بين الحماية والاستقلال ، القاهرة ١٩٦٠م .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الفصل الأول : العالم العربى تحت الحكم العثمانى	٥ – ٢٢
أولا : التوجه العثمانى ناحية العالم العربى .	
ثانيا : التوسع العثمانى بالمشرق العربى .	
ثالثا : التوسع العثمانى بالمغرب العربى .	
رابعا : نظام الحكم العثماني في العالم العربي .	
الفصل الثانى : الغزو الاستعمارى للعالم العربى	٢٣ – ٥٠
أولا : التنافس الاستعماري بالخليج العربي ٠	
ثانيا : الاستعمار الفرنسى بالعالم العربى .	
ثالثا : الاستعمار البريطانى بالعالم العربى .	
رابعا : الاستعمار الإيطالى بالعالم العربى .	
خامسا: الاستعمار الأسباني لمنطقة الريف المغربى .	
الفصل الثالث : نهاية الحكم العثمانى بالعالم العربى	٥١ - ٨٢
أولا : السعوديون وإنهاء الحكم العثمانى بالإحساء .	
ثانيا : الخروج العثمانى من اليمن .	
ثالثا : الثورة العربية الكبرى ١٩١٦م .	
الفصل الرابع : المغرب العربى والاستقلال من الاحتلال الأجنبى	٨٣ – ١١٨
أولا : استقلال ليبيا .	
ثانيا : استقلال تونس .	
ثالثا : استقلال المغرب .	
رابعا : استقلال موريتانيا .	
خامسا : استقلال الجزائر .	

الفصل الخامس : **المشرق العربى والاستقلال من الاحتلال الأجنبى** ١١٩- ١٥٤
أولا : استقلال وادى النيل والصومال .
ثانيا : استقلال الهلال الخصيب .
ثالثا : استقلال شبه الجزيرة العربية .